دراسات

سياسيّة ـ اقتصاديّة ـ فكريّة

الإصدار التاسع

دراسات

سياسيّة ـ اقتصاديّة ـ فكريّة

الإصدار التاسع

مركز الفرات للدراسات

قامشلو 2023

رئيس هيئة التحرير:

الدكتور سليمان إلياس

هيئة التحرير:

الأستاذ إبراهيم أحمد

الأستاذ مصطفى مصطفى

تتم المراسلات باسم هيئة التحرير على البريد الإلكتروني: alfiratn@gmail.com

ولزيارة الموقع الإلكتروني للمركز: www.firatn.com

تقديم

ترتبط مراكز القرار بمختلف أصعدتها ومستوياتها - في معظم دول العالم - بمراكز الأبحاث والدراسات، والتي تعتبر معامل فكرية حقيقية، تقدم منتجاتها لصناع القرار، بهدف بناء السياسات والاستراتيجيات. حيث إن معظم الإدارات والمؤسسات الحكومية في البلدان المتقدمة، تعتمد بشكل رئيسي على منتجات مراكز الأبحاث والدراسات في القضايا، والسياسات، والاستراتيجيات، المتعلقة بالشأن السياسي أو الاقتصادي أو الإداري أوغيره، سواءً داخل حدود البلد أو خارجه. وتساهم بذلك في استشراف تلك السياسات، ومحاولة قراءة انعكاساتها الواقعية، لتقديم المقترحات بناءً على الدراسات والرؤى التحليلية التي تقوم بها.

ومع تزايد عملية التداخل والتعقيدات في الأزمة السورية، وتنامي وتيرة الأحداث والتطورات في شمال وشرق سوريا، وتواجد فعلي لكبرى الدول ذوات المصالح المتضاربة في المنطقة؛ تظهر الحاجة جلية لتأسيس العديد من مراكز الأبحاث والدراسات، بهدف قراءة وتحليل الوقائع والسياسات فيما يخص المنطقة؛ والتي تُمارَس في سوريا عموماً، وفي مناطق شمال وشرق سوريا خصوصاً، واستشراف ما يمكن حدوثه مستقبلاً.

وعليه، يقوم مركز الفرات للدراسات، بالمشاركة في قراءة الواقع السياسي والمجتمعي في المنطقة، ومدى ارتباطه، وتأثره بالسياسات المتبعة من قبل الجهات والدول الفاعلة فيه.

ويواظب المركز - منذ تأسيسه - على إصدار دورية نصف سنوية تحت اسم "دراسات"؛ وهذا هو إصدارها التاسع، والذي يقدم عرضاً وفيراً لحزمة من الدراسات والقراءات التحليلية التي تتناول قضايا هامة تخص المنطقة من الجوانب كافة.

تتضمن دورية "دراسات" تحليل الوقائع والمشكلات ذات المضامين السياسية، والاقتصادية، والإعلامية، والاجتماعية، والقانونية، الخاصة بمناطق شمال وشرق سوريا. وتقديم الرؤى والمقترحات المناسبة لحلها، أو تقديم البدائل الممكنة، بما يدعم عملية صنع القرار، وبناء المشاريع السياسية، والمجتمعية.

ويحتوي الإصدار (التاسع) على العديد من الملفات، والقضايا الهامة؛ والدراسات التحليلية؛ كتلك المتعلقة بحق الملكية العقارية والتي تتناول تطور التشريع العقاري السوري منذ بدايات

تشكل الدولة السورية الحديثة وحتى يومنا هذا، وتبين كيفية اتخاذ القانون كأداة لتمرير سياسات السلطة الحاكمة تجاه مناطق شمال شرق سوريا وشعوبها. فضلاً عن دراسة تحليلية هامة وشاملة تتعلق بقضية أطفال داعش في مخيمات ومراكز التأهيل في شمال وشرق سوريا، حيث تتناول أهم المخاطر والإشكاليات القانونية والسياسية والاجتماعية لهؤلاء الأطفال، وتسلط الضوء على استراتيجية تنظيم داعش في إعداد جيش جديد، قوامه " أشبال الخلافة".

هذا، بالإضافة إلى عدد من الدراسات المتعلقة بالانفتاح العربي على دمشق، في محاولة للتطبيع معها، والتقاربات الأخيرة في المنطقة وتداعياتها على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وكذلك الانتخابات التركية التي جرت خلال العام الجاري.

كما يحتوي هذا الإصدار على العديد من المواضيع الهامة المتعلقة بالشأن السياسي على الصعيدين المحلي والسوري.

في النهاية، نأمل أن يجد القارئ بين ثنايا هذه الصفحات كل الفائدة المرجوة، التي يهدف مركز الفرات للدراسات إلى تقديمها، والتي تدخل ضمن سياق رؤيته، وأهدافه التي تأسس عليها.

الفصل الأول

دراســـات

حقُّ الملكيّة العقاريّة

من الحماية القانونيّة إلى السّياسة التَّمييزيّة

مركز الفرات للدراسات

المقدمة:

تعود المشكلة العقارية وانتهاكات حق الملكية الفردية في سوريا إلى الخمسينات من القرن الماضي، وهي ليست فقط نتيجة الحرب التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عشر سنوات، حيث صُدر العديد من القوانين والمراسيم التشريعية والقرارات الإدارية التي حرّمت المواطن السوري من حق التملك أحياناً، وقيّدت من سلطات المالك على ملكه أحياناً أخرى، وخاصةً تلك التشريعات العقارية التي صدرت منذ سيطرة "حزب البعث" على الحكم في سوريا.

يتصدر حق الملكية سلم الحقوق العينيّة الأصلية[1]، نظراً لتشعّبه واتساع نطاقه، كما يعد من أقدم مواضيع القانون على الإطلاق. فقد أثارت الملكية اهتمام جميع الشعوب، إذ اشتد التنافس بين الناس على اكتسابها من العصور الأولى إلى يومنا هذا[2]، وتزداد حدة التنافس خاصة إذا كان محل حق الملكية يرد على عقار، هذا الأخير الذي يعتبر أكثر قيمة مالية من المنقول باعتباره الثروة التي لا تزول[3]. ونظراً لهذه القيمة التي يتميز بها حق الملكية، فقد نال تقديس مختلف الشرائع القديمة والحديثة، وسارعت لحمايته المواثيق الدولية والدساتير والقوانين الوضعية.

هذا، وقد خص المشرّع السوري، في القانون المدني وقانون السجل العقاري، حق الملكية العقارية الخاصة بمنظومة قانونية، يستهدف من خلالها تنظيم هذا الحق، وتضمن الحفاظ على هذا الحق المقدّس، الذي يتيح للمالك سلطات واسعة تضمن له الاستئثار به، وتسمح له بالاستفادة منه بكل الطرق والتصرفات القانونية المتاحة، دون تعرض من أحد.

---

[1] عبد الرزاق السنهوري "الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثامن، حق الملكية، مع شرح مفصل للأشياء والأموال"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

[2] عبد السلام الترمانيني، "الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1986.

[3] حداد بديعة، "القيود القانونية لحق الملكية العقارية الخاصة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الأخوة منتوري-قسنطينة 1، الجزائر، 2019-2020

عند دراسة تاريخ تطور التشريع العقاري في سوريا الحديثة، من الممكن تقسيم مراحل تطوره إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: تبدأ من ولادة الدولة السورية في عام 1920 إلى تاريخ إصدار القانون المدني السوري في 1949، والتي هي – فعلياً - مرحلة الانتداب الفرنسي. في هذه الفترة تم إصدار التشريع العقاري السوري (القرار 3339 الصادر عن المفوض السامي الفرنسي[4]) ونظام السجل العقاري، وانتهت بإصدار القانون المدني السوري في عام 1949.

المرحلة الثانية: بدأت فعلياً من عام 1950 وتمتد ليومنا هذا. أي ابتداءً من فترة الانقلابات العسكرية إلى الحرب السورية الحالية، ومروراً بفترة الوحدة مع مصر وسيطرة البعث على السلطة في سوريا. في هذه الفترة بدأت تظهر النزعة القومية والتوجهات الاشتراكية في السياسة والدساتير التي رأت النور في تلك الفترة. حيث جعلت هذه الدساتير من حق الملكية عنصراً من عناصر الثروة القومية، الأمر الذي أثّر على السياسة التشريعية في سوريا وخاصة التشريعات العقارية منها.

في هذه المرحلة الأخيرة، صدر العديد من القوانين والمراسيم التشريعية والقرارات الإدارية التي فرضت قيوداً على حق الملكية العقارية، وصلت إلى حد حرمان المواطن السوري من حق التملك في بعض الأحيان، كحالة "أجانب الحسكة" وقوانين الاستملاك والتأميم والإصلاح الزراعي، والاستيلاء وقانون العقارات الكائنة في مناطق الحدود، وغيرها من القوانين الاستثنائية التي قيّدت من سلطات المالك على الشيء المملوك.

وفي هذه المرحلة أيضاً وتحديداً في بداية الستينات من القرن الماضي، أعد الضابط في شعبة الأمن السياسي بالحسكة، المدعو "محمد طلب هلال" "دراسة عن محافظة الجزيرة: من النواحي القومية الاجتماعية السياسية"[5]، واقترح هذا الضابط على ضوء دراسته عدة **مقترحات**، من أهمها (كما جاءت في الدراسة):

- الاعتماد على عمليّات التّهجير إلى الدّاخل، مع التّوزيع في الدّاخل، وأنّ الأكثريّة الساحقة

[4] القرار رقم 3339 تاريخ 1930/11/30 المعروف ب "قانون الملكية".
[5] محمد طلب هلال "دراسة عن محافظة الجزيرة: من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية"، متوفر على الموقع التالي: https://wekhevi.wordpress.com/

من الأكراد المقيمين في الجزيرة، يتمتعون بالجنسية التركيّة، فلا بدّ من تصحيح السجّلات المدنيّة، وهذا يجري الآن.

- سد باب العمل: لابدّ من المساهمة في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد، حتى نجعلهم أولاً في وضعٍ غير قادرين على التحرُّك، وثانياً وضع غير المستقر المستعد للرحيل في أيّة لحظة. وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي؛ بدايةً في الجزيرة بأن لا يؤجر ولا يُملّك الأكراد، وإسكان عناصر عربيّة وقوميّة في المناطق الكرديّة على الحدود؛ فهم حصن المستقبل ورقابة في نفس الوقت على الأكراد، ريثما يتم تهجيرهم.
- جعل الشّريط الشّمالي للجزيرة منطقة عسكريّة كمنطقة الجبهة، بحيث تُوضَع فيها قطعات عسكريّة، مهمتُها إسكان العرب وإجلاء الأكراد، وفق ما ترسم الدّولة من خطّة.
- إنشاء مزارع جماعيّة للعرب، الذين تسكّنهم الدولة في الشريط الشّمالي، على أن تكون هذه المزارع مُدرَّبة ومُسلَّحة عسكريّاً، كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.

على ضوء هذه الدراسة والمقترحات، اتُّخِذت أخطر القرارات المصيرية في المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث عام 1966. وحسب الفقرة الخامسة من توصياته (إعادة النظر بملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية التركية وعلى امتداد 350 كلم، وبعمق 10 -15 كلم واعتبارها ملكاً للدولة السورية).

جرت سابقاً دراسات عديدة حول موضوع حقوق الملكية العقارية في سوريا، وخاصة من قبل منظمات حقوقية وإنسانية[6]. ولكن معظمها ركّزت على إشكالية رئيسية مفادها؛ البحث في أثر الحرب السورية على الملكية العقارية، وما أصابها من انتهاكات خلال هذه الحرب (من تدمير للأبنية وتهجير للسكان، واستيلاء على المنازل والأملاك، وضياع وفقدان لوثائق ومستندات الملكية العقارية، وزرع للألغام في الأراضي

[6] منها على سبيل المثال: منظمة المجلس النرويجي للاجئين NRC "مذكرة موجزة: الإسكان والأراضي والملكية في الجمهورية العربية السورية"، تموز 2016، متوفر على الموقع التالي: https://bit.ly/3Eu5AF2، منظمة اليوم التالي TAD، "واقع حقوق الملكية والأراضي والسكن في سوريا"، كانون الأول 2020، متوفر على الموقع التالي: https://tda-sy.org/ ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ،"السكن وحقوق الملكية"، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، الأمم المتحدة بيروت 2018، متوفر على الموقع التالي: https://archive.unescwa.org/، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة "سوريا: أنماط من عمليات الاستيلاء على الملكيات العقارية في (غصن الزيتون) و(نبع السلام)"، أيار 2021، متوفر على الموقع التالي: https://bit.ly/3Ep8meH

الزراعيـة)، والبحـث عـن كيفيـة تـأمين العـودة الطوعيـة والآمنـة للنـازحين والمهجـرين إلـى ديارهم وأملاكهم.

يتمحور موضوع دراستنا، في البحث عن جذور المشكلة العقارية في التشريعات والقوانين الخاصة بالملكية العقارية خلال حقبة زمنية، تمتد من بداية تشكل الدولة السورية الحديثة، في عام 1920، إلى تاريخ بدء الاحتجاجات الشعبية في أذار 2011.

إشكالية البحث

باعتباره حقاً أساسياً للإنسان، ويشكل عاملاً رئيسياً لاستقراره ولأمن المجتمع وسلامته، يفترض في المشرّع أن يسن قوانين خاصة بحماية حق المليكة العقارية، ويمنحه ضمانات قانونية، بشكلٍ يضمن صونه واستقرار المعاملات بخصوصه، وبطريقة تضمن المساواة بين كافة المواطنين ودون تمييز بينهم.

فهل حققت التشريعات العقارية والمتعلقة بحق الملكية الأهداف التالية: هل تصون حق الملكية العقارية الخاصة، وتمنحه الحماية القانونية اللازمة دون تمييز بين مواطن ومواطن آخر وبين مالك ومالك آخر، سواءً على أساس إثني أو عرقي أو ديني أو مناطقي؟ أم ذهبت هذه التشريعات باتجاه التضييق على حق الملكية العقارية، وتقييد سلطات المالك على ملكه، وبالتالي تجريد القانون المدني من مضمونه والأهمية التي أولاها المشرّع السوري لحق الملكية العقارية، نتيجة للكم الهائل من التشريعات الاستثنائية الخاصة التي صدرت بعد إصدار القانون المدني السوري؟ وهذه التشريعات الخاصة بالملكية العقارية، ألم تميز بين منطقة وأخرى من الجغرافيا السورية، وبين مكون وآخر من مكونات الشعب السوري، بشكل يتوافق وينسجم مع سياسة الدولة السورية والحزب الحاكم فيها؟ وبالتالي ألم تساهم هذه التشريعات في نشوء المشكلة العقارية وتفاقمها، وأصبحت هذه التشريعات بشكل أو بآخر جزءاً من هذه المشكلة؟

للإجابة على هذه التساؤلات، لابد من الوقوف على القوانين العقارية والناظمة لحق الملكية، والتي صدرت منذ بدايات تشكل الدولة السورية لغاية الحرب السورية بشكل يساعد على فهم المشكلة العقارية ويبين جذورها التاريخية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من ناحيتين:

- بالرغم من أهمية حق الملكية العقارية في حياة الشعوب على مر التاريخ، فلا يوجد دراسات قانونية حول التشريعات السورية الخاصة بحق الملكية العقارية، لذا فإن هذا البحث سيقوم بهذه المهمة.
- محاولة فهم المشكلة العقارية، وبيان جذورها التشريعية والسياسية.

أهداف البحث: تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

- إعطاء لمحة عن التشريع العقاري السوري وتطوره، خلال حياة الدولة السورية الحديثة.
- إبراز أهمية حق الملكية العقارية وخصوصيته، سواءً في نصوص الاتفاقيات الدولية، أو دساتير سوريا، أو في القانون المدني السوري.
- بيان العلاقة بين "دراسة محمد طلاب هلال عن منطقة الجزيرة السورية" والتشريعات الاستثنائية التي استهدفت هذه المنطقة على وجه الخصوص، وتسليط الضوء على البعد السياسي لهذه التشريعات.
- بيان كيفية اتخاذ القانون، كأداة تنفيذية لسياسات انتهجتها الحكومات التي تعاقبت على حكم سوريا، بدءاً من خمسينات القرن الماضي.

منهج البحث: سنعتمد المنهج التحليلي، الذي يهدف إلى استعراض النصوص القانونية ذات الصلة وتحليلها، لبيان مدى مساهمتها في نشوء وتفاقم المشكلة العقارية، واستخلاص ملامح السياسة التمييزية للدولة السورية تجاه منطقة معينة دون غيرها، ومكون بعينه دون غيره من مكونات الشعب السوري، وما ترتب على هذه التشريعات من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية على سكان شمال وشرق سوريا.

مخطط البحث

استناداً لما سبق، سيتم تناول هذا البحث في فصلين متتاليين:

- يبين الفصل الأول الحماية القانونية لحق الملكية العقارية.

- يعرض الفصل الثاني أهم القوانين والإجراءات الاستثنائية فيما يخص حق الملكية العقارية. وذلك وفق المخطط التالي:

الفصل الأول: الحماية القانونية لحق الملكية العقارية

المبحث الأول: في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: في الدساتير السورية.

المبحث الثالث: في القانون المدني السوري.

المبحث الرابع: في نظام السجل العقاري.

الفصل الثاني: القوانين الاستثنائية التمييزية

المبحث الأول: التجريد من الجنسية والحرمان من التملك.

المبحث الثاني: قانون الإصلاح الزراعي.

المبحث الثالث: قانون الاستملاك للمنفعة العامة.

المبحث الرابع: قانون العقارات الكائنة في مناطق الحدود.

الفصل الأول: الحماية القانونية لحق الملكية العقارية

عنيت الوثائق المتعاقبة لحقوق الإنسان والدساتير الحديثة بالنص على حق الملكية الخاصة، وتأكيد ضرورة احترامه. وهذه الحماية تكرّست أيضاً في القانون المدني السوري من خلال نصوص خاصة بنقل أو اكتساب حق الملكية العقارية، وأخذ المشرّع السوري بنظام السجل العقاري.

المبحث الأول: في القانون الدولي لحقوق الإنسان

نظراً للأهمية الكبيرة التي يحظى بها حق الملكية من بين الحقوق الأساسية للإنسان، وكون هذا الحق يشكل عاملاً أساسياً في المحافظة على استمرار وجود الإنسان، وإتاحة الفرصة له لممارسة حقوقه الأخرى في هذه الحياة، فقد تم التأكيد عليه في الكثير من العهود والمواثيق الدولية والإقليمية.

▪ المطلب الأول: في الاتفاقيات الدولية

التأكيد على أهمية حق الملكية الخاصة وقدسيته يعود - بادئ ذي بدء - إلى "الثورة الفرنسية" لعام 1789. جعلت هذه الثورة من حق الملكية حقاً مقدساً لا يُمس. حيث أن إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي ظهر عقب الثورة الفرنسية، والذي صدر من طرف "الجمعية الوطنية الفرنسية" بتاريخ 26 أغسطس 1789، يُعتبر من وثائق الثورة الفرنسية الأساسية، وتُعرّف فيه الحقوق الفردية والجماعية للأمة. ولقد جاء هذا الإعلان متأثراً بفكر التنوير ونظريات العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية. حتى وإن كان هذا الإعلان وليد الثورة الفرنسية، فإن مطالبه وأحكامه تجاوزت حدود فرنسا، ووصل صداها إلى مختلف الدول، وتأثرت بها في سنّ قوانينها الداخلية.

المادة 17 من هذا الإعلان تنص على ما يلي: "بما أن حق الامتلاك من الحقوق المقدسة التي لا تنقض؛ فلا يجوز نزع الملكية من أحد إلا إذا اقتضت المصلحة العمومية ذلك اقتضاء صريحاً. وفي هذه الحالة يعطي الذي تُنزع منه ملكيته تعويضا كافياً". وعليه، حرصت هذه المادة على تكريس مبدأ "ضمان حق الملكية وحرية التملك" كحق طبيعي أساسي.

وكما يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، من أوائل المواثيق الدولية التي تناولت هذا الحق بشكل صريح بعد تشكيل هيئة الأمم المتحدة. وثمة توافق عام على أن هذا الإعلان يشكل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو مصدر إلهام لمجموعة ضخمة من معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وكذلك لموضوع تطوير حقوق الإنسان على صعيد العالم بأسره[7]. يؤكد هذا الإعلان في المادة 17 منه على أن: "لكل فرد حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً". وبحسب المادة 25 من الإعلان نفسه: "لكل شخص الحق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية".

يُفهم من هذه المواد، أن الملكية مظهر من مظاهر الحرية الفردية، وضماناً للاستقرار، ويتمتع بهذا الحق كل الأفراد على قدم المساواة، ومحمي من كل تعسف أو تعرض أو اعتداء.

والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 كررت ما ورد في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكذلك أكدت المادة 17 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على أنه: "لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيته أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته".

كما أن المادة الخامسة من "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" لعام 1965 أكدت على: "ضرورة ضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في التمتع بحق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين وبحق السكن".

- **المطلب الثاني: في الاتفاقيات الإقليمية**

إضافةً إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذوات المدى العالمي، جاءت الاتفاقيات الدولية ذوات المدى الإقليمي لتؤكد على أهمية حق الملكية والسكن، وتحظر التعدي عليه. فالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 أكدت على "أن لكل إنسان الحق في استعمال ملكه والتمتع به، وأنه لا يجوز تجريد أحد من ملكه إلا بعد تعويض عادل

[7] ياسر الحويش، مهند نوح، "حقوق الانسان"، منشورات الجامعة الافتراضية، دمشق 2018.

لـه"[8]. وأقـرت الاتفاقيـة الأوروبيـة لحقـوق الإنسـان لعـام 1950 بحـق الإنسـان فـي احتـرام حياتـه الخاصـة والعائليـة ومسـكنه[9]. وأكـدت المـادة 31 مـن الميثـاق العربـي لحقـوق الإنسـان لعـام 2004 علـى هـذا الأمـر أيضـاً، حيـث نصـت علـى أن: "حـق الملكيـة الخاصـة مكفـول لكـل شـخص، ويُحظـر فـي جميـع الأحـوال مصـادرة أموالـه كلهـا أو بعضـها بصـورة تعسـفية أو غيـر قانونيـة". وحـق الملكيـة مكفـول أيضـاً ولا يجـوز المسـاس بـه إلا لضـرورة أو مصـلحة عامـة، وفقـاً لـنص المـادة 14 مـن الميثـاق الأفريقـي لحقـوق الإنسـان والشـعوب الصادر عام 1981.

المبحث الثاني: في الدساتير السورية

تجسـد الحمايـة الدسـتورية أقـوى ضـمان يقـدم للحقـوق والحريـات الفرديـة بحيـث تكفـل هـذه الحقـوق وتحمـي كـل تمتـع بهـا، وتمـنح لهـا الاحتـرام الواجـب[10]. كمـا تلـزم قواعـد الدسـتور الجميـع بالامتثـال لهـذه الأحكـام دون اسـتثناء سـلطاتٍ وشـعباً وحتـى تشـريعاً. فيجـب ألا تتعـارض كـل تشـريعات وقـوانين البلـد مـع دسـتورها، لأن أحكـام الدسـتور تسـمو على جميع القوانين[11].

إذا كـان الدسـتور قـد قـدم حمايـة عامـة لجميـع الحقـوق والحريـات الأساسـية، إلا أنـه قـد خـص الملكيـة الخاصـة بأحكـام مباشـرة، نظـراً لأهميـة هـذا الحـق. وبشـكل يتوافـق وينسـجم مـع العهـود والمواثيق الدولية، أكدت الدساتير السورية المختلفة على أهمية حق الملكية وحمايته.

سنحاول تقديم لمحة موجزة عن أهم النصوص التـي وردت بهـذا الشـأن فـي الدسـاتير السـورية التـي رأت النـور، منـذ بدايـة تشـكل الدولـة السـورية عـام 1920 بعـد خروجهـا مـن عبـاءة الحكـم العثمـاني، وصـولاً إلى الدستور الجديد "النافذ" لعام 2012.

المطلب الأول: من دستور عام 1920 إلى دستور عام 1950

دستور 1920: وهو ما يُعرف اصـطلاحاً بـ "دستور الملك فيصـل"، هو أول دستور وضـع لسوريا بعد الانفصال عن الدولة العثمانية. والذي استمر لمدة خمسـة عشـر يومـاً فقط بسبب قدوم

8 المادة 21 من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان لعام 1966

9 المادة 8 من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان لعام 1950

10 كمال الغالي، "القانون الدستوري"، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1987

11 حسن البحري، "القانون الدستوري والنظم السياسية"، منشورات الجامعة الافتراضية، دمشق 2018.

الجيش الفرنسي وسيطرته على كامل سوريا، وإعلانه الانتداب عليها. لكن نصوص هذا الدستور تكررت في معظم الدساتير اللاحقة.

المادة 18 من هذا الدستور نصت على حماية حق الملكية على الشكل التالي: "أموال الأفراد والأشخاص الحكومية في ضمان القانون فلا يجوز للحكومة نزع ملكية مالك إلا للمنافع العامة، بعد دفع التعويض وفقاً لقوانينه". يفهم من هذا النص أن المشرّع الدستوري وضع شرطين لنزع الملكية الفردية، هما أن يكون الغرض من نزع الملكية هو للنفع العام، والثاني أن يكون هذا النزع لقاء تعويض وفقاً للقانون. ولكن يؤخذ عليه أنه اكتفى بذكر لقاء تعويض دون الحديث عن أن يكون هذا التعويض عادلاً ومعادلاً للقيمة الحقيقية، مكتفياً بإحالة الأمر إلى قوانينه.

دستور عام 1930: وُضِع من قبل جمعية تأسيسية منتخبة في فترة الانتداب الفرنسي والتوجهات الليبرالية للطبقة السياسية في سوريا. ولعل دستور عام 1930 كان أكثر مراعاةً لحق الملكية الخاصة من سابقه. حيث نصت المادة 13 منه على ما يلي: "حق الملك في حمى القانون، فلا يجوز أن ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة وفي الأحوال المنصوص عليها بالقانون بعد تعويضه عنه تعويضا عادلاً". من الملاحظ أن هذا الدستور أضاف شرطاً عن الدستور السابق بأن يكون التعويض "عادلاً". كما نص هذا الدستور في المادة 14 منه على عدم جواز المصادرة العامة في الأموال.

دستور عام 1950: وهو أول دستور بعد انتهاء الانتداب الفرنسي عن سوريا. هذا الدستور انتقد على أنه شديد الليبرالية في حيزه الاقتصادي، وبذلك يكون أداةً للطبقة الغنية. إلا أَنه لا يمكن الفصل بينه وبين حركة الانقلابات العسكرية التي واكبت وضع هذا الدستور، وتنامي التوجهات القومية والاشتراكية. ويظهر ذلك من خلال الربط بين الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية. بحسب نصوص هذا الدستور: "الملكية الخاصة مصونة ويعين القانون كيفية حيازتها، والتصرف بها بحيث تؤدي وظيفتها الاجتماعية"، "يجوز الاستملاك بقصد النفع العام، ويتم بالاستناد إلى القانون يتضمن إعطاء تعويض عادل"[12].

[12] المادة 21 من دستور1950.

وقد تحدث هذا الدستور - لأول مرة - عن وضع حدٍّ أعلى لحيازة الأراضي وسقوط حق التصرف[13] بها عند إهمالها. حيث نصت المادة 22 منه على ما يلي: "عند إهمال الأرض يسقط حق التصرف بها ووضع حد للحيازة بقانون بحسب المناطق على ألا يكون له أثر رجعي". كما منع هذا الدستور المصادرة العامة في الأموال، وسمح بالمصادرة الخاصة بموجب حكم قضائي أو قانون لضرورات الحرب والكوارث"[14].

المطلب الثاني: من دستور عام 1953 إلى الدستور الحالي

دستور عام 1953 ودستور الوحدة ودساتير البعث المؤقتة: وضعت هذه الدساتير في أعقاب انقلابات عسكرية، وعكّس مضمونها نتائج تدخل العسكر في الحياة السياسية والتوجهات القومية والاشتراكية السائدة لديهم. وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على حق الملكية، من خلال جعله عنصراً من عناصر الثروة القومية، وتكريس الوظيفة الاجتماعية لهذا الحق واستخدام مفهوم التأميم.

حيث جاء في **دستور عام 1953** المواد التالية:

المادة 29: "الملكية ورأس المال والعمل هي العناصر الأساسية للثروة القومية، وهي جميعها حقوق فردية ذات مهمة اجتماعية".

المادة 31: "للدولة أن تؤمِّم بقانون كل مؤسسة أو مشروع يتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض عادل".

المادة 34: "الملكية الخاصة مصونة في حدود عدم تعارضها مع المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية ويعين القانون كيفية حيازتها والتصرف بها بما يكفل أداءها وظيفتها الاجتماعية وقيامها بنصيبها في الإنتاج القومي".

كما نص **الدستور لعام 1958** في المادة 5 منه على ما يلي: "الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون".

---

[13] بحسب نصوص القانون المدني السوري، حق التصرف على الأراضي الأميرية يخضع لنفس أحكام حق الملكية على الأراضي الملك إلا ما أستثني بنص خاص. حيث تنص المادة 772 من هذه القانون على ما يلي: "تسري النصوص المتعلقة بحق الملكية على حق التصرف في الأراضي الأميرية ما ينص القانون على خلاف ذلك".

[14] المادة 23 من دستور 1950.

ومع انقلاب عام 1963 بدأت مرحلة جديدة للحكم في سوريا تختلف عن المراحل السابقة، وبدى أثرها واضحاً في الدساتير اللاحقة، التي انعطفت انعطافاً حاداً عن مفهوم القانون الغربي الليبرالي باتجاه القوانين العامة للنظم الاشتراكية. وهذا ما يظهر جلياً في دستور 1973.

ففي **دستور عام 1973**، جاءت نصوصه تشير إلى البعدين القومي والاشتراكي للدولة السورية. حيث نلاحظ النص صراحة في هذا الدستور على أن سوريا دولة اشتراكية وذلك في المادة الأولى منه، حيث جاء فيها " الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية شعبية اشتراكية ". والمادة 13 منه تنص على ما يلي: "الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال". "وأن يراعي التخطيط الاقتصادي في القطر تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي".

ثم تحدث هذا الدستور عن أنواع الملكية[15]، وهي:

ملكيـة الشـعب: وتشمل الثروات الطبيعية، والمرافق العامة، والمنشآت، والمؤسسات المؤممة أو التي تقيمها الدولة. وتتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها.

ملكية جماعية: وتشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية والمهنية والوحدات الإنتاجية، والجمعيات التعاونية، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، ويكفل القانون رعايتها ودعمها.

ملكية فرديّة: وتشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد. ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي، وفي خطة التنمية، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب".

ثم تحدّث عن حماية الملكية الخاصة، ونص على عدم جواز نزعها إلا للمنفعة العامة ولقاء تعويض عادل، وعلى منع المصادرة العامة في الأموال، وسمح بالمصادرة الخاصة بموجب حكم قضائي أو قانون وفي مقابل تعويض عادل[16].

كما أوجبت المادة 16 من هذا الدستور على المشرّع تعيين حد أقصى للملكية الزراعية حيث جاء فيها: "يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ويضمن زيادة الإنتاج ".

[15] المادة 14 من الدستور الدائم (السابق) لعام 1973.
[16] المادة 15 من الدستور الدائم (السابق) لعام 1973.

يُلاحظ مما سبق، أن المشرّع الدستوري عندما قسم الملكية إلى ثلاثة أنواع، تحدث عن "ملكية الشعب". وقد يفهم من هذا النص - للوهلة الأولى - أن واضع الدستور يذهب إلى الأخذ بمذهب نفي ملكية الدولة للمال العام، وذلك لأنه نسب ملكية الأموال (الثروات الطبيعية والمرافق العامة) إلى الشعب. ولكن عند إمعان النظر يتبين أن غرض المشرّع الدستوري من إبراز ملكية الشعب؛ هو تسويغ الخطوات الاشتراكية التي أقدم عليها في مجال التأميم والإصلاح الزراعي[17].

وأيضاً، فقد اعتبر الملكية الخاصة وظيفة وليست حقاً. والمعلوم إن الملكية ليست وظيفة اجتماعية بل لها وظيفة اجتماعية، ووصفها بأنها وظيفة اجتماعية هو إنكار لفكرة الحق ذاته[18].

وقد انعكست النصوص السابقة بشكل سلبي على حق الملكية، فلم يحظَ بالحماية الدستورية المناسبة، بل إن التطبيق العملي تجاوز حتى هذه النصوص، فلم يعط لعبارة (مقابل تعويض عادل) لحالات نزع الملكية مدلولها الذي قصده المشرّع الدستوري وجعل الاستملاك أداة أقرب إلى المصادرة بدون تعويض[19].

دستور عام 2012: جاء هذا الدستور بعد المطالب الشعبية للتغيير التي انطلقت في آذار 2011، وقد أشارت مقدمة هذا الدستور إلى أنه يأتي "استجابةً للتحولات والمتغيرات".

وفيما يخص حق الملكية، تنص المادة 15 منه على أنه: "الملكية الخاصة من جماعية وفردية مصانة وفق الأسس التالية:

- المصادرة العامة في الأموال ممنوعة.

- لا تنزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة بمرسوم ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

- لا تفرض المصادرة إلا بحكم قضائي مبرم.

- تجوز المصادرة الخاصة لضرورات الحرب والكوارث العامة بقانون لقاء تعويض عادل.

---

[17] انظر لاحقا ص 15 وما بعد.

[18]" إن مركز المالك يختلف اختلافاً جوهرياً عن مركز الموظف. فالمالك يباشر سلطاته لحسابه ولتحقيق مصلحته الخاصة. أما مصلحة الجماعة فتتحقق بطريقة غير مباشرة. أما الموظف فيباشر السلطات التي تدخل في اختصاصه لحساب الجماعة ولتحقيق مصلحة الجماعة بطريقة مباشرة". محمد وحيد الدين سوار "شرح القانون المدني: الحقوق العينية الأصلية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1996، ص 159.

[19] انظر لاحقاً ص 17 وما بعد.

- يجب أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقة للملكية.

كما تنص المادة 16 منه على ما يلي: "يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية والاستثمار الزراعي بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ويضمن زيادة الإنتاج ".

هذا الدستور الحالي لم يُعرّف سوريا على أنها دولة اشتراكية، ولم يتضمن إشارة إلى ذلك في مقدمته، ولم يتبنّ الاقتصاد الاشتراكي للدولة كسابقه، وتجاوز تصنيفات الملكية التي تبناها دستور 1973. وكذلك تجاوز وصف الملكية الخاصة بأنها وظيفة اجتماعية أو جعلها في خدمة الاقتصاد القومي.

أيضا تضمن الدستور الجديد اعترافاً ضمنياً أن التعويض عن نزع الملكية سابقاً لم يكن مبنياً على أسس عادلة، وذلك عندما أضاف الفقرة 2 للمادة 15 التي أوجبت أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقية.

وبالمجمل، ورغم أن جميع النصوص الدستورية تتحدث عن حماية الملكية الخاصة، وأنه لا يجوز نزعها إلا للمنفعة العامة ولقاء تعويض عادل، لكن الممارسة العملية والقوانين التي صدرت في ظل هذه الدساتير لم تلتزم بالنص الدستوري، لتكون الملكية الخاصة عرضة للاستيلاء والاستملاك أحياناً بدون تعويض، وأحياناً أخرى لقاء تعويض زهيد، لا يتناسب والقيمة الحقيقة للعقار المستملك.

المبحث الثالث: في القانون المدني السوري

أسهب المشرّع في القانون المدني السوري[20]، الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 84 لعام 1949[21]، في أحكام حق الملكية[22]، وميّز بين العقارات بطبيعتها والمنقولات[23] والعقارات بالتخصيص[24].

[20] جاء القانون المدني السوري لعام 1949 منسقاً الى حدٍ ما لأحكام الحقوق العينية التي كانت مشتتة بين قوانين متعددة. ومع ذلك يؤخذ عليه عدم انسجامه مع نفسه في بعض الحالات ومع غيره من القوانين في حالات أخرى. والسبب يكمن في العجلة التي رافقت اقتباس القانون المدني السوري من القانون المدني المصري. الأمر الذي لم يتح للمشرع السوري فرصة التنسيق في القانون المدني بين الأحكام المقتبسة من القانون المصري (القانون الأصل) والأحكام المستمدة من القرار 3339 (التشريع العقاري السوري). كما لم يتم له مراعاة الانسجام بين القانون المدني والتشريعات الخاصة الأخرى التي كانت قائمة عند صدوره.

المطلب الأول: مفهوم العقارات وأنواعها

العقار بطبيعته، كما عرفته المادة 84 من القانون المدني السوري: "هو كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف". يفهم من هذا النص القانوني، أن العقار بطبيعته لا يقتصر على الأراضي بل يشمل أيضاً ما فوق الأراضي من نباتات وأبنية وما تحتها من مناجم ومقالع.

وقسم القانون المدني العقارات بطبيعتها في المادة 86 منه إلى خمسة أصناف: العقارات الملك والعقارات الأميرية والعقارات المتروكة المرفقة والعقارات المتروكة المحمية والعقارات الخالية المباحة.

العقارات الملك، هي تلك العقارات الداخلة ضمن مناطق الأماكن المبنية، كما هي محددة إدارياً وقابلة للملكية المطلقة[25]. والعقارات الأميرية هي العقارات التي تكون رقبتها للدولة ويجوز أن يجري عليها حق التصرف[26]. وهي -فعلياً- تشمل جميع العقارات الخارجة عن نطاق الأماكن المبنية المحددة إدارياً. وهي تعد من أملاك الدولة الخاصة.

ويجب التنويه إلى أنه قد نجد في سوريا خارج مناطق "الأماكن المبنية المحددة إدارياً" بعض العقارات مسجلة في السجل العقاري أو دفاتر التمليك على أنها "عقارات ملك"، على الرغم من

---

[21] القانون المدني احتفظ بمعظم أحكام القرار 3339، وخاصة تلك المتعلقة بالتشريع العقاري. فقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدني: "أن هذا المشروع يحتفظ بالتشريع العقاري الحالي وقد أنزلت أحكام القرار 3339 بعد تصحيح متونها في مواضعها من المشروع، لأن هذا التشريع يتصل بالسجل العقاري ونظمه والمبادئ القانونية التي تقوم عليها. فلم يكن بد من الاحتفاظ به للإبقاء على هذا السجل الذي تم تنظيمه على أساس عمليات التحديد والتحرير التي جرت في الأراضي السورية".

[22] المادة 544 من القانون المدني الفرنسي تنص على ما يلي: "الملكية هي حق المالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة".

[23] لم يعرف القانون المدني المنقول تعريفاً مباشراً كما فعل في تعريف العقار. بل اكتفى بتعريف العقار وعدَّ كل ما عداه منقولاً (المادة 84 مدني). والمنقول بطبيعته هو كل شيء يمكن أن ينتقل من مكان إلى آخر دون تلف، سواءً كان قابلاً للحركة بذاته (كالحيوان) أو كان قابلاً للحركة بدافع خارجي (كالجماد).

[24] بحسب المادة 2/84 من القانون المدني العقار بالتخصيص هو المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه رصداً على خدمة هذا العقار أو استغلاله.

[25] المادة الخامسة من القرار 3339 لعام 1930.

[26] المادة 86 /3 مدني. يذكر أن المشرع لم يعرف حق التصرف في القانون المدني. لكن نجد تعريفاً لهذا الحق في القرار 3339 لعام 1930. المادة 14 من هذا القرار عرفت حق التصرف على الشكل التالي: "حق استعمال عقار ما والتمتع والتصرف به ضمن الشروط المعينة في أحكام هذا القرار وضمن حدود القوانين والقرارات والأنظمة. وأن هذا الحق لا يجري إلا على العقارات الأميرية".

أنها محاطة "بعقارات أميرية". والسؤال الذي يُطرح هو أنه كيف تسللت هذه العقارات الملك إلى هذه المناطق؟

يجيبنا على هذا التساؤل، التشريع العثماني الذي كان نافذاً في سوريا، والذي كان يسمح للدولة على سبيل الاستثناء ببيع جانب من أراضيها الأميرية إلى الأفراد عند وجود مسوغ شرعي يبيح لها هذا البيع (كأن تكون خزينة الدولة تفتقر إلى النقود أو أن يكون ريع الأرض لا يفي بنفقاتها)[27]. وكما يجوز تحويل نوع العقار من أميري إلى ملك؛ شريطة دخول العقار الأميري ضمن المنطقة المبنية المحددة إدارياً.

العقارات المتروكة المرفقة؛ هي تلك العقارات التي تخص الدولة ويكون لجماعة ما حق استعمال عليها تحدد ميزاته ومداه العادات المحلية أو الأنظمة الإدارية[28]، كالبيادر والمراعي المتروكة لانتفاع أهل قرية أو عدة قرى.

العقارات المتروكة المحمية؛ هي العقارات التي تخص الدولة أو المحافظات أو البلديات، وتكون جزءاً من الأملاك العامة[29]، كالطرق والشوارع والحدائق العامة.

العقارات الخالية المباحة أو الأراضي الموات: هي تلك الأراضي الأميرية التي تخص الدولة، إلا أنها غير معينة ولا محددة، فيجوز لمن يشغلها أولاً، أن يحصل بترخيص من الدولة على حق أفضلية ضمن الشروط المعينة في أنظمة أملاك الدولة.

كما واعتبر المشرّع في القانون المدني عقاراً كل حق عيني[30] يرد على عقار وكذلك كل دعوى قضائية تتعلق بحق عيني على العقار. فبحسب القانون المدني السوري، يجوز أن تجري على العقارات الحقوق العينية التالية:1- الملكية 2- التصرف 3- السطحية 4- الانتفاع 5- حق الأفضلية على الأراضي الخالية المباحة 6- حق الارتفاق العقارية 7- الرهن والتأمين العقاري 8-

---

[27] محمد وحيد الدين سوار "شرح القانون المدني: الحقوق العينية الأصلية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1996، ص 43.

[28] المادة 7 من القرار 3339 لعام 1930 والمادة 4/86 من القانون المدني.

[29] المادة 86 /5 من القانون المدني

[30] يعرف الحق العيني على أنه سلطة مباشرة يقرها القانون لشخص معين على شيء معين بالذات، ويمكن الاحتجاج به في مواجهة الكافة (كسلطات المالك على الشيء المملوك). ويقابله الحق الشخصي، والذي هو رابطة قانونية بين شخصين معينين بمقتضاها يحق لأحدهما أن يلزم الآخر أن يؤدي له عملا أو يمتنع لصالحه عن أداء عمل (كالتزام المشتري بدفع ثمن الشيء المبيع). محمد وحيد الدين سوار "شرح القانون المدني: الحقوق العينية الأصلية"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الامتياز 9- الوقف 10- الأجارتان 11- الأجارة الطويلة 12- حق الخيار الناتج عن الوعد بالبيع[31].

وميز المشرّع في القانون المدني بين الأملاك العامة[32] والأملاك الخاصة[33]. حيث تعد العقارات والمنقولات التي للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم (كالحدائق العامة مثلاً)[34] أموالاً عامة. وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم[35]. أما أملاك الدولة الخاصة، فهي الأشياء المملوكة ملكية خاصة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، وهي غير مخصصة للمنفعة العامة. وقد تكون تحت تصرف الإدارة فعلاً أو تحت تصرف أشخاص آخرين (كالأراضي المتروكة المرفقة)[36].

المطلب الثاني: الحماية القانونية والقضائية

نظراً لأهمية العقارات، أو رد المشرّع في القانون المدني العديد من القواعد القانونية: بعضها تخص حق الملكية وتمييزه عن غيره من الحقوق العينية المتفرعة عنه، وأخرى تهدف إلى حماية الحقوق العينية العقارية بشكل عام.

فقد اعتبر المشرّع في القانون المدني السوري، أن لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه [37]. وأن مالك الشيء يملك كل ما يعد من

---

[31] تنص المادة 2/85 من القانون المدني على ما يلي: "يجوز أن تجري على العقارات الحقوق العينية التالية :1- الملكية 2- التصرف 3- السطحية 4- الانتفاع 5- حق الأفضلية على الأراضي الخالية المباحة 6- حق الارتفاق العقارية 7- الرهن والتأمين العقاري 8- الامتياز 9- الوقف 10- الاجارتان 11- الاجارة الطويلة 12- حق الخيار الناتج عن الوعد بالبيع".

[32] تنص المادة 90 من القانون المدني السوري: "تعد أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم".

[33] وهي الأشياء المملوكة ملكية خاصة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، وهي غير مخصصة للمنفعة العامة. وقد تكون تحت تصرف الإدارة فعلاً أو تحت تصرف اشخاص آخرين (كالأراضي المتروكة المرفقة). راجع محمد وحيد الدين سوار "شرح القانون المدني: الحقوق العينية الأصلية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1996، ص 119.

[34] تم تنظيم أملاك الدولة العامة بموجب القرارين: رقم 144 لعام 1925، ورقم 320 لعام 1926. وقد صدر العديد من القوانين لحماية أملاك الدولة، منها: المرسوم التشريعي رقم 135 لعام 1952، وقانون أملاك الدولة رقم 252 لعام 1959

[35] محمد وحيد الدين سوار "شرح القانون المدني: الحقوق العينية الأصلية"، مرجع سبق ذكره.

[36] انظر سابقا ص 10.

[37] المادة 768 من القانون المدني السوري تنص على ما يلي:" لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه"، شفيق طعمة، أديب استانبولي، "التقنين المدني السوري: نصوص قانونية- أعمال تحضيرية- مذكرات المشروع التمهيدي - اجتهاد قضائي- تعليقات فقهية"، الجزء السابع، من المادة 768 حتى المادة 893، المكتبة القانونية، دمشق، 1997.

عناصره الجوهرية، وملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد في التمتع بها علواً أو عمقاً[38]، ولمالك الشيء الحق في كل ثماره ومنتجاته وملحقاته ما لم يوجد نص أو اتفاق يخالف ذلك[39]. وأكد المشرّع على أنه لا يجوز أن يُحرَم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي يرسمها، ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل[40].

كما خص المشرّع الحقوق العينية العقارية بقواعد قانونية خاصة باكتسابها أو نقلها من شخص إلى آخر. فبحسب القواعد العامة، التصرف القانوني المنشئ للحق العيني (عقد أو وصية)[41] غير كاف بحد ذاته لاكتساب أو لنقل الحق العيني العقاري من المتصرف إلى المتصرف إليه، إنما نحتاج إلى تسجيل التصرف المنشئ أو الناقل للحق في السجل العقاري[42]. حيث تنص المادة 1/825من القانون المدني على أنه: "تكتسب الحقوق العينية العقارية وتنتقل بتسجيلها في السجل العقاري". بمعنى الحقوق العينية العقارية كحق الملكية والحقوق المتفرعة عنه لا تكتسب ولا تنتقل إلا بواقعة تسجيلها في السجل العقاري. وهي شكلية قانونية فرضها المشرّع ضمانة وحماية للمتعاقدين (البائع المالك والمشتري مثلاً) من جهة، وللغير من جهة أخرى[43].

يضاف إلى ذلك، أن أي دعوى قضائية بخصوص حق عيني عقاري لا تسمع إلا بعد وضع إشارتها على صحيفة العقار. هذا الإجراء الشكلي يساهم أيضاً بشكل كبير في حفظ حقوق المدّعى، وخاصة في حالة التزاحم بين عدة مشترين لنفس العقار، حيث تكون الأفضلية في هذه الحالة للأسبق تاريخاً في تسجيل إشارة الدعوى على صحيفة العقار محل الخصومة القضائية.

كما، وانطلاقاً من ضرورة الحفاظ على التشريع العقاري المتصل بالسجل العقاري ونظمه، وما تم من عمليات تحديد وتحرير للعقارات، فقد احتفظ المشرّع أيضاً بالقوانين المتعلقة بنظام السجل العقاري.

---

[38] المادة 769 من القانون المدني السوري.
[39] المادة 770 من القانون المدني السوري.
[40] المادة 770 من القانون المدني السوري.
[41] فواز صالح، "النظرية العامة للالتزام: مصادر الالتزام "، منشورات جامعة دمشق.
[42] محمد وحيد الدين سوار،" شرح القانون المدني: النظرية العامة للالتزام- الجزء الأول: مصادر الالتزام- المصادر الارادية – المصادر غير الارادية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1994.
[43] انظر فيما بعد "المبحث الرابع: نظام السجل العقاري".

المبحث الرابع: نظام السجل العقاري

يعتبر نظام السجل العقاري من أهم المؤسسات في مجال حماية حق الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية بشكل عام[44]. فهو لازم وضروري لتسهيل تداول العقارات وتشجيع الائتمان العقاري. كما أنه يقوم على مجموعة مبادئ أساسية، والتي أخذ بها المشرّع السوري في القرار رقم 188 لعام 1926[45].

المطلب الأول: التعريف بالسجل العقاري

تشكل قانون السجل العقاري من مجموعة قرارات صادرة عن المفوض السامي الفرنسي[46]، والتي هي التالية: -القرار رقم 186 لعام 1926 الذي حدد بموجبه نظام التحديد والتحرير العقاري -القرار رقم 187 لعام 1926 الذي حدد اليات تحديد الأملاك العقارية- القرار رقم 188 لعام 1926 الذي أنشئ بموجبه السجل العقاري-القرار رقم 189 لعام 1926 الذي تضمن اللائحة التنفيذية لنظام السجل العقاري[47].

وقد عرّفت المادة الأولى من القرار (188) لعام 1926 السجل العقاري بأنه: «مجموعة الوثائق التي تبين أوصاف كل عقار، وتعين حالته الشرعية، وتنص على الحقوق المترتبة له وعليه، وتبين المعاملات والتعديلات المتعلقة به»[48]. ويتم تنظيم هذه الوثائق بالاستناد إلى معاملات التحديد والتحرير. وعلى ذلك، فإن العقارات غير المحددة لا تخضع لأحكام السجل العقاري. ويلاحظ أن تعيين العقارات في السجل العقاري يشبه تعيين الأشخاص في سجلات النفوس. وقد قيل بحق إن نظام السجل العقاري هو بمنزلة قيد النفوس للأفراد[49].

---

[44] حمدان حسين عبد اللطيف، "نظام السجل العقاري"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2007

[45] أمل شربا، "النظام العقاري في النظم القانونية الكبرى : اللاتينية -الجرمانية- الانكلوساكسونية"، أطروحة دكتوراه، دمشق 2000.

[46] هذا النظام الذي طُبق في سورية ولبنان من بين دول الشرق الأوسط مأخوذ من نصوص مشابهة في فرنسا وسويسرا وألمانيا. شمس الدين محمد، " نظام السجل العقاري في سوريا ولبنان"، مؤسسة النوري، دمشق 1999

[47] يعد قانون السجل العقاري المعمول به حالياً من أقدم القوانين التي مازالت قائمة حتى الآن.

[48] عرفه التشريع اللبناني على أنه: "مجمل الوثائق التي تبين فيها أوصاف كل عقار، وتعين بها حالته الشرعية، وتذكر فيها حقوقه وأعباؤه، وتورد فيها الانتقالات والتعديلات الطارئة عليه". حسين عبد اللطيف حمدان، أحكام الشهر العقاري، الدار الجامعية 1991، ص 187.

[49] محمد وحيد الدين سوار "شرح القانون المدني: الحقوق العينية الأصلية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1996

إن السجل العقاري -خلافاً لما تدل عليه تسميته- ليس مقصوراً على سجل واحد، بل هو مجموعة من السجلات والمستندات التي تبين أوصاف كل عقار وحالته الشرعية وحقوقه، والأعباء التي تثقله والانتقالات والتعديلات الجارية عليه، وقد خصص كل واحد منها لفئة من المعاملات العقارية. وقد عددتها الفقرة الثانية من المادة (1) من القرار (188) بقولها: «يتألف هذا السجل من دفتر الأملاك والوثائق المتممة (دفتر اليومية- محاضر التحديد والتحرير- خرائط المساحة- الرسوم المصورة بواسطة الطيارات- تصاميم المسح- الأوراق المثبتة)».

لقد أعطى المشرّع في المادتين (9 و10) من القرار (188) أهمية خاصة لدفتر الملكية والمسمى أيضاً بـ "الصحيفة العينية" من بين وثائق السجل العقاري. وتأتي هذه الأهمية من أن العبرة تكون للقيود التي تدون في الصحيفة العقارية دون سواها. وأن الغير- الذي يرغب في معرفة وضعية عقار ما والحقوق العائدة إليه أو المترتبة عليه- لا يطلب منه سوى مراجعة الصحيفة العقارية دون سائر وثائق السجل العقاري للاطلاع على قيود الصحيفة العقارية التي تستند إليها القيود في علنيتها وقوتها الثبوتية[50].

المطلب الثاني: مبادئ السجل العقاري

يقوم نظام السجل العقاري على مجموعة مبادئ أساسية، والتي هي العلنية والقوة الثبوتية والديمومة. وقد أخذ المشرّع السوري بهذه المبادئ، والتي تعد بمثابة ركائز ودعائم جوهرية يستند إليها عند القيام بعملية الشهر العقاري.

مبدأ العلنية: يقصد به أن أي تصرف أو حكم منشئ لحق الملكية العقارية (أو أي حق عيني آخر يرد على عقار) أو ناقل له أو مسقط له، لا يحتج به في مواجهة الغير، إلا من تاريخ التسجيل في السجل العقاري. وقد أخذ المشرّع السوري بهذا المبدأ في المادة التاسعة من القرار رقم 188 لعام 1926. تنص هذه المادة على أنه: "الحقوق العينية غير المنقولة المرخص بإنشائها في القانون والتقيدات العقارية والحجوز، وكذلك الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار، أو بمال غير منقول مسجل، يجب حتماً أن تدون في الصحيفة المخصصة لكل عقار أو مال غير منقول في

[50] بحسب اجتهاد محكمة النقض السورية، "الصحيفة العقارية هي هوية العقار المعرفة به"، قرار رقم 3785 تاريخ 2010/11/29

سجل الملكية، ولا تعتبر موجودة تجاه الغير إلا بقيدها في السجل العقاري وابتداءً من تاريخ هذا القيد". إذ لا يتحقق مبدأ العلنية ولا يصبح حق الملكية العقارية حجة على الكافة إلا من تاريخ قيدها في السجل العقاري.

مبدأ القوة الثبوتية: يقصد به أن السجل العقاري هو الوسيلة الوحيدة للاحتجاج بالحق المقيد فيه في مواجهة كافة الناس. فقيود السجل العقاري تعد بمثابة قرائن قطعية لإثبات حق الملكية. حيث تنص المادة الثامنة من القرار رقم 188 لعام 1926 على أنه: "يكون لشروحات السجل العقاري قوة إثباتية وتكون الوقائع والحقوق المذكورة فيه موثوقاً بها تجاه الأشخاص الآخرين".

مبدأ الديمومة: التقادم يعتبر سبباً من أسباب كسب الملكية العقارية[51]، ولكن في حال كان العقار مسجلاً في السجل العقاري؛ فلا يسري عليه التقادم. بمعنى الحقوق العقارية المسجلة في السجل العقاري لا تخضع لقاعدة اكتساب الملكية بالتقادم. حيث جاء في المادة 19 من القرار رقم 188 لعام 1926أن: "مرور الزمن لا يعترض به على الحقوق المسجلة في السجل العقاري"[52].

يتبين مما سبق، أن من أهم الأهداف التي توخاها المشرّع من إحداث نظام السجل العقاري هو تمكين الغير من الاطلاع على الوضع القانوني لكل عقار، والوقوف بدقة على جميع الحقوق الواردة عليه؛ كي يكون على بينة من أمره عند تعامله مع صاحب العقار، أو مع أصحاب الحقوق العينية التي تثقله، بحيث إنه إذا خلا السجل العقاري - وبعبارة أدق الصحيفة العينية العقارية - من أي قيد لحقوق رتبها عليه المالك لشخص آخر - أصلية كانت هذه الحقوق أم تبعية - عُدّت هذه الحقوق غير موجودة بالنسبة إلى الغير؛ وبالتالي غير نافذة في حقه. وبذلك فإن الصحيفة العينية تبين كل عقار وحقوقه وأعباءه والتعديلات الطارئة عليه، ويكون للقيود الواردة عليه قوة ثبوتية مطلقة. إذ تعتبر هذه القيود بمثابة قرائن قطعية على حق ملكية العقار، أو أي حق عيني آخر موضوع التسجيل.

إن كانت النصوص الواردة في المواثيق، والعهود الدولية، والدساتير السورية المختلفة وكذلك في القانون المدني السوري، قد نصت على حق المالك في التصرف بملكه واستغلاله واستعماله،

---

[51] المواد 907 حتى 935 من القانون المدني السوري

[52] ورد نفس الحكم في المادة 925 من القانون المدني التي تنص على أنه: "لا يسري التقادم على الحقوق المقيدة في السجل العقاري.....".

وعدم جواز حرمانه من هذا الحق، إلا بقصد المنفعة العامة ومقابل التعويض العادل يتناسب مع القيمة الحقيقية للعقار، إلا أن تلك النصوص فقدت الكثير من أهميتها وجُرّدت من مضمونها أمام الكم الهائل من القوانين والمراسيم التشريعية الخاصة بالملكية العقارية، الاستثنائية في مضمونها وأهدافها والتي صدرت بعد صدور القانون المدني السوري.

الفصل الثاني: القوانين الاستثنائية التمييزية

لقد سعت الحكومات السورية المتعاقبة، إلى التضييق على الكرد في مختلف مناحي الحياة، كتجريد الكثيرين منهم من الجنسية السورية، مستندة للإحصاء الاستثنائي الذي تم في عام 1962. وسياسات أخرى ممنهجة، ومن ضمنها: حرمانهم من ممتلكاتهم العقارية بحجة " الإصلاح الزراعي" والقضاء على الإقطاعيات الفردية، وكذلك التضييق عليهم في مسألة تملك عقارات جديدة لاعتبارات "المناطق الحدودية" و"حماية حدود الوطن". وهذا يبدو جلياً في نصوص القوانين والمراسيم الاستثنائية التي صدرت منذ الخمسينات من القرن الماضي وحتى تاريخ بدء الاحتجاجات الشعبية في سوريا في آذار 2011.

المبحث الأول: التجريد من الجنسية والحرمان من التملك

تُعدّ قضية المجرّدين من الجنسية من الانتهاكات الجسيمة في تاريخ الدولة السورية الحديثة على مدى عقود؛ نتيجة للإحصاء الاستثنائي الذي أجري في محافظة الحسكة في 1962/10/5، والذي يُعرف باسم "إحصاء الحسكة 1962". هذا الإحصاء كان نتيجة لمرسوم رقم (93) الذي صدر من حكومة الانفصال آنذاك. وتضمّن هذا المرسوم في مادته الأولى ما يلي: "يجري إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد، يُحدّد تاريخه بقرار من وزير التخطيط، بناءً على اقتراح وزير الداخلية."

ويبدو أن هذا الإحصاء كان متناغماً ومنسجماً مع توجّهات الحكومات اللاحقة لحزب البعث. ولعلّ إحدى أهمّ التوصيات التي أرفقها محمد طلب هلال في كرّاسه المعنون بـ "دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية الاجتماعية السياسية" هو تجريد الكرد من الجنسية السورية. حيث يذكر فيه بشكل واضح: " لا بدّ من تصحيح السجلّات المدنية، وهذا يجري الآن (في إشارة إلى إحصاء الحسكة)".

على أثر هذا الإحصاء، تم تجريد عشرات الآلاف من الكرد السوريين من جنسياتهم، والذين عرفوا فيما بعد تحت مصطلح "أجانب الحسكة". وبالتالي، حرمانهم من أبسط حقوق المواطنة والحماية القانونية. وأهمها استحالة تثبيت ملكية الأراضي للملاك الكرد الذين جردوا من

جنسياتهم، إلى جانب عدم حصولهم على الأراضي التي تم توزيعها بموجب قانون الإصلاح الزراعي[53]. وهذا يعني بكل بساطة حرمانهم من حق التملك.

يُذكر أن هنالك قوانين خاصة تعطي الحق للأجنبي غير السوري (الفلسطيني أو أي عربي من دولة عربية أخرى، ولا يحمل الجنسية السورية وحتى الأجنبي غير العربي) في تملك عقار في سوريا ضمن شروط معينة تحددها القوانين ذات الصلة (كشرط الترخيص من وزارة الداخلية، أو أن يكون العقار مخصصاً للسكن، ويقع في مراكز المحافظات.. إلخ)[54]. حتى هذه القوانين لم يكن يستفيد منها فئة "أجانب الحسكة" كونهم سوريين تاريخياً وجغرافياً، لكنهم أجانب سياسياً وقانوناً.

المبحث الثاني: قانون الإصلاح الزراعي

لعل من أكثر القوانين خطورة على حق الملكية وحقوق التصرف على الأراضي الأميرية في هذا المجال؛ هي تلك التي حددت سقفاً للملكية الزراعية، وقضت بتملك الدولة للأراضي الزائدة عن هذا الحد الأعلى للملكية الزراعية.

المطلب الأول: مضمون القانون

كانت البداية مع صدور المرسوم التشريعي رقم 135 لعام 1952. حيث جاء في مذكرته الإيضاحية "إن مساحات واسعة من أراضي الدولة غير المسجلة يشغلها بعض الأشخاص من فترات مختلفة. وقد أخذوا يدّعون حق التصرف عليها، في حين يقف كثير من الفلاحين السوريين مكتوفي الأيدي عن العمل، لعدم وجود أراضي بحوزتهم. فتمهيداً لتوزيع الأراضي على المواطنين المتساوين في الحقوق، أكدت هذه المادة التي تقضي بعدم اعتبار وضع اليد على هذه الأراضي - مهما بلغت مساحتها - إلا ضمن مساحة حدها الأعلى (مائتي هكتار لكل شخص ولكل فرد من أولاده الذكور والإناث ومن أزواجه في حال تعددهن).

وتنص المادة 2 من هذا المرسوم على أنه: "أن وضع اليد السابق لصدور هذا المرسوم التشريعي على كافة الأراضي المسجلة نهائياً في دفاتر التمليك أو السجلات العقارية، لا يُعتبر

[53] انظر لاحقاً ص 15.

[54] على سبيل المثال، القانون 11 لعام 2008 الخاص بأحكام إنشاء أو تعديل أو نقل الحقوق العينية العقارية لاسم أو لمنفعة شخص غير سوري، المسمى بـ (قانون تملك العرب والأجانب في سورية)، متوفر على موقع مجلس الشعب السوري.

مكسباً لحق التصرف، إلا ضمن مساحة حدها الأعلى لكل شخص ولكل فرد من أزواجه وأولاده 200 هكتار".

ثم في عام 1955، صدر القانون رقم 84 على نحو يكفل التخفيف من حدة القيود السابقة، ويضمن التوسع في حرية اكتساب حق التصرف حيث قرر:

- التفرقة بين الأراضي المسقية والأراضي البعلية، واعتبار الحد الأعلى في الأولى200 هكتار، وفي الثانية 500 هكتار. وبذلك يكون القانون رقم 84 قد زاد في مقدار المساحة التي يجوز اكتساب حق التصرف بها كما هي عليه في المرسوم 135.
- إنزال الأحفاد منزلة الأولاد والأزواج: فبعد أن كان الأولاد والأزواج وحدهم داخلين في حساب تحديد الحد الأعلى لحق التصرف، أصبح الأحفاد داخلين في هذا الاعتبار.
- جواز الجمع بين الحدين: حيث ينص القانون رقم 84 على أن "وضع اليد لا يعتبر مكسباً حق التصرف إلا ضمن مساحة حدها الأعلى لكل شخص (200) هكتار للأراضي المسقية و500 هكتار للأراضي البعلية. هذا النص يفيد جواز الجمع بين الحدين الأقصيين، بدليل وجود حرف العطف (أو) بينهما. إلا أن القانون استثنى من تحديد سقف أعلى للملكية الأراضي المسجلة نهائياً في دفاتر التمليك أو السجلات العقارية، والتي صدر بشأنها قرار قطعي.

وأن الأراضي التي تزيد عن السقف أو الحد القانوني تعد من أملاك الدولة الخاصة اعتباراً من تاريخ نشر المرسوم، ولا تلزم الدولة بدفع أي تعويض عنها55. وتسجل هذه الأراضي الزائدة عن الحد القانوني باسم الدولة بناءً على طلب يقدم من مدير مؤسسة الإصلاح الزراعي إلى القاضي العقاري المختص56.

وبتاريخ 27 أيلول 1958، وبعد ما يقارب الثمانية أشهر على قيام الوحدة بين سوريا ومصر، صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 الذي نظم الملكية الزراعية تنظيماً جديداً، مستلهماً ذلك من تجربة مصر لقانون الإصلاح الزراعي[57]. وضع هذا القانون حداً أقصى للملكية الزراعية، وذلك حسب المنطقة وطريقة الري والسقاية،

[55] المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم 135 تاريخ 1952/11/3.
[56] المادة 1/10 من القانون رقم 84 لعام 1955.
[57] قانون الإصلاح الزراعي المصري الصادر في 1952/9/9.

ومنح الدولة الحق بالاستيلاء على المساحات الزائدة عن الحد الأعلى. وتصبح تلك المساحات المستولى عليها ملكاً خالصاً للدولة[58]، وذلك مقابل تعويض يحسب على أساس عشرة أمثال متوسط بدل إيجار الأرض لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات أو حصة المالك منها[59]، أي أن التعويض سيكون زهيداً؛ كونه استند على بدل الإيجار بدلاً من القيمة الحقيقية للعقار.

بعدها طرأت على قانون الإصلاح الزراعي السوري تعديلات كثيرة، كان الحد الأعلى للملكية الزراعية فيها بين مد وجزر، إلى أن كان التعديل الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 23 لعام 1963، الذي حدد السقف الأعلى للملكية وألغى كل ما طرأ عليه من تعديل خلال سنوات حكم الانفصال. ثم جاء التعديل الأخير بالمرسوم التشريعي رقم 145 تاريخ 1966/12/13، الذي عجل من عمليات الاستيلاء.

ولم تأت هذه التعديلات بفرض حد أعلى بنصاب مطلق، بل أتت بنصاب نسبي متموج. تمت مراعاة ظروف الأراضي الإنتاجية فيه وحالة المالك العائلية وهي تتراوح بين 15 هكتار بالغوطة (ريف دمشق) و300 هكتار للأراضي البعلية في الحسكة والرقة ودير الزور. كما أعطى للدولة حق الاستيلاء على الفائض عن الحد الأعلى للأراضي المروية في حال تحويل الأرض البعلية إلى أرض مروية.

وأقر القانون الجديد على عكس السابق الحق في التعويض لمن استولت الدولة على الزائد على النصاب على أرضه. ويحسب هذا التعويض على أساس عشرة أمثال متوسط بدل إيجار الأرض لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات أو حصة المالك منها. ويحدد هذا التعويض من قبل لجان أولية تؤلف في كل محافظة بقرار من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي ومهندس مدني من وزارة الاشغال العامة. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز حصة المالك المشار إليها النسب التي يحددها قانون العلاقات الزراعية رقم 134 لعام 1958. ويؤدي التعويض على شكل سندات اسمية على الدولة لمدة أربعين سنة.

[58] المادة الخامسة من قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 لعام 1958.
[59] المادة التاسعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 لعام 1958.

المطلب الثاني: مآل الأراضي المستولى عليها

بمجرد صيرورة محاضر الاستيلاء قطعية باعتمادها من الجهة المختصة، تصبح الدولة مالكة للأراضي المستولى عليها. وتقوم مؤسسة الإصلاح الزراعي بعد ذلك بتوزيع[60] الأرض المستولى عليها على الفلاحين أو "المنتفعين"[61]. ويعد المنتفع مالكاً للأرضِ الموزعة عليه، بدءاً من الموسم الزراعي الذي يلي تاريخ نشر قرار التوزيع في الجريدة الرسمية. وتسجل الأرض الموزعة باسم المنتفع في السجل العقاري بمجرد طلب مؤسسة الإصلاح الزراعي، ويعفى هذا التسجيل من الرسوم والضرائب.

ولكن، يجب التنويه إلى أن المشرّع بموجب قوانين الإصلاح الزراعي لم يكتف بتحديد سقف للملكية الزراعية، وما ترتب على ذلك من حرمان لحق التملك فيما يتجاوز هذا الحد، بل اتجه أيضاً إلى تقييد سلطات المالك في الاستغلال والتصرف الممنوحة له، وفقاً لنصوص القانون المدني. حيث يتعين، من جهة، على من آلت إليه الأرض نتيجة التوزيع أن يقوم بزراعتها، وأن يبذل في عمله العناية الواجبة وفقاً للخطة الاستثمارية والمبادئ الأساسية للنظام الداخلي للجمعية التعاونية التي ينتمي إليها والقوانين والقرارات الصادرة عن مؤسسة الإصلاح الزراعي. وفي حال أخلّ المنتفع أو المستفيد من التوزيع بأي التزام جوهري، تصدر اللجنة المختصة قراراً بإلغاء توزيع الأرض عليه، واستردادها منه، وإعادة تسجيلها في السجل العقاري باسم الدولة.

من جهة أخرى، لا يجوز للمنتفع - ولا لورثته من بعده - التصرف بالأرض الموزعة، ولا إنشاء أي حق عيني عليها –عدا الرهن لدى المصرف الزراعي التعاوني- قبل مرور عشرين سنة على تسجيلها باسمه في السجل العقاري، على أن يحصل على موافقة مؤسسة الإصلاح الزراعي بعد انقضاء هذه المدة.

---

[60] جاء قانون التوزيع تطبيقاً لدستور1950 الذي كان ينص على أن "الدولة توزع من أراضيها ببدل زهيد ومقسط على غير المتصرفين ما يكفيهم لمعيشتهم".

[61] تم توزيع أراضي أملاك الدولة بالمرسوم التنظيمي رقم 768 لعام 1952 ثم بتشريع آخر حل محله، وهو قانون أملاك الدولة رقم 252 تاريخ 1959/10/10 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإصلاح الزراعي رقم 21 تاريخ 1960/4/12. ثم جاء تشريع لاحق فاقر توزيع أراضي أملاك الدولة المستثمرة زراعيا على الفلاحين بالمرسوم التشريعي رقم 166 تاريخ 1968/12/16 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم 4 تاريخ 1969/1/20.

المبحث الثالث: قانون الاستملاك للمنفعة العامة

أقرت الدساتير المتعاقبة في سوريا، مبدأ "الاستملاك للمنفعة العامة"، وبذلك يكون المشرّع الدستوري قد وضع قيداً خطيراً على حق الملكية، يسمح بإجبار الأفراد على النزول للدولة عن ملكية عقاراتهم لإشباع الحاجات العامة، لقاء تعويض عادل.

المطلب الأول: مفهوم الاستملاك للمنفعة العامة

يُعرف الاستملاك على أنه: نزع الملكية للمنفعة العامة، عن طريق إجراء إداري يقصد به نزع عقار قهراً عن مالكه بواسطة الإدارة لتخصيصه للنفع العام، مقابل تعويض يدفع له. من هذا التعريف للاستملاك يمكن أن نستخلص أركان الاستملاك للمنفعة، حيث يجب:

- أن ينصب الاستملاك على عقار.
- أن يكون نزع الملكية جبراً.
- أن يكون الغرض من الاستملاك تحقيق النفع العام.
- أن يكون الاستملاك لقاء تعويض عادل.

وتعاقبت قوانين الاستملاك في سوريا حيث كان يخضع إلى القواعد الناظمة له في قانون الاستملاك رقم 20 لعام 1974، الذي حلّ محل القانون رقم 272 لعام 1964. وكذلك القانون رقم 18 لعام 1971 المتضمن قواعد استملاك العقارات في المنطقة التي غمرها مياه سد الفرات، ووصولاً إلى المرسوم التشريعي رقم 20 لعام 1983. والسمة المشتركة بين هذه القوانين هي ابتلاع الملكية الخاصة أحياناً بدون تعويض، وأحياناً أخرى لقاء تعويض زهيد لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للعقار المستملك بتاتاً. من جهة أخرى، كانت هذه القوانين أداة بيد الدولة لنزع الملكية الخاصة، خلافاً لما قصده المشرّع الدستوري، ولقواعد العدالة والأنصاف.

حيث أعطى القانون رقم 20 لعام 1983، بعداً كبيراً لمفهوم المنفعة العامة. وبحسب نصوص هذا القانون، لم يعد يقتصر مفهوم المنفعة العامة على المشاريع ذات النفع العام، إنما يشمل أيضاً المنشآت الخاصة بحزب البعث والمنظمات الشعبية، وجميع المشاريع التي تدخل في نطاق

اختصاص؛ أي من الجهات العامة والقطاع العام ومهماتها المحددة في القوانين والأنظمة النافذة وفق خطط الدولة المقررة أصولا[62].

من جهة أخرى، حدد القانون رقم 20 الجهات التي يجوز لها الاستملاك[63]، وتوسع في مجالات الاستملاك: إذ أجاز للجهات الإدارية وللجهات المشرفة على الإسكان أو المختصة به استملاك العقارات وتخطيطها وتقسيمها إلى مقاسم معدة للبناء بغية إنشاء المساكن الشعبية عليها، أو بيعها للراغبين في إنشاء تلك المساكن.

كما أجاز المشرّع، بموجب القانون رقم 20 لعام 1983 لوزارة الدفاع، استملاك العقارات لإقامة التجمعات السكنية العسكرية، أو لبناء المسكن لبيعها للعسكريين ولأسر الشهداء وللعاملين في وزارة الدفاع، أو لجهات أخرى تُحدد بمرسوم.

وأجاز – أخيراً - للجهات الإدارية استملاك العقارات بغية إنشاء المناطق الصناعية وتخطيطها وتقسيمها، واستثمار أو بيع المقاسم الناتجة عنها[64]. كما سمح المشرّع للجهة الإدارية أن تستملك العقارات، أو أجزاء العقارات التي تكون غير صالحة للبناء بموجب نظام البناء النافذ أو لأسباب فنية أخرى؛ كالمساحة أو الشكل الهندسي، وذلك بقصد دمجها أو توحيدها بشكل تصبح معه قابلة للبناء بمقتضى الأنظمة والاعتبارات الفنية.

بناء على ما ورد ذكره، أصبحت الملكية العقارية الخاصة عرضة للاستملاك من قِبل الجهات العامة، وفقاً للمفهوم الواسع الذي أعطاه المشرّع للمنفعة العامة، والتفسير الفضفاض الذي يعطى لها من قبل الجهة المستملكة، وخاصة السلطة القضائية، ليست لها أي سلطة في مراقبة مرسوم الاستملاك أو البحث في قانونية قرارات الاستملاك.

حيث، وبحسب المادة السابعة من القانون رقم 20 لعام1983، يكون مرسوم الاستملاك مبرماً لا يقبل أي طريق من طرق الطعن أو المراجعة أمام القضاء. وذلك مخالفة لأحكام الدستور التي تكفل حق التقاضي والتظلم على القرارات الإدارية أمام السلطة القضائية.

---

[62] المادة الثالثة من القانون رقم 20 لعام 1983.

[63] المادة 2 من القانون رقم 20 لعام 1983 تنص على ما يلي: "يجوز للوزرات والإدارات والمؤسسات العامة ولجهات القطاع العام أن تستملك العقارات المبنية وغير المبينة، سواءً أكانت ملكاً صرفاً أو ملكاً للوقف أو مثقلة بحق وقفي، وذلك لتنفيذ المشاريع ذات النفع العام المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي.

[64] المادة الرابعة من القانون رقم 20 لعام 1983.

المطلب الثاني: بدل الاستملاك للمنفعة العامة

وضع القانون رقم 20 لعام 1983إجراءات تقدير القيمة التعويضية للعقار المستملك، وأحال قواعد احتساب هذا التعويض واللجنة المختصة بهذا التعويض إلى القانون رقم 3 لعام 1976 الخاص بتنظيم بيع الأراضي. هذا القانون الأخير ينص في مادته السادسة على أسس تقدير بدل الاستملاك وفق التالي:

- يُعتبر ثمن العرصات المعرفة بأحكام المادة الثانية من القانون رقم 14 لعام 1974 مقدراً بنسبة يحددها المكتب التنفيذي للمحافظة لا يتجاوز 30 % من كلفة البناء.
- تحسب الكلفة المذكورة بالاستناد إلى كلفة الأبنية التي تشيدها الجهات العامة المشرفة على الإسكان في المحافظة.
- يصدر المكتب التنفيذي في كل محافظة قراراً يحدد النسب المبحوث عنها في الفقرة (أ) من هذه المادة، مراعياً الأسس التي يحددها المرسوم الصادر وفقاً لأحكام الفقرة (ه) من هذه المادة، وتسري أحكام هذا القرار من تاريخ تصديقه من قبل الإدارة المحلية.
- يعتبر ثمن بقية الأراضي مقدراً بنسبة لا تتجاوز عشرة أمثال انتاجها السنوي. وتُعتبر هذه الأراضي - في معرض تطبيق هذه الفقرة - زراعية، سواءً كانت مستثمرة زراعياً أو غير مستثمرة، مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في القانون المدني وقانون أملاك الدولة وغيرهما من القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة باستثمار الأرض الزراعية واستعمالها.
- تصدر بمرسوم الأسس المعتمدة في تحديد هذه النسب والقيم مع مراعاة تصنيف الأراضي وموقع العقار ونوع الأرض الزراعية القائمة بها وغير ذلك.

أما اللجنة المختصة بتقدير بدل الاستملاك، وفق الأسس الواردة في القانون رقم 3، هي لجنة بدائية تشكل لدى الجهة المستملكة[65]، وتقوم اللجنة بتقدير قيمة العقارات على أساس قيمتها قبل مرسوم الاستملاك مباشرةً. وأن تسقط من الحساب كل ارتفاع طرأ على الأسعار بنتيجة مشروع الاستملاك، أو المضاربات التجارية، إذا كان هذا الارتفاع بالقيمة لا يبرره ارتفاع مماثل في المناطق المجاورة[66].

[65] المادة12 من القانون رقم 3 لعام 1976 الخاص بتنظيم بيع الاراضي.
[66] المادة 13 من القانون رقم 3 لعام 1976.

كما أن قرارات لجنة التقدير البدائي المشار إليها أعلاه بشأن تقدير التعويض تقبل الطعن أمام لجنة إعادة نظر، تشكل بقرار مبرم عن رئيس المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة التي يقع في حدودها الإدارية العقار المستملك[67]. وتتشكل هذه اللجنة الأخيرة من عضوية كل من: قاضٍ يسميه وزير العدل، وممثل عن الجهة المستملكة، وممثل عن أصحاب العقارات المستملكة، وممثل عن اتحاد الفلاحين يسميه المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين، وممثل عن المحافظة يختاره المحافظ. وتكون قرارات هذه اللجنة مبرمة غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة والطعن[68].

ويجب التنويه إلى أنه إذا تأخرت الإدارة وتراخت في تقدير بدل الاستملاك، فأنه يجري تقدير قيمة بدل الاستملاك بتاريخ الاستملاك وليس بتاريخ تقدير التعويض. على سبيل المثال، فإذا استملكت الإدارة عقاراً سنة 1980 ثم تراخت في تقدير قيمة بدل الاستملاك حتى 2010، فإن بدل الاستملاك يقدر على أسعار عام 1980 وليس أسعار عام 2010. وهذه الأمر يشكل إجحافاً بحقوق أصحاب العقارات المستملكة وخاصة في حال ارتفعت قيمة العقارات، ناهيك عن عدم التناسب بين بدل الاستملاك المقدر والقيمة الحقيقية للعقار المستملك.

والأصل، وكما جرت العادة في أغلب حالات الاستملاك، هو أن يكون هذا التعويض نقدياً يعطى لصاحب العقار المستملك. ولكن وفي حالة معينة ولأسباب سياسية على ما يبدو، تم تعويض أصحاب العقارات المستملكة تعويضاً عينياً. وهي الحالة الخاصة بالقانون رقم 18 لعام 1971، المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 18 لعام 1976[69]، الذي تضمن قواعد الاستملاك في منطقة الغمر[70]. حيث تنص المادة (14 معدل [71]) من هذا القانون على ما يلي: "يجوز التعويض على أصحاب الحقوق بإعطائهم بدلات عينية في عقارات أخرى تعادل قيمتها أو تقل أو تزيد عن بدل الاستملاك، وتحدد بمرسوم". على أثر هذا القانون، تم تعويض أصحاب الأملاك التي غمرتها مياه سد الفرات (وتم تعريفهم بالمغمورين) تعويضاً عينياً هذه المرة. حيث تم

[67] المادة 23 من القانون رقم 3 لعام 1976.
[68] المادة 24 من القانون رقم 3 لعام 1976.
[69] المرسوم التشريعي رقم 18 لعام 1976، الذي قام بتعديل القانون رقم 18 لعام 1971 المتضمن قواعد الاستملاك في منطقة الغمر، متوفر على موقع "مجلس الشعب السوري".
[70] المنطقة التي غمرها مياه نهر الفرات.
[71] معدل بالمادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم 18 لعام 1976.

منح هؤلاء أراضياً في محافظة أخرى غير محافظتهم. فقد وزعت عليهم أراضٍ من أملاك الدولة الخاصة في محافظة الحسكة، والتي كانت الدولة أصلاً قد استولت عليها سابقاً، تطبيقاً لقوانين "الإصلاح الزراعي"، والفائض الذي نتج عن تحديد السقف الأعلى للملكية الزراعية[72]. في سبيل ذلك، تم إنشاء قرى ومزارع نموذجية على طول الشريط الحدودي مع تركيا من جهة الشمال والعراق من جهة الشرق، بهدف إسكان العائلات التي جلبتهم السلطة من محافظة الرقة (والتي سميت فيما بعد بقرى الغمر). وهذا المشروع عرف بـ "مشروع الحزام العربي"، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تغيير ديمغرافية المنطقة والبنية المجتمعية فيها، وفصل كرد سوريا عن إخوانهم في كل من تركيا والعراق. وهذا كله يندرج بطبيعة الحال ضمن الخطة التي نادى بها محمد طلب هلال[73].

وعليه، يوصف قانون الاستملاك بأنه قانون ظالم، لتعديه على حقوق المواطنين وممتلكاتهم. كما أنه يبتعد عن الهدف الذي قصده المشرّع الدستوري، والذي هو تحقيق المنفعة العامة. ولهذا يمكن القول إن الاستملاك كان أشبه بالاستيلاء، باعتبار التعويض لم يكن عادلاً أو لا يتناسب مع قيمة العقار الحقيقة[74]. وأن هذا القانون استعمل كأداة لتغيير البنية الديمغرافية في المناطق الحدودية المتاخمة لحدود تركيا من جهة الشمال وحدود العراق من جهة الشرق.

هذه المناطق الحدودية ولخصوصيتها الإثنية استهدفها المشرّع السوري بقانون آخر، الذي شلّ بدوره حركة بيع وشراء العقارات فيها.

المبحث الرابع: قانون العقارات الكائنة في المناطق الحدودية

إن حق الملكية هو الحق الوحيد من بين الحقوق العينية الأصلية الذي يعطي صاحبه كل السلطات على الشيء المملوك (سلطة التصرف والاستعمال والاستغلال). ولكن صدرت قوانين عديدة قيّدت من هذه السلطات الممنوحة لمالك العقار على وجه

[72] انظر سابقا ص 15.
[73] انظر سابقا: ص 2.
[74] يذكر أنه الدستور الجديد لعام 2012 ينص بشكل صريح على أن يقدر التعويض على أساس القيمة الحقيقية للعقار المستملك.

الخصوص[75]، ومنها القانون الخاص بتملك العقارات الكائنة في المناطق الحدودية. والتي فرضت الحصول على الموافقة الأمنية كشرط أولي لا بد منه للتصرف بعقار كائن في منطقة حدودية.

المطلب الأول: في التطور التاريخي لقانون مناطق الحدود

أولى المراسيم التي اشترطت حصول المواطن السوري على ترخيص مسبق للتملك العقاري في المناطق الحدودية ظهرت بعد انتهاء الانتداب الفرنسي، وتحديداً في عام 1952. حيث صدر المرسوم رقم 193 والذي نص على أن: "مناطق الحدود ستحدد بموجب مرسوم، بناءً على اقتراح وزير العدل، بعد موافقة وزارة الدفاع الوطني"[76].

وفي العام 1956 صدر مرسوم آخر حمل الرقم 2028، الخاص بتحديد المناطق الحدودية. وبالفعل، فقد حدد ذلك المرسوم كامل محافظة القنيطرة، وكذلك المناطق المتاخمة للحدود السورية التركية بعمق خمسة وعشرين كيلومتراً، بدءاً من اللاذقية ومروراً بإدلب، واعتبار كامل جسر الشغور منطقة حدودية وصولاً إلى آخر الحدود السورية في محافظة الحسكة.

وبعد مرور عدة سنوات، وتحديداً بعد اعتلاء حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة في 8 آذار 1963، صدر المرسوم رقم 1360 لعام 1964، ليؤكد على مضمون المرسوم 2028 الآنف الذكر، ويعتبر من جهته كامل محافظة الحسكة منطقة حدودية.

إذ تم، بموجب المرسوم الأخير لعام 1964، اعتبار محافظة الحسكة بالكامل منطقة حدودية، مثلها مثل محافظة القنيطرة. ولكن إذا كان الوضع الجغرافي لمحافظة القنيطرة ومتاخمتها للحدود الإسرائيلية يبرر اعتبارها بالكامل منطقة حدودية، فإن التبرير الوحيد لاعتبار محافظة الحسكة بالكامل منطقة حدودية، والتي تبلغ مساحتها حوالي 23 ألف كيلومتر، هو التواجد الكردي فيها.

---

[75] على سبيل المثال، القانون رقم 31 لعام 1976 (قانون منع الاتجار بالأراضي) حيث نصت المادة الأولى منه على ما يلي: "يمنع على من يشتري أي من الأراضي الكائنة ضمن حدود أي مخطط تنظيمي عام مصدق وضمن مناطق الاصطياف بيعها كلاً أو جزءاً، أو التوكيل بذلك، ويشمل هذا المنع الهبة ما لم تكن لإحدى الجهات العامة أو الجهات الخيرية بدون عوض وكل عقد صوري يخفي بيعا". قد تم التخفيف من هذه القيود مؤخراً عند صدور المرسوم التشريعي رقم 26 لعام 2013 الذي سمح لمالكي الأراضي الكائنة ضمن حدود أي مخطط تنظيمي عام مصدق التصرف بها بأي شكل من أشكال التصرف الناقلة للملكية عدا استثناءات معقولة.

[76] المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 193 المعدلة بالمرسوم التشريعي رقم 75 لعام 1962

وقد عدد المرسوم التشريعي رقم 193 المعاملات التي تخضع للترخيص المسبق، والتي تتلخص بما يلي: (إنشاء أي حق من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود ونقله أو تعديله، واستئجار الأراضي المذكورة وتأسيس الشركات أو عقد المقاولات لاستثمارها زراعياً لمدة تزيد على ثلاث سنوات، وكذلك جميع عقود الشركات أو عقود الاستثمار الزراعي المتعلقة بهذه الأراضي والتي تتطلب استحضار مزارعين أو عمال أو خبراء من الأقضية الأخرى أو البلاد الأجنبية، وتنفيذ أحكام المحاكم المتعلقة بالأراضي المذكورة،.....)[77]. ومن الملاحظ أن عبارة "الأراضي" جاءت مطلقة، لذلك يخضع للترخيص المسبق المعاملات المذكورة سابقاً في حال تعلقت بعقار غير مبني، كائن في منطقة حدودية، وبغض النظر سواءً كان داخل المخطط التنظيمي أو خارجه[78].

بقيت الأمور على هذا الحال حتى عام 2004، حيث صدر القانون رقم 41 لعام 2004[79]. هذا القانون الأخير استثنى العقارات الواقعة ضمن المخطط التنظيمي من شرط الترخيص المسبق، بغض النظر سواءً كانت مبنية أو غير مبنية. وشكل ذلك انفراجاً بسيطاً في مسألة البيوع العقارية. ولكن بقيت العقارات الكائنة خارج الحدود التنظيمية مشمولة بالترخيص المسبق.

والصدمة الكبرى حصلت في عام 2008، عندما صدر المرسوم 49 المعدل للقانون 41 لعام 2004 [80]. فقد نصت المادة الأولى منه على ما يلي: "لا يجوز إنشاء أو نقل أو تعديل أو اكتساب أي حق عيني عقاري على أرض كائنة في منطقة حدودية، أو إشغالها عن طريق الاستئجار، أو الاستثمار، أو بأية طريقة كانت، لمدة تزيد على ثلاث سنوات، لاسم، أو لمنفعة شخص طبيعي أو اعتباري إلا بترخيص مسبق"[81]. بمعنى آخر، هذا المرسوم الأخير أخضع جميع العقارات الواقعة في المناطق الحدودية للترخيص سواءً كانت داخل حدود التنظيم أو خارجه، كانت مبنية أو غير مبنية. كما أنه منع تسجيل أي دعوى عينية عقارية في المحاكم ومنع وضع إشارة الدعوى على

---

[77] المواد 1 و4 من المرسوم التشريعي رقم 193 لعام 1952.
[78] محمد وحيد الدين سوار "شرح القانون المدني: الحقوق العينية الأصلية"، ص 225.
[79] القانون رقم 41 لعام 2004 الخاص بإنشاء أو نقل أو تعديل الحقوق العينية في مناطق الحدود، متوفر على موقع "مجلس الشعب السوري".
[80] المرسوم التشريعي 49 لعام 2008 الذي قام بتعديل القانون رقم 41 تاريخ 10/26/ 2004 (أحكام إنشاء أو نقل أو تعديل أو اكتساب أي حق عيني عقاري على عقار كائن في منطقة حدودية، متوفر على الموقع السابق.
[81] المادة الأولى من القانون رقم 41 لعام 2004 المعدلة بالمرسوم رقم 49 لعام 2008، متوفر على الموقع السابق.

صحيفة العقار قبل الحصول على الترخيص المسبق[82]. ونص على رد كافة الدعاوي المنظورة أمام المحاكم، ما لم يكن الترخيص مبرزاً في ملف الدعوى[83].

المطلب الثاني: في التطبيق العملي لقانون مناطق الحدود وآثاره

منذ صدور المرسوم 193 لعام 1952، ومن ثم تحديد المناطق المشمولة بأحكامه، كان من الممكن تسجيل الدعوى العينية العقارية أمام المحكمة المختصة، ووضع إشارة دعوى على صحيفة العقار لمصلحة المدّعي. وكان بإمكان المحكمة إصدار القرار وفق حيثيات الدعوى. وفي حال صدر القرار بتثبيت صحة عقد بيع العقار موضوع الدعوى، واكتسب القرار قوة القضية المقضية، فإن تنفيذ الحكم في دوائر السجل العقاري (أي تسجيله باسم المالك الجديد) يبقى متوقفاً على شرط الحصول على الترخيص أو الموافقة الأمنية. فإن حصل عليها صاحب المصلحة؛ يتم تسجيل العقار باسمه وإلا فلا تسجل، هذا بالنسبة للعقارات خارج المخطط التنظيمي. أما بالنسبة للعقارات الداخلة ضمن حدود التنظيم، فهذه العقارات لا تحتاج إلى ترخيص مسبق. فقط كان المطلوب من المحاكم بخصوص هذه العقارات بإجراء الكشف والخبرة الفنية على العقار المذكور للتأكد من أنه عقار مبني، ومن أنه داخل ضمن المخطط التنظيمي، فإن تأكدت من توافر الشرطين معاً؛ تصدر قرارها بتثبيت البيع، ومن ثم تنفيذ القرار وتسجيله في السجل العقاري دون الحاجة إلى ترخيص.

ولكن، بعد تعديل القانون رقم 41 لعام 2004 بالمرسوم رقم 49 لعام 2008 توقفت كل تلك الإجراءات، وكل عمليات البيع والشراء للعقارات، سواءً كانت ضمن المخطط التنظيمي أم خارجه، عقار مبني أو غير مبني. وتم إلزام المحاكم بموجب المرسوم 49 على عدم تسجيل أي دعوى عينية عقارية في دواوينها، ما لم يكن الترخيص مرفقاً في استدعاء الدعوى. وبالتالي، استحالة وضع إشارة الدعوى على صحيفة العقار، رغم ما تشكله من أهمية كبيرة لحفظ حقوق المدّعي، وفقا للمادة 9 من القرار 188 لعام 1926.

لذلك، يمكن القول إن المرسوم رقم 49 لعام 2008 أصاب حركة البيع والشراء في محافظة الحسكة بالشلل التام. حيث أخضع هذا المرسوم جميع العقارات في هذه المحافظة، المعتبرة

[82] المادة الرابعة (أ) من القانون رقم 41 لعام 2004 المعدلة بالمرسوم رقم 49 لعام 2008 متوفر على الموقع السابق.
[83] المادة الرابعة (أ) من القانون رقم 41 لعام 2004 المعدلة بالمرسوم رقم 49 لعام 2008 متوفر على الموقع السابق.

بالكامل منطقة حدودية (على عكس حالة المحافظات الأخرى حيث استثنى المشرّع العقارات داخل المخطط التنظيمي من شرط الترخيص)، للموافقة الأمنية سواءً كانت مبنية أو غير مبنية، داخل المخطط التنظيمي أو خارجه. وبالتالي، ترك هذا الحق رهناً برغبة الأجهزة الأمنية. كما أنه استخدم كأداة تمييز بسب العرق ضد الكرد أو بسبب الموقف السياسي. هذا الترخيص الأمني كان من شبه المستحيل على المواطن الكردي الحصول عليه، أما المواطن السوري غير الكردي ففي الغالب كان يحصل عليه بمجرد تقديمه لبعض الأوراق الروتينية.

بالإضافة إلى وجود نصوص تمييزية في تشريعات مناطق الحدود، والتي اعتبرت محافظة الحسكة بالكامل منطقة حدودية دون مبرر يُذكر. وبالتالي، فإن سياسة التمييز التي اتبعت في التطبيق العملي لتلك التشريعات، بخصوص عدم منح أبناء المكون الكردي الترخيص الأمني المطلوب، مقابل منحها لأبناء باقي المكونات، يشكل انتهاكاً لمبدأ "المساواة بين المواطنين" ووجوب عدم التمييز بينهم بموجب نصوص دستورية والتزامات دولية. وخاصةً أن جميع تلك التشريعات اعتبرت أن قرار الرفض بمنح الترخيص الأمني غير قابل لأي مراجعة أو طعن.

إضافة إلى ذلك، فقد خلفت تلك التشريعات آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية، يمكن اعتبارها كارثية، على المناطق المشمولة بأحكامها. فمن الناحية الاقتصادية، أصاب المنطقة الجمود العقاري والركود الاقتصادي، وتوقفت حركة البناء على الأراضي الواقعة ضمن المخطط التنظيمي، بسبب توقف حركة البيع والشراء وتجارة العقارات، وتدني فرص العمل وتوقف العشرات من المهن عن العمل في المنطقة (معامل البلوك ومواد البناء والتمديدات الصحية والكهربائية، وندرة الحاجة إلى اليد العاملة، والمكاتب العقارية، وندرة الدعاوي والمعاملات العقارية). أما من الناحية الاجتماعية والسياسية، فإن تلك التشريعات التي ميّزت بين محافظة وأخرى، وآليات تطبيقها التي ميّزت بين مكون وآخر من مكونات الشعب السوري، كان لها تأثيراً سلبياً كبيراً، اجتماعياً وسياسياً، على سكان المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا. فقد شكّلت هذه التشريعات وآليات تطبيقها شرخاً وكراهية وعدم ثقة بين المكومات الشعب السوري. فعدم قدرة البعض منهم على الحصول على الموافقة الأمنية أدى إلى عدم القدرة على التملك، مقابل السماح لمكون أخر بكل سهولة ويسر في الحصول على التملك، بالإضافة إلى أنه ولد نوعاً من الأحقاد والضغائن، وشعوراً بعدم الانتماء إلى الدولة السورية، التي تحرّم البعض من أبنائها من التملك على أراضيها، وبالتالي من الاستقرار في كنفها.

أثر ذلك كله - وبشكل كبير - على حركة الاقتصاد والتجارة في هذه المنطقة، والذي تأثر بها جميع أبناء المنطقة، ولو بشكل ارتدادي أو غير مباشر. مما دفع الكثير منهم إلى الهجرة الداخلية أو الخارجية، بحثاً عن سبل عيش بديلة. وبذلك، تحقق الخطة التي نادى بها الملازم في الأمن السياسي "محمد طلب هلال"، وأدرجه "حزب البعث" في مؤتمراته، وقام بتنفيذها بواسطة السلطة التشريعية.

بقيت حركة البيع والشراء للعقارات، التي تم اعتبارها ضمن مناطق الحدود، مشلولة بشكل تام إلى أن صُدر المرسوم رقم 43 لعام 2011. حيث عمدت الحكومة السورية في بداية الاحتجاجات في سوريا إلى إصدار المرسوم رقم 43 تاريخ 24 آذار 2011، والذي عدّل المرسوم رقم 49 لعام 2008 المذكور سابقاً. نصَّ هذا المرسوم الأخير على استثناء العقارات الواقعة ضمن المخطط التنظيمي من شرط الترخيص الأمني [84]. أي إعادة الحالة إلى ما كان عليه قبل عام 2008. لكن بقي الحال كما كان عليه في ظل المرسوم رقم 49 لعام 2008 بخصوص العقارات الواقعة خارج حدود التنظيم. بمعنى آخر، بقي تسجيل الدعوى بخصوص هذه العقارات ممنوعاً ما لم يكن استدعاء الدعوى مرفقاً بالترخيص الأمني.

الخاتمة

تعرضنا في هذا البحث لدراسة التشريع العقاري السوري خلال حقبة زمنية تمتد من بداية تشكل الدولة السورية في عام 1920، ولغاية بدء الاحتجاجات الشعبية في آذار 2011. وتناولنا القواعد العامة في القانون المدني، التي تبرز خصوصية حق الملكية العقارية والضمانات التي

[84] المادة الأولى من المرسوم رقم 43 لعام 2011 تنص على ما يلي: "لا يجوز إنشاء أو نقل أو تعديل أو اكتساب أي حق عيني عقاري على أراض كائنة في منطقة حدودية أو إشغاله عن طريق الاستئجار أو الاستثمار أو بأي طريقة كانت لمدة تزيد على ثلاث سنوات لاسم أو لمنفعة شخص طبيعي أو اعتباري، إلا بترخيص مسبق. يستثنى من ذلك الأراضي الواقعة داخل المخططات التنظيمية فقط". متوفر على موقع "مجلس الشعب السوري".

أوجدها المشرّع لهذا الحق العيني، وخاصة تلك التي يوفرها نظام السجل العقاري. كما تطرقنا لموقف المشرّع الدستوري من حق الملكية، والأهمية التي أولاها لهذا الحق بشكل يتوافق مع العهود والمواثيق الدولية. بعد ذلك انتقلنا إلى دراسة التشريعات الاستثنائية الخاصة بحق الملكية العقارية، والتي صدرت بعد إصدار القانون المدني السوري، محاولين استخلاص البُعد السياسي في هذه التشريعات، والآثار والنتائج التي نجمت عنها بحق سكان مناطق شمال وشرق سوريا. وعلى ضوء هذه الدراسة، تم التوصل إلى عدة نتائج ومقترحات:

- **النتائج**

وفقاً للعهود والمواثيق الدولية، يُعتبر حق الملكية العقارية حقاً مقدساً لا يُمس، ويجب ضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في التمتع بحق التملك.

إلى جانب إعطاء المشرّع الدستوري أهمية خاصة لحق الملكية بالنص عليه في الدساتير التي رأت النور في سوريا. ولكن حصل انعطاف خطير في موقف المشرّع الدستوري فيما يخص هذا الحق، وذلك في بداية الخمسينات من القرن الماضي، حيث برزت النزعة القومية والتوجهات الاشتراكية لدى العسكر الذين تحكموا بسياسة الدولة السورية، بدءاً من تلك الفترة. وتم اعتبار الملكية على أنها وظيفة اجتماعية وعنصر من عناصر الإنتاج القومي، وهذا يعني ما يعنيه إنكار لفكرة الحق ذاته.

المشرّع في القانون المدني أعطى أهمية خاصة لحق الملكية العقارية وسلطات واسعة لمالك الشيء وحماية قانونية، وذلك عندما ربط اكتساب هذا الحق العيني ونقله من شخص إلى آخر بواقعة التسجيل في السجل العقاري. يُعتبر نظام السجل العقاري الذي أخذ به المشرّع السوري من أقوى المؤسسات التي تحمي حق الملكية العقارية، فالصحيفة العقارية هي -بحق- بمثابة السجل المدني للأشخاص.

ولكن، يمكن القول إنه تم تجريد القانون المدني من مضمونه نتيجة للكم الهائل من القوانين والمراسيم الاستثنائية التي صدرت بعد إصدار القانون المدني السوري. وخاصة هذه القوانين الخاصة التي حرّمت المواطن السوري من التملك أحياناً، وقيّدت من سلطات المالك على ملكه أحياناً أخرى. كحالة أجانب الحسكة وحرمانهم من حق التملك، وقانون الإصلاح الزراعي، والذي

وضع حداً للملكية الزراعية ولا يجوز تملك ما يجاوز هذا الحد، وقانون توزيع أراضي الاستيلاء على الفلاحين، والذي منع المنتفع من التصرف بالأرض الموزعة عليه، وإجبار الأفراد على التنازل عن ملكياتهم تطبيقاً لقانون الاستملاك للمنفعة العامة. وأخيراً، قانون العقارات الكائنة في المناطق الحدودية، والذي علّق عمليات بيع وشراء العقارات بشرط الحصول على الموافقة الأمنية، بمعنى قيّد من سلطة المالك في التصرف بملكه وحق المواطن في التملك.

من جهة أخرى، يمكن القول إن هذه القوانين والمراسيم الاستثنائية ذوات الصبغة السياسية، ميّزت بين منطقة وأخرى، ومكون وآخر من مكونات الشعب السوري. لا بل استهدفت منطقة شمال وشرق سوريا وحاربت الكرد في استقرارهم وموارد رزقهم، من خلال هذه القوانين وآليات تطبيقها. فقانون "الإصلاح الزراعي" والذي حدد سقفاً للملكية الزراعية، أعطى للدولة حق الاستيلاء على الفائض الذي يجاوز هذا الحد، وحولته إلى أملاك دولة خاصة، وقامت فيما بعد بتوزيع جزء كبير من هذه الأراضي المستولى عليها في محافظة الحسكة على أبناء محافظة الرقة، وذلك بإنشاء مزارع وقرى نموذجية لهم، كتعويض عن أراضيهم التي غمرها مياه الفرات. في الوقت الذي كان أبناء الحسكة (وخاصة فئة أجانب الحسكة) بأمس الحاجة إلى قطعة أرض زراعية يعيشون منها، وفي الوقت الذي كان يتم في غالبية حالات الاستملاك السابقة تعويض أصحاب العقارات المستملكة تعويضاً نقدياً.

وكما في قانون العقارات الكائنة في مناطق الحدود، نجد نصوصاً تمييزية اعتبرت محافظة الحسكة بالكامل منطقة حدودية دون مبرر يُذكر، والذي يعني تعليق أي عملية بيع أو شراء للعقارات في هذه المحافظة ذات الغالبية الكردية لشرط الحصول على الموافقة الأمنية. هذه الموافقة التي كانت من المستحيل على المواطن الكردي الحصول عليها. فقد استخدم هذا القانون بطريقة تمييزية بسبب العرق ضد الكرد بشكل خاص، وبسبب الرأي السياسي بشكل عام.

وعليه، يمكن القول إن هذه القوانين والمراسيم الاستثنائية الخاصة بالملكية العقارية؛ هي مجرد أدوات تنفيذية للخطة التي نادى بها الضابط في الأمن السياسي "محمد طلب هلال"، والمنسجمة مع توجهات وسياسات الحزب الحاكم تجاه المنطقة وقاطنيها. وخاصة عند النظر إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نجمت عن هذه القوانين (جمود اقتصادي، عدم القدرة على الحصول على مسكن أو قطعة أرض زراعية، إضعاف الانتماء الوطني، تغيير البنية الديمغرافية، حالة عدم الاستقرار، الهجرات الداخلية والخارجية،...).

- **المقترحات**

1- إدراج المشكلة العقارية ضمن بنود أي اتفاق سياسي يبرم بين أطراف النزاع السوري، ليس فقط لما لحق بالملكية العقارية من انتهاكات نتيجة الحرب السورية، إنما أيضاً نتيجة للتشريعات الاستثنائية التي صدرت منذ الخمسينات من القرن الماضي. وذلك باقتراح تعديل تلك التشريعات بطريقة تلغي كافة النصوص التمييزية فيها، وإزالة كافة الآثار التي نجمت عنها.

2- تصحيح الأوضاع التي نجمت عن قانون "الإصلاح الزراعي"، ومنح تعويض عيني (بتوزيع أراض من أملاك الدولة الخاصة) لأبناء وأحفاد أصحاب الأراضي التي استولت الدولة على أراضيهم في الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

3- فيما يخص قانون الاستملاك للمنفعة العامة، العمل على تعديله بتضيق مفهوم المنفعة العامة وحصر الاستملاك بالجهة الإدارية، وأن يكون الاستملاك مقابل تعويض عادل يتناسب مع القيمة الحقيقة للعقار وفقاً لنصوص الدستور الحالي.

4- تعديل قانون العقارات الكائنة في مناطق الحدود بإلغاء النص الذي يقضي بجعل الحسكة بالكامل منطقة حدودية، ومعاملتها مثل بقية المحافظات بتحديد عمق معين من الحدود التركية والحدود العراقية كمنطقة حدودية. وكما يجب حصر منح الترخيص المسبق واللازم لبيع عقارات المناطق الحدودية بالسلطة الإدارية (بقرار من المحافظ أو المجلس المحلي الذي يقع ضمن حدوده الإدارية العقار موضوع الترخيص)، وأن يكون قرار الرفض بمنح الترخيص قابلاً للمراجعة والطعن أمام القضاء المختص.

قائمة المراجع:

1- أمل شربا، "النظام العقاري في النظم القانونية الكبرى: اللاتينية -الجرمانية- الانكلوساكسونية"، أطروحة دكتوراه، دمشق 2000.

2- حداد بديعة، "القيود القانونية لحق الملكية العقارية الخاصة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة 1، الجزائر، 2019-2020.

3- حسن البحري، "القانون الدستوري والنظم السياسية"، منشورات الجامعة الافتراضية، دمشق 2018.

4- حمدان حسين عبد اللطيف، "نظام السجل العقاري"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2007.

5- شمس الدين محمد، " نظام السجل العقاري في سوريا ولبنان"، مؤسسة النوري، دمشق 1999.

6- عبد الرزاق السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثامن، حق الملكية، مع شرح مفصل للأشياء والأموال"، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

7- عبد السلام الترمانيني، "الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1986.

8- فواز صالح، "النظرية العامة للالتزام: مصادر الالتزام "، منشورات جامعة دمشق.

9- كمال الغالي، "القانون الدستوري"، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1987.

10- محمد وحيد الدين سوار، "شرح القانون المدني: الحقوق العينية الأصلية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1996.

11- محمد وحيد الدين سوار،" شرح القانون المدني: النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول: مصادر الالتزام- المصادر الإرادية- المصادر غير الإرادية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1994.

12- ياسر الحويش، مهند نوح، "حقوق الإنسان"، منشورات الجامعة الافتراضية، دمشق 2018.

أطفال داعش في المخيمات ومراكز التأهيل

(المخاطر، والإشكاليات، وسبل الاحتواء)

"يُنظر إليهم على أنهم "الدم الجديد" الذي سيغذي التنظيم، ويضمن بقاءه وتمدده. لذا، يثير بقاء هؤلاء الأطفال في مثل هذه البيئة مخاوف جديّة من إعادة إحياء التنظيم"

مركز الفرات للدراسات

المقدمة

تمثل قضية الأطفال، الذين تم إجلاؤهم من مناطق سيطرة تنظيم داعش في سوريا، تحدياً كبيراً للمجتمع المحلي والدولي، حيث تتضمن الكثير من الإشكاليات الإنسانية والقانونية والأمنية والسياسية، بالإضافة إلى المخاطر التي يشكلها بقاؤهم في المخيمات، في بيئة مهيأة لانتشار الفكر المتطرف والجرائم.

بالرغم من مرور أكثر من خمسة أعوام – تقريباً - على هزيمة داعش جغرافياً، لا زال مصير أكثر من 32 ألف طفل مع أمهاتهم، والنساء في مخيمي الهول وروج ومراكز التأهيل مجهولاً، وسط تزايد مخاطرهم محلياً وإقليمياً من جهة، والخطر المحدق بالأطفال أنفسهم من جهة أخرى.

فيما تواصل الكثير من نساء داعش، وخاصة "المهاجرات"، العمل على استراتيجية تحويل مخيم الهول إلى دويلة لداعش، يواصلن فيه زيادة النسل، والتلقين العقائدي للأطفال، في مساعي إعادة إحياء التنظيم، عبر العديد من الوسائل، أخطرها إعداد جيل جديد من "جيش داعش المستقبلي".

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن أبعاد مخاطر ملف أطفال داعش، الذين تزداد أعدادهم وتطرفهم وسط مخيمات الاحتجاز، وضمن بيئة مهيأة لتلقينهم الفكر المتطرف، ليصبحوا فيما بعد قنابل موقوتة. والبحث عن أبرز إشكاليات وتعقيدات هذا الملف، ومدى استجابة المجتمع الدولي، لا سيما فيما يتعلق بإعادة العوائل والأطفال غير العراقيين والسوريين إلى بلدهم الأصلي. بالإضافة لتقييم مستوى مخاطر أطفال عوائل داعش السوريين والعراقيين على المنطقة، وسط قلة الاهتمام بإعادة تأهيلهم.

وعليه، يمكن إيجاز مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي: "ما هي المخاطر والإشكاليات التي تثيرها قضية أطفال داعش في مخيمات ومراكز التأهيل في شمال شرق سوريا؟".

لتبحث الدراسة عبرها عن أبرز العوامل والأسباب التي فاقمت من هذه المشكلة، بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل والأسباب التي ساهمت في تفاقم خطورة أطفال داعش؟
- إلى أي حد تساهم طبيعة المخيمات في زيادة مخاطر هؤلاء الأطفال على المنطقة من جهة، وعلى هؤلاء الأطفال أنفسهم من جهة أخرى، بوصفهم ضحايا الإرهاب؟
- هل يحاول تنظيم داعش اتباع استراتيجية إعادة إحياء "الخلافة"، عن طريق تهيئة جيل جديد من الأطفال، الذين يزدادون في المخيمات؟
- هل تقتصر مهمة التحالف الدولي لمحاربة داعش على هزيمة التنظيم عسكرياً وجغرافياً فقط؟ أم أن عليه تحمل مسؤولياته في معالجة الآثار الناتجة عن تركة داعش، وعلى رأسها ملف آلاف الأطفال في المخيمات ومركز التأهيل والرعاية؟
- هل تقاعس الدول المعنيّة في تحمل مسؤولياتها بإعادة رعاياها من عوائل داعش أدى إلى تفاقم هذه المخاطر، وعقّد من حل قضيتهم؟
- ما هي الحلول القائمة لاحتواء مخاطر أطفال داعش؟ وهل هي كافية وناجعة، أم أن المخاطر ما زالت قائمة وتزداد تعقيداً يوماً بعد يوم؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على العديد من النقاط المُظلِمة في ملف أطفال داعش، وتعقيداته، ودراسة المخاطر من النواحي كافة. إلى جانب الكشف عن أبرز إشكاليات هذا الملف من النواحي "الأمنية والاجتماعية والنفسية والقانونية" وغيرها، وتحليل أسباب تلك الإشكاليات وتداعياتها، في سبيل اقتراح بعض الحلول المناسبة لهذا الملف.

أهداف الدراسة:

- البحث عن أبرز الإشكاليات في ملف أطفال داعش في مخيمي الهول وروج، ومراكز التأهيل في شمال شرق سوريا.
- تحديد المخاطر التي يمكن أن يشكّلها هؤلاء الأطفال على المجتمعات المحلية والدولية.
- تحديد أبرز المخاطر التي تهدد هؤلاء الأطفال بوصفهم ضحايا الحرب والإرهاب أيضاً.
- تحديد وطرح عدد من التوصيات والحلول الممكنة لحل ملف أطفال داعش.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى استعراض أهم الوقائع والأحداث، وآخر الأرقام والإحصائيات لأطفال داعش في مخيمات اللجوء ومراكز الرعاية، وتحليلها لبيان مدى مساهمتها في تفاقم مخاطر هؤلاء الأطفال، واستخلاص أهم الإشكاليات لملف أطفال داعش في شمال شرق سوريا، واستعراض وتحليل الحلول الوقتية لاحتواء مخاطر أطفال داعش، ومعرفة مدى مساهمتها في الحد أو التخفيف من هذه المخاطر.

مخطط الدراسة:

استنادا لما تقدم، سيتم تناول هذه الدراسة في فصلين متتاليين، ندرس في الفصل الأول مخيمات "الاحتجاز" ومراكز الرعاية والإصلاح، وفي الفصل الثاني سوف نتطرق لأهم مخاطر وإشكاليات قضية أطفال داعش، وذلك وفق المخطط التالي:

الفصل الأول: أطفال داعش بين المخيمات ومراكز الرعاية والإصلاح

المبحث الأول: أطفال داعش في مخيمي الهول وروج وإشكالية التصنيف

أولاً: مخيم الهول: بين طابعه المدني وظاهرة عسكرته.

ثانياً: مخيم روج: إحدى السبل القائمة لتخفيف المخاطر.

ثالثاً: الطبيعة الاستثنائية لمخيمي الهول وروج.

المبحث الثاني: أطفال داعش في مراكز التأهيل والرعاية

أولاً: مركزا "هوري وأوركيش".

ثانياً: مركز هلات لتأهيل ورعاية الأطفال.

الفصل الثاني: مخاطر وإشكاليات قضية أطفال داعش

المبحث الأول: مخاطر أطفال داعش

أولاً- بطء إعادة الأطفال لبلدانهم.

ثانياً- زيادة الولادات.

ثالثاً- الاستغلال الجنسي للأطفال.

رابعاً- المخاطر النفسية.

خامساً- إهمال تأهيل الأطفال السوريين والعراقيين.

المبحث الثاني: إشكاليات قضية أطفال داعش

أولاً- فقدان الشعور بالانتماء إلى بلدانهم الأصلية.

ثانياً- الأطفال الأيتام.

ثالثاً- أطفال من جنسيات مختلفة لأم واحدة.

رابعاً- تقاعس الدول العربية في استعادة رعاياها.

خامساً- بقاء الأطفال مع أمهاتهم المتطرفات.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

الفصل الأول

أطفال داعش بين المخيمات

ومراكز الرعاية وإعادة التأهيل

رغم أن مخيم الهول أُنشئ بدايةً كمخيم للاجئين العراقيين والنازحين السوريين الهاربين من الحروب والمخاطر، إلا أنه كان لسقوط داعش في معقله الأخير في الباغوز، أثر بالغ في تضخم التعداد السكاني للمخيم، حيث تم نقل الآلاف من نساء وأطفال داعش إلى المخيم المكتظ أصلاً بنازحين سوريين ولاجئين عراقيين، فبات المخيم يضمّ - على حدٍ سواء - أفراداً هاربين من التنظيم وجرائمه، وعائلات داعش وأشخاص مرتبطين به.

وبهدف تخفيف الضغط عن مخيم الهول، نقلت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا قسماً من عوائل داعش وأطفالهم من الأجانب إلى مخيم روج في ريف ديرك، والذي يضم أيضاً عدة عوائل سورية نازحة وعراقية لاجئة.

فإذا كان القسم الخاص بالنازحين السوريين واللاجئين العراقيين يحتفظ بطابعه المدني والإنساني، باعتباره مخيماً للنازحين واللاجئين داخلياً، فما هو الوصف القانوني الذي يمكن إلحاقه بالقسم الخاص بعوائل تنظيم داعش؟ وهذه الطبيعة الاستثنائية لهذه المخيمات ألم تؤدِّ لزيادة مخاطر أطفال داعش؟

من جهة أخرى، في سبيل ضمان حماية للأطفال أنفسهم، وللحد من مخاطرهم، لجأت الإدارة الذاتية أيضاً إلى إنشاء مراكز لتأهيل ورعاية أطفال داعش كحلول وقتية، لحين إيجاد حلول جذرية لهذه المعضلة. ولكن هل يمكن لهذه المراكز استيعاب كافة أطفال داعش وتأهيلهم؟ وهل حققت برامجها التأهيلية الأهداف المرجوة؟

وبناءً على ما سبق، ندرس في المبحث الأول أوضاع أطفال داعش في مخيمات اللجوء والنزوح الداخلي. وفي المبحث الثاني نبحث في مدى مساهمة برامج التأهيل والإصلاح في مراكز الرعاية والتأهيل في التخفيف من مخاطر أطفال داعش.

المبحث الأول: أطفال داعش في مخيمي الهول وروج وإشكالية التصنيف

يتوزع أطفال داعش بين مخيمين أساسيين في شمال شرق سوريا، وهما "الهول وروج" وبإجراء مقارنة بسيطة من النواحي الإدارية والأمنية فيما بينهما، نلاحظ بأن ظروف الأطفال في مخيم روج أفضل عما هو عليه في مخيم الهول.

أولاً- مخيم الهول: بين طابعه المدني وظاهرة عسكرته

أُنشئ مخيم الهول في الأصل لإيواء اللاجئين العراقيين في أوائل عام 1991 خلال حرب الخليج الثانية، وأُعيد فتحه لاحقاً بعد تدفق المهاجرين العراقيين إلى سوريا عقب غزو العراق عام 2003، كواحد من ثلاثة مخيمات على الحدود السورية العراقية (1)

صورة جوية لمخيم الهول (الصورة في عام 2021)

كان يقطنه حتى نهاية عام 2018 حوالي 10 آلاف من النازحين السوريين واللاجئين العراقيين، إلا أنه وبعد هزيمة داعش جغرافياً في معقله الأخير، في بلدة الباغوز، تم نقل الآلاف من عوائل مقاتليه إلى هذا المخيم، الذي توسع بشكل كبير، وضمّ حينها حوالي 74 ألف شخص.

بعد هذا التوسع جرى تقسيم المخيم إلى 7 أقسام يسمى كل منها بـ "قطاع"، وبعد إخراج عدة دفعات من النازحين السوريين واللاجئين العراقيين منها خلال الأعوام الأخيرة، جرى إعادة

[1] تقرير لشبكة BBC العربية بعنوان "مخيم الهول: الملاذ الأخير لنساء وأطفال عناصر "تنظيم الدولة الإسلامية" https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47319661 آخر زيارة بتاريخ 12 يونيو 2023.

تقسيم المخيم ليصبح 6 قطاعات، من بينها قسم واحد خاص بنساء داعش "المهاجرات"، ويسمى "بالملحق"، وباقي الأقسام تضم السوريين والعراقيين[2]، بينها عوائل مرتبطة بشكل أو بآخر بتنظيم داعش.

يعتبر هذا المخيم من أخطر المخيمات في العالم، لأن تعداده السكاني الحالي يتجاوز 51 ألف شخص، وترتفع فيه نسبة التطرف والجريمة، نتيجة تجمع أكثر النساء تطرفاً حول العالم في هذا المخيم، اللواتي حولن المخيم إلى نسخة مصغرة لـ "دولة داعش"، وبذلك يصبح مخيم الهول - في الواقع - معادلة أمنية معقدة للغاية، حيث يمكن اعتبار أن داعش أقامت فيها شكلاً من أشكال السيطرة الإيديولوجية والتنظيمية والاجتماعية على المقيمين فيه.

بالتالي، فإن هذا المخيم بات "دويلة إسلامية صغيرة تتبع نهج داعش"، فحين تدخله وتشاهد الآلاف من النساء اللواتي يرتدين الخمار الأسود، والأطفال ذوي الملامح وألوان البشرة المختلفة، المنحدرين من أكثر من 60 جنسية حول العالم، ستشعر أنك ضمن دويلة مخيفة ومنعزلة عن العالم الخارجي، ولا يشبه مخيمات اللجوء والنزوح المتعارفة عليها، فالقاطنون فيه يحاولون فرض قوانينهم على الجميع، إما بالتلقين ونشر فكر داعش كما يفعلون مع الأطفال، أو بالقوة والترهيب والقتل مع البالغين[3].

الرئيسة المشتركة لإدارة مخيم الهول جيهان حنّان

[2] تصريح خاص للرئيسة المشتركة لإدارة مخيم الهول جيهان حنّان لمركز الفرات للدراسات 29 مارس/آذار 2023.
[3] المصدر السابق- ورصد فريق مركز الفرات للدراسات للمخيم خلال جولة ميدانية بتاريخ 29 مارس 2023

تنشأ المخيمات عادة لحماية النازحين واللاجئين من الحروب، وتتسم بطابعها المدني والإنساني وفقاً للقوانين والأعراف الدولية، إلا أن ما يمكن ملاحظته فيما يخص مخيم الهول أنه يتجه نحو "العسكرة"، ويجري استخدامه من قبل خلايا تنظيم داعش كبيئة مناسبة لديمومة "خلافته المزعومة"، وذلك عبر إنشاء الجيل الثاني من جيش "الخلافة".

عدة عوامل وأسباب تقف وراء عسكرة مخيم الهول واستخدامه من قبل داعش لتمرير استراتيجيته تلك، منها:

موقع مخيم الهول: يشكل وقوع المخيم في مناطق نائية غير خاضعة لسلطة القانون بشكل محكم، أحد أبرز تحديات أمن المخيمات. وهذا هو الحال في مخيم الهول، الذي يقع في منطقة صحراوية نائية، شهدت ظروفاً أمنية عصيبة في السنوات الماضية، ويغطي مساحة شاسعة أنشئت فيها مجموعات من الخيام مترامية الأطراف، تفصله مسافة قريبة عن الحدود العراقية التي لا تزال تتخبط في فوضى الاضطرابات الأمنية، التي خلفتها سيطرة تنظيم داعش على المنطقة لخمس سنوات. وكان لموقع المخيم الحساس والمخالف للمعايير الدولية أثراً كبيراً في عمليات تهريب السلاح لداخل المخيم، وعمليات تهريب الأشخاص منه.

حجم المخيم: تؤكد الدراسات وجود علاقة بين حجم المخيمات وتصميمها وظاهرة العسكرة، إذ تشير إلى أن المخيمات يجب ألا تحتوي على أكثر من 20 ألف شخص كحد أقصى. لكن السلطات المشرفة على إدارة مخيم الهول لم تولِ هذه الدراسات أية أهمية، فقد أظهرت آخر الإحصاءات أن المخيم يضم 51 ألف شخص[4]، في حين أن طاقته الاستيعابية القصوى هي 40 ألف شخص. يتوزع القاطنون بين 5 قطاعات وملحق للأجانب من غير العراقيين، ويمثل هذا الملحق القسم الأشد خطورة في المخيم لصعوبة السيطرة عليه؛ بسبب الظروف الأمنية وأعمال العنف التي ينفّذها قاطنوه، والتي تشكل تهديداً لسلامة العاملين في المجال الإنساني، وبالتالي افتقاره للرعاية والخدمات[5].

[4] حسب تقارير الأوتشا (OCHA) وصل عدد السكان في نيسان 2019 إلى 73393 شخص. اوتشا، الجمهورية العربية السورية، الاستجابة الإنسانية في مخيم الهول، تقرير الحالة رقم 3، أيار 2019 صفحة 1.

[5] مجموعات الأزمات الدولية، النساء والأطفال أولاً: إخراج الأجانب المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية من سوريا، تقرير الشرق الأوسط رقم 208، 18 تشرين الثاني 2019، صفحة 3.

التركيبة الديمغرافية للمخيم: بحسب آخر إحصائية (مارس/ آذار 2023) حصل عليها مركز الفرات للدراسات من إدارة المخيم، فإن عدد قاطني المخيم كان على الشكل التالي:

العراقيون:	6898 عائلة	25348 شخص	بينهم 15226 طفل
السوريون:	5015 عائلة	18204 شخص	بينهم 11808 طفل
عوائل داعش الأجانب في قسم "المهاجرات":	2254 عائلة	7652 شخص	بينهم 5280 طفل

وبموجب هذه الإحصائية يتبين أن مجموع المقيمين في المخيم يبلغ 51204 شخص، موزعين على 14167 عائلة، من بينهم 32314 طفل ممن يتراوح أعمارهم ما بين عام واحد حتى 17 عام. أي أن أكثر من65% من قاطني المخيم هم من الأطفال، وهم في تزايد مستمر؛ فبحسب بيانات الولادة التي زودتنا بها إدارة مخيم الهول، يبلغ الحد الوسطي للولادات الجديدة في مخيم الهول ضمن أقسام السوريين والعراقيين 60 طفل شهرياً، ماعدا الأطفال الذين يولدون بشكل طبيعي دون أن يتم تسجيلهم من قبل ذويهم لدى إدارة المخيم.

إذاً يشكل الأطفال نسبة كبيرة من المجموع الكلي لسكان المخيم، وعدد منهم مشتبه بضلوعه بأعمال إرهابية أو دعمه أو تأييده لها، وهم من جنسيات مختلفة. إلى جانب ذلك، فإن نساء التنظيم وأبناءهم لايزالون يعيشون نفس نمط الحياة السابق الذي كانوا يعيشونه في ظل "دولة الخلافة"، وما زال الأطفال يتلقون الأفكار الجهادية المتطرفة حتى باتت مشاهد العنف وجرائم القتل أموراً مستساغة بالنسبة لهم[6]. فمن المعروف أن لتنظيم داعش توجهاً كبيراً لتجنيد الأطفال الذين كانوا يطلق عليهم لقب "أشبال الخلافة"، وينظر إليهم على أنهم "الدم الجديد" الذي سيغذي التنظيم، ويضمن بقاءه وتمدده. لذا يثير بقاء هؤلاء الأطفال في مثل هذه البيئة مخاوف جديّة من إعادة

[6] وسط مطالبات بإعادة عوائل أعضاء تنظيم داعش الألمان إلى بلدهم، صرّحت الحكومة الألمانية بأن مخيم الهول في شمال سوريا تحول إلى مدرسة إرهابية خطيرة لداعش، مضيفة أن نساء التنظيم يحضرن الأطفال ليصبحوا "الجيل القادم" لداعش. كما أشارت إلى ارتفاع مستوى التطرف بين الأطفال والمراهقين، وازدياد أعمال العنف الفعلي واللفظي، منوهة إلى أن المستوى القيادي لداعش ينظر على ما يبدو إلى الأطفال والمراهقين في مخيمات اللاجئين والسجون على أنهم "الجيل القادم" للتنظيم. موقع DW الإخبارية، الحكومة الألمانية: مخيم الهول بسوريا "مدرسة إرهاب خطيرة"، https://cutt.us/WGQRf

إحياء التنظيم. ففي آب (أغسطس) 2022 أسفرت عملية تمشيط للمخيم أطلقتها قوى الأمن الداخلي بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية عن تفكيك 33 خيمة كانت تستخدم "كمراكز تلقين ومحاكم خارج نطاق القضاء" ضد قاطني المخيم، ممن يرفضون التمسك بمبادئ داعش[7].

نتيجة للمشاكل التي يثيرها مخيم الهول، خاصة من النواحي الأمنية والإدارية، وتخفيفاً للضغط عليه، قامت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بنقل قسم من عوائل داعش الأجانب إلى مخيم روج.

ثانياً- مخيم روج: إحدى السبل القائمة لتخفيف المخاطر

افتُتِح "مخيم روج" من قِبل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بتاريخ 24-6-2015، بريف مدينة ديرك، لاستقبال اللاجئين العراقيين ونازحي مدينة الحسكة وريفها، خلال فترة اشتداد هجمات داعش وسيطرتها على مساحات واسعة من العراق وسوريا. وبعد انحسار داعش عاد السوريون إلى الحسكة، وغالبية العراقيين إلى العراق، وبعضهم نقل إلى الهول، ليتحول هذا المخيم في أواخر عام 2017 إلى مخيم لاستقبال عوائل تنظيم داعش الأجانب حصراً، مع استثناء إبقاء عدة عوائل عراقية وسورية فيها[8].

صورة من داخل مخيم روج بريف ديرك

[7] مقتبس من بيان منشور في الموقع الرسمي لقوات سوريا الديمقراطية بتاريخ 27 أغسطس 2022 https://sdf-press.com/?p=38176

[8] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل حكمية إبراهيم الرئيسة المشتركة لمخيم روج بتاريخ 20 أبريل 2023

ومن أحد أسباب افتتاح هذا المخيم "تخفيف الضغط على مخيم الهول الذي يضم أعداداً كبيرة من عوائل داعش إلى جانب اللاجئين والنازحين الموجودين فيه، وازدياد التطرف وارتكاب الجرائم ومحاولات الهروب وخاصة من قسم "المهاجرات"[9].

وبحسب البيانات والإحصائيات الأخيرة في مخيم روج والتي زودتنا بها، الرئاسة المشتركة لإدارة المخيم، فإن المخيم يضم 707 عائلة أجنبية ينحدرون من 60 جنسية، مؤلفة من 2602 فرد، من بينهم 1530 طفل. بالإضافة إلى وجود 11 عائلة سورية نازحة و69 عائلة عراقية لاجئة.

النظام في المخيم

يخضع هذا المخيم لنظام يختلف كثيراً عن "مخيم الهول" وباقي المخيمات في شمال وشرق سوريا، حيث تم تخصيص مخيم روج لعائلات داعش الأجانب "من النساء المهاجرات وأطفالهن". ومن أحد أهم الشروط الأساسية المفروضة فيها "ممنوع ارتداء اللباس ذي اللون الأسود" فيما لا يُمنع فيه ارتداء النقاب الكامل شرط ألا يكون باللون الأسود[10].

والهدف من هذه الشروط، التي تفرض على من يرغبن الخروج من مخيم الهول والانتقال إلى مخيم روج، "تأهيل تلك النساء وأطفالهن ونزع الأفكار المتطرفة منهن" بحسب ما وصفته الرئيسة المشتركة لإدارة المخيم[11].

خدمات أكثر وقيود أقل

مقابل فرض بعض الشروط عليهن، تمنح إدارة "مخيم روج" خدمات أكثر لقاطنات هذا المخيم. فمن الناحية الخدمية، "فإن الخيم في مخيم روج ليست منصوبة على الأرض مباشرة كما هو الحال في مخيم الهول، بل مبنية على قاعدة إسمنتية، وبنيت حولها جدران بارتفاع متر لسهولة التنظيف والحركة وحمايتهم من الظروف الجوية وتسربات المياه، بالإضافة إلى توفير الكهرباء لكافة الخيم، ومنح كل عائلة تلفزيون، والسماح لهم باقتناء ما يشاؤون من الأدوات الكهربائية، وتوزيع كافة أدوات المطبخ على كل عائلة تقطن المخيم"[12].

---

[9] مكرر.
[10] مكرر.
[11] تصريح خاص لمركز الفرات من قبل إدارة مخيم روج بتاريخ 20 إبريل 2023
[12] جولة ميدانية لفريق مركز الفرات للدراسات في مخيم روج بتاريخ 20 إبريل 2023

مكتب للحوالات المالية

يضم سوق المخيم مكتباً خاصاً بالحوالات المالية، يخضع لرقابة مشددة من إدارة المخيم بالتنسيق مع أجهزة الأمن وغرفة عمليات التحالف الدولي[13]؛ إذ تفرض إجراءات معقدة، ويُسمح للعائلة التي لا يزيد عدد أفرادها على 3 أشخاص بتسلم مبلغ 300 دولار أميركي شهرياً. أما العائلات التي يزيد عدد أفرادها على 3 أشخاص فيسمح لها بتسلم 500 دولار شهرياً. وهذه القيود لمنع تجميع الأموال واستخدامها في عمليات التهريب[14]. ويبدو أن مثل هذه المبالغ يمكن اعتبارها كبيرة مقارنة مع مستوى المعيشة في شمال وشرق سوريا، وخاصة أن عوائل داعش تحصل بشكل دوري على سلّات غذائية والرعاية الصحية من قبل المنظمات الدولية العاملة في مخيمي الهول وروج.

نساء داعش في مخيم روج يقفن أمام مركز لاستلام الحوالات المالية

هذا ويسمح للنساء استلام المبالغ المالية التي يرسلها لهن ذووهن، أما من ليس لديها من يرسل لها الأموال فإن إدارة المخيم، وبدعم من بعض المنظمات تؤمن لهن أهم احتياجاتهن. بالإضافة إلى افتتاح سوق صغير في المخيم لشراء احتياجاتهن[15].

[13] تقرير لجريدة الشرق الأوسط تحت عنوان " «نساء داعش» في مخيم روج تحت رقابة صارمة... وينتظرن العودة إلى بلادهن" https://aawsat.com/home/article/3145266/ آخر زيارة 13 يونيو 2023

[14] مصدر خاص من إدارة مخيم الهول بتاريخ 20 إبريل 2023

[15] تصريح للرئيسة المشتركة لمخيم روج، لمركز الفرات للدراسات 20 إبريل 2023

لا شك أن نقل أعداد من عوائل داعش إلى مخيم روج خفف بعض الضغط عن مخيم الهول من النواحي الأمنية والإدارية، وقلّص من مستوى الجريمة، وأصبح بالإمكان السيطرة الأمنية على عوائل داعش الأجانب، أي أن هذا المخيم يعتبر نموذجاً لحل مؤقت لتخفيف خطر عوائل داعش وأطفالهم، إلا أنه ما زال هناك ثغرات يمكن لتنظيم داعش وخلاياه استغلالها لتمرير استراتيجيته في تنشئة "جيش جديد من أطفال داعش". ومن هذه الثغرات على سبيل المثال سهولة الاحتكاك بين أطفال داعش وأطفال اللاجئين العراقيين والنازحين السوريين في المخيم، سواءً في المدارس أو الأسواق المشتركة في المخيم. أيضا سهولة التواصل مع العالم الخارجي عن طريق الهواتف الخليوية المتصلة بالإنترنت، والتي تم الاستيلاء على عدد منها خلال حملات التمشيط الأمنية داخل المخيمات، ناهيك عن حرية تصفح المواقع الإلكترونية والتواصل الاجتماعي. يذكر أن تنظيم داعش اعتمد بالأساس بشكل كبير على وسائل الاتصال الحديثة، وشبكة الانترنت التي ساعدته على نشر أفكاره المتطرفة على أوسع نطاق.

بالإضافة إلى ما سبق، يشترك مخيم روج مع مخيم الهول في الطبيعة المختلطة بين عوائل داعش والنازحين السوريين واللاجئين العراقيين.

ثالثاً- الطبيعة الاستثنائية لمخيمي الهول وروج

تبنى المخيمات عادة ليقطنها المدنيون النازحون داخلياً أو اللاجئون من الدول المجاورة، ممن يضطرون لترك ديارهم إما بسبب الحروب أو الكوارث، أو أي سبب آخر يهدد حياتهم بالخطر، وبالتالي يقع على البلد والحكومة المستضيفة للمخيمات وعلى المجتمع الدولي رعايتهم من مبدأ إنساني، وبموجب القوانين الدولية فيما يخص اللاجئين والنازحين. ولكن مخيمي الهول وروج يشكلان حالة فريدة من نوعهما في العالم، لأن قاطني هذين المخيمين هم من جهة لاجئين عراقيين ونازحين سوريين، تواجدوا في هذين المخيمين هرباً من جرائم تنظيم داعش وجماعات مسلحة أخرى، ومن جهة أخرى، يضم هذان المخيمان عائلات تنظيم داعش نفسه من نساء وأطفال. بمعنى تم الجمع بين الجلاد والضحية في نفس المكان.

والوضع القانوني لكل فئة يختلف عن الفئة الأخرى، مما يضفي على هذين المخيمين صبغة خاصة، ويجعل منه ذا طبيعة استثنائية يميزه عن غيره من المخيمات. فإذا كان القسم الخاص

بالنـازحين السـوريين واللاجئـين العـراقيين يحـتفظ بطابعـه المـدني والإنسـاني، باعتبـاره مخيمـاً للاجئين والنازحين داخلياً، لكن، وباعتبار أن تعريف النازح داخلياً[16] وتعريف اللاجئ[17] لا ينطبق على عائلات تنظيم داعش (من نساء وأطفال) المتواجدين في مخيمي الهول وروج، لا يمكن بـأي شكل إلحـاق هذا الوصـف القـانوني بالقسم الخـاص بهؤلاء الأشـخاص، إنمـا من الممكن اعتبـاره مجرد "مركز احتجاز مؤقت" لأنهم لم يلجؤوا إلـى هذين المخيمين بـإرادتهم بـل رغمـاً عنهم إثر انهيار دولتهم المزعومة.

ومثل هذه الطبيعة الخاصة لمخيمي الهول وروج، وهذا الاختلاط بين نازح ولاجئ من جهة، وعائلات تنظيم داعش من جهة أخرى، أدى إلى نشوء الكثير من المشاكل الأمنية والإشكالات القانونية. فمنذ وصولهم إلى مخيم الهول خاصة، بدأ الأشخاص الذين تربطهم صلة وثيقة بالتنظيم بمضايقة المدنيين السوريين والعراقيين، واشتدت وتيرة أعمال العنف من قبل الأجانب الذين يكونون عادة أكثر تطرفاً من غيرهم وخاصة نساء داعش "المهاجرات". ومع ذلك يجري التعامل مع هذه المخيمات أيضاً على غرار مخيمات اللاجئين والنازحين العادية حول العالم، وتُقدم لهم الرعاية والحماية من كافة الأطراف، سواءً من قبل الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا أو منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية المختلفة، من منطلق إنساني. ويقدم لهم ما يتم تقديمه لمخيمات اللجوء والنزوح داخلياً، دون أن تجري حتى الآن أية مساع - لا محلية أو إقليمية أو دولية - لفتح تحقيق بحق النساء اللواتي انضممن إلى "خلافة داعش بإرادتهن، وتشبعن من فكره عن قناعة والتزام". والأخطر من ذلك، تشرف هؤلاء النساء المتطرفات على تلقين وإعداد جيل جديد متشبع من فكر داعش، وتهيئتهم ليشكلوا نواة لجيش داعش الجديد، انطلاقاً من المخيمات، أي أن النساء هن من استلمن مهمة الحفاظ على نسل داعش وإعداده بعد هزيمة التنظيم العسكرية والجغرافية.

---

[16] بحسب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي، والتي رسمت إطاراً للأسس التي تؤمن حماية النازحين وحقوقهم، عرفت النازحين على الشكل التالي:" الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذي أجبروا أو اضطروا للهرب أو ترك ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، وبخاصة كنتيجة لنزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، ولتفادي آثار هذه الأوضاع ولكنهم لم يعبروا الحدود الدولية المعروفة للدولة".

[17] بحسب المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لعام 1951، اللاجئ هو:" كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل الأول من يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع لدينه أو جنسه أو عرقه أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بسبب تلك الظروف ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا الخوف أن يعود إلى تلك الدولة".

وللحد من هذه المخاطر، أو على الأقل التخفيف منها، لجأت الإدارة الذاتية إلى إيجاد بعض الحلول الوقتية كإنشاء مراكز لتأهيل ورعاية أطفال داعش.

المبحث الثاني: أطفال داعش في مراكز التأهيل والرعاية

ترك تنظيم داعش الإرهابي خلفه ضحايا من نوع آخر، هم الأطفال الذين حاول التنظيم استغلالهم وتجنيدهم في خدمة أهدافه، مما أدى إلى بروز مشكلة أساسية وهي كيفية الحد من هذه الخطورة، وأيضا إشكالية إعادة دمج هؤلاء الأطفال في المجتمعات التي ينتمون إليها. حيث لا يستبعد ظهور جيل جديد من المتشدّدين بأفكار أكثر تطرفاً يسيرون على نهج آبائهم متشبعين بأفكار تبثها أمهاتهم بعقولهم، في حال لم يتم إعداد برامج لإعادة تأهيلهم. وخاصة بسبب بقاء هؤلاء الأطفال فترة طويلة من الزمن والعيش في كنف "دولة الخلافة"، التي نسجت لهم حلم بقاء واستمرارية دولة الخلافة المزعومة، ولقنتهم أفكاراً متطرفة تدفعهم إلى تكفير الآخر المختلف، والقيام بعمليات إرهابية لتحقيق هذا الحلم.

صورة لافتة على بوابة مركز هوري لتأهيل أطفال داعش بريف قامشلي

لذلك، أقامت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، مراكزاً لإعادة تأهيل أطفال داعش، حمايةً لهؤلاء الأطفال من الاستغلال والتطرف بداية، وإفشالاً لاستراتيجية داعش في إعداد جيش

مستقبلي ثانياً. ففي هذه المراكز، تجري عملية إعادة تأهيل المئات من أطفال داعش، الذين كان يسميهم التنظيم بـ "أشبال الخلافة" والذين غالبيتهم من الأجانب بالإضافة إلى بعض الأطفال السوريين والعراقيين.

أولاً- مركزا "هوري وأوركيش"

تأسس "مركز هوري لحماية وتعليم الأطفال" في آذار/مارس 2017، على أطراف بلدة "تل معروف" التابعة لمدينة قامشلي في شمال شرق سوريا، ويضم مبنى هذا المركز المؤلف من طابق واحد عشرات الغرف، بالإضافة إلى باحة واسعة. ويضم المركز حوالي 160 طفلاً من جنسيات مختلفة بينهم بعض الأطفال السوريين والعراقيين ممن كانوا ضمن ما يسمى "أشبال الخلافة".

صورة لباحة مركز هوري

أما مركز أوركيش الذي افتتح في سبتمبر/أيلول 2022 بريف مدينة قامشلي، يتألف من مبنى رئيسي من طابقين يضمان قاعات تدريس وغرف نوم وصالات ترفيه، وغرفة للإسعافات

الأولية، وتجاور المبنى غرف للطعام وصالون للحلاقة. ويضم المركز 87 طفلاً غالبيتهم من الأجانب ممن يتراوح أعمارهم بين 13-18 عاماً، فيما يمكن لهذا المركز استيعاب 150 طفلاً فقط.

مبنى مركز أوركيش لتأهيل أطفال داعش

وهذان المركزان مخصصان لإيواء وتأهيل أطفال داعش ممن شاركوا في ارتكاب جرائم وأعمال عنف ضمن التنظيم، ويتم إخضاعهم لبرنامج تأهيلي إصلاحي وفق خبرات محلية أمنتها الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا.

يحوي المركزان أطفالاً من 20 جنسية مختلفة "عربية، وأوروبية، وأمريكية، وأفريقية، وآسيوية" وغالبيتهم ممن خضعوا سابقاً لدورات عسكرية وشرعية لدى تنظيم داعش، أو ما كان يطلق عليهم التنظيم اسم "أشبال الخلافة" وبعضهم كان قد ظهر في مشاهد عنف مصورة في المواد المرئية الدعائية لداعش، وهؤلاء إما تم اعتقالهم خلال المعارك أو أثناء محاولتهم الهروب مع عوائلهم من سوريا، وخاصة خلال فترات الهجمات التركية على شمال شرق سوريا[18].

[18] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل الرئيس المشترك لمكتب شؤون العدل والإصلاح خالد رمو بتاريخ 5 إبريل 2023

وكما تم نقل بعضهم، ممن بلغوا الثانية عشر من عمرهم، من مخيمي الهول وروج إلى هذين المركزين، درءاً لاستغلالهم جنسياً من قبل نساء داعش على وجه الخصوص.

البرنامج اليومي

وفقاً للبرنامج اليومي في المركزين، يستيقظ الأطفال في الساعة السادسة صباحاً، ويمارسون الرياضة ثم يتناولون الفطور الساعة السابعة، بعدها تبدأ الدروس التأهيلية، يلقيها مختصون في مجال الإرشاد النفسي. ويخضع الأطفال لدورات تثقيفية ضمن جلسات جماعية وفردية، تستخدم فيها تقنية "التفريغ الانفعالي" عبر تطبيق تجارب نفسية تؤدي إلى اكتشاف الذات[19]. والهدف من ذلك هو تأهيل الأطفال وجعلهم قادرين على عيش حياة الطفولة الطبيعية بعيداً عن السلاح والعنف والفكر المتطرف.

تستمر الحصص الدراسية التي تعتمد على الدمج بين مناهج اليونيسيف والإدارة الذاتية، حيث يتلقى أطفال داعش في المركزين دروساً لمواد تعليمية متعددة في الأخلاق والأدب والعلوم والتاريخ والجغرافيا. أي أنهم يتلقون تعليماً مدرسياً كاملاً ويصنفون في فئات بحسب مستوياتهم ما بين الضعيف والوسط والجيد، إضافة إلى آخرين لم يتلقوا التعليم أبداً فيخضعون إلى دروس محو الأمية[20].

أطفال داعش في مركز أوركيش للتأهيل يلعبون "بيبي فوت"

[19] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل الإداريين في مركز أوركيش بتاريخ 10 مايو 2023
[20] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل الإداريين في مركز أوركيش بتاريخ 10 مايو 2023

بالإضافة إلى تعليمهم اللغتين العربية والإنكليزية. وتستمر الدروس حتى الواحدة والنصف من بعد الظهر، ثم يأتي موعد تناول الغداء، ومن ثم يتفرغون لممارسة أنشطتهم في قاعات مجهزة بشاشات تلفزة ومكتبة صغيرة وألعاب البلياردو وطاولات "بيبي فوت"، وألعاب الشطرنج وغيرها، إضافة إلى ممارسة كرة القدم والطائرة. كما تقام لهم نشاطات تعليم الحِرف اليدوية والرسم والموسيقا[21].

النظام في المركزين

يؤدي مركز هوري مهمة رئيسية في إصلاح أطفال داعش الذين انخرطوا في أعمال قتالية أو إرهابية أو خضعوا لدورات "شرعية" من قبل تنظيم داعش. أما مركز أوركيش فيستقبل في الغالب أطفال داعش ممن تم إخراجهم مؤخراً من مخيمي الهول وروج بعد بلوغهم لسن معين.

حيث نظمت إدارة المركز الأطفال إلى أعضاء في مجموعات صغيرة منظمة، عبر تشكيل مجالس خاصة بهم وتوزيعهم الأدوار عليهم تتعلق بالنظافة والخدمات داخل المركز، إضافة إلى إعدادهم بأنفسهم للطعام في المطبخ.

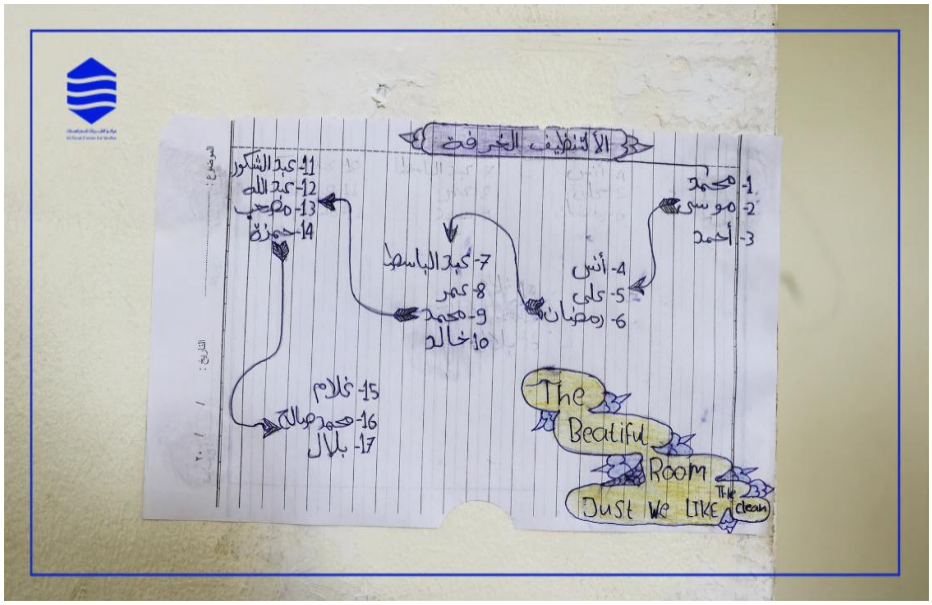

صورة لجدول توزيع أدوار تنظيف الغرف من قبل أطفال داعش في مركز أوركيش

[21] مشاهدات فريق مركز الفرات للدراسات خلال جولة ميدانية لمركز أوركيش بتاريخ 10 مايو 2023

التواصل مع العالم الخارجي

في وقت لا يستخدم الأطفال في المركزين الهواتف الجوالة والإنترنت، إلا أنه يؤمن لهم خدمة التواصل مع ذويهم سواءً في مخيم الهول أو روج، مرة كل أسبوعين عبر اتصال هاتفي، أو عبر البريد الذي يصل إليهم من قبل منظمة الصليب الأحمر الدولي. بالإضافة إلى السماح بزيارة الأمهات لأبنائهم في المراكز كل فترة معينة، والتي تحدد بالتنسيق ما بين إدارة المراكز والمخيمات، بحسب ما أكده الإداريون في المركزين، منوهين "أن مركزهم ليس سجناً" وبأن الأطفال يقضون معظم وقتهم خارج الغرف وفي الباحة وبتلقي الدروس.

مدى استجابة الأطفال للتأهيل؟

تقول المشرفات على برنامج التأهيل في المركزين، أنه يمكن تقسيم الأطفال من حيث الاستجابة إلى قسمين: القسم الأول تفاعل بسرعة وتغيرت سلوكياته وأفكاره، حيث يعمل المركز على تغيير أفكار الأطفال، وتعليمهم مناهضة التطرّف، وحبّ العائلة والناس، وبأن الأطفال كانوا في البداية يتحاشون التعامل مع مدرسيهم، لاسيما المدرسات النساء، وكانوا يتحاشون إلقاء التحية عليهن، ولكن فيما بعد تغير سلوكهم نحو الطبيعي، وراحوا يتفاعلون مع المدرسين والمربين وزملائهم[22].

أما القسم الثاني، فيتظاهرون بالتغيير، وحسب المشرفات في المركزين "فإن بعضهم يتظاهر بتغيّر سلوكه ونحن نعلم ذلك من خلال مشرفين نفسيين يلتقونهم أسبوعياً، حيث يمكن ملاحظة أنهم لازالوا متمسكين بفكر التنظيم بشكل مبطن". وأكدن بأنه من خلال دراسة الأوضاع الاجتماعية والعائلية والاقتصادية التي كان يعيش فيها هؤلاء الأطفال "تبين أن الغالبية كانوا يعانون من الفقر وقلة التعليم، وأن أيديولوجيتهم ليست عميقة، ومن الممكن إصلاحها"[23].

وفي رد على سؤال حول ما إذا كانوا يعتبرون المركز وصل إلى تحقيق أهدافه التأهيلية، أجاب الإداريون: "من المبكر الحديث عن نجاح المركز، إلا إننا نرى نتائج إيجابية، فلم نواجه أي مشاكل معهم، وهم فعلاً يتغيرون، كثيرون منهم باتوا يبادرون من تلقاء أنفسهم للحديث معنا، وهذا دليل على بدء التخلص من الفكر المتطرف المنغلق، والبعض بات يستمع للموسيقا، في حين كانوا يعتبرونها سابقاً من المحرمات"[24].

[22] تصريحات خاصة لمركز الفرات للدراسات من قبل مشرفات على برامج التأهيل في مراكز التأهيل 25 مايو 2023.
[23] مكرر.
[24] مكرر.

مصير الأطفال بعد إتمام سن الـ 18؟

بحسب إدارة المراكز التأهيلية، أنه بعد إتمام فترة تأهيل الأطفال في المراكز، وبعد أن يبلغ الأطفال عمر الـ 18 عام، يتم إعادتهم إلى ذويهم في حال كانوا من السوريين أو العراقيين، وذلك بعد عرضهم على محاكم الإدارة الذاتية الخاصة بالأحداث، فيما تملك إدارة المراكز صلاحيات في إقرار مدة تأهيل وتخريج الأطفال السوريين، وإعادتهم إلى أسرهم بموجب تقرير يقدم إلى الإدارة الذاتية.

أما بالنسبة للأطفال الأجانب، يجري التنسيق بين الإدارة الذاتية وبلدانهم، وفي حال قبلت دولهم استلامهم يتم تسليمهم لممثليهم، وفي حال رفضوا يتم إيداع من يتعدى الـ 18 عام في مراكز احتجاز خاصة بهم لحين إيجاد حل لأوضاعهم[25].

ثانياً- مركز هلات لتأهيل ورعاية الأطفال

افتتح هذا المركز بشكل رسمي بتاريخ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 في مدينة الحسكة، بناء على مقترح ومشروع قدمته وحدات حماية المرأة (YPJ)، وبالتعاون مع التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش"، وتشرف عليه هيئة المرأة في شمال شرق سوريا. ويضم المركز خمس غرف مسبقة الصنع تستخدم كصفوف للتعليم ولعب الأطفال، يتوسطها باحة واسعة للعب[26].

لافتة لمركز هلات لتأهيل ورعاية الأطفال في الحسكة

[25] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل الرئيس المشترك لمكتب شؤون العدل والإصلاح خالد رمو بتاريخ 5 إبريل 2023.
[26] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل إدارية في مركز هلات بتاريخ 25 مايو 2023.

هذا المركز له خصوصية وشروط تختلف كثيراً عن مركزي هوري وأوركيش، فهو يستقبل الأطفال ما بين أعمار 3 - 13 عام، ممن ارتكبت أمهاتهم جرائم، وحكم عليهن بالسجن لفترات زمنية مختلفة، لذا فإن الهدف من افتتاح هذا المركز هو إيواء هؤلاء الأطفال وتأهيلهم حتى لا يبقوا في السجون مع أمهاتهم طيلة فترة الحكم. وعليه يستقبل المركز الأطفال يومياً من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر، ثم يعودون إلى مراكز الاحتجاز، حيث تتواجد أمهاتهم. وذلك تطبيقاً للبند التاسع من اتفاقية جنيف لحقوق الطفل، الذي يمنع فصل الأطفال عن أسرهم، وبالتالي فإن المركز يقدم الرعاية لهؤلاء الأطفال طيلة فترة قضاء الأمهات حكمهن في مراكز الاعتقال، باعتبارهن غير قادرات على تقديم الرعاية الكافية للأطفال في السجون، فيتكفل المركز بهذه المهمة[27]. وهذا ما يسمى بـ "الرعاية البديلة" التي نص عليها القانون رقم 7 لعام 2022 الصادر عن المجلس العام في الادارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. حيث جاء في المادة 31 من هذا القانون ما يلي: "يهدف نظام الرعاية البديلة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين حالت ظروف دون أن ينشؤوا في أسرهم الطبيعية. وذلك بهدف تربيتهم تربية سليمة وتعويضهم عما فقدوه من عطف وحنان..."[28].

وجرى تقسيم الأطفال على 3 فئات بحسب الأعمار:

- الفئة الأولى من 3 حتى 6 أعوام.
- الفئة الثانية من 7 حتى 9 أعوام.
- الفئة الثالثة من 10 حتى 13 عام.

وبحسب برنامج المركز الذي وضع بالتشارك ما بين هيئة المرأة ومنظمة إنقاذ الطفل (save the children)، يتلقى الأطفال دروس تعليمية، كاللغة العربية والإنكليزية والرياضيات والعلوم، بالإضافة إلى أنشطة ترفيهية داخلية كالرسم والموسيقا، وخارجية كالألعاب المختلفة. بالإضافة إلى تقديم المركز الرعاية الصحية والغذائية للأطفال، فيما تقدم "منظمة إنقاذ الطفل" غالبية المواد اللوجستية.

[27] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل إدارية في مركز هلات بتاريخ 25 مايو 2023.
[28] وأيضا القانون السوري يكرس مبدأ الرعاية البديلة للأطفال مجهولي النسب وذلك بحسب المرسوم التشريعي المتعلق بتنظيم شؤون الطفل مجهول النسب ورعايته. http://www.pministry.gov.sy/contents/24336/.

رسوم أطفال داعش (الإناث) في مركز هلات حيث يمتنعون عن رسم ملامح الوجه بدعوة أنه "حرام"

وحين تنقضي العقوبة المحكوم بها الأمهات، يعود الأطفال مع أمهاتهم إلى المخيمات، وبالتالي فإن فترة بقاء الطفل في المركز محددة بفترة قضاء الأم لحكمها في السجن. وعدد الأطفال يتفاوت في المركز ما بين 50 حتى 100 طفل، ويزداد وينقص بموجب دخول أو خروج نساء داعش من وإلى السجون[29].

رغم إن الخطوة التي قامت بها الإدارة الذاتية، لاحتواء مخاطر أطفال داعش، بافتتاح مراكز التأهيل والإصلاح، بالجهود المحلية والذاتية، تعتبر إيجابية، وساهمت إلى حد ما في التخفيف من هذه المخاطر، سواءً من ناحية إبعادهم عن الفكر المتطرف، أو منعاً لاستغلالهم من قِبل تنظيم داعش الإرهابي وخلاياه في مخيمات اللجوء والنزوح داخلياً، إلا أن هذه الجهود غير كافية لعدة أسباب، أهمها:

- العدد الهائل للأطفال البالغ (34091) من الذكور والإناث في مخيمي الهول وروج، وعدم قدرة هذه المراكز القائمة على استيعابهم.
- قلة الخبرات المحلية في إعداد البرامج التأهيلية والإصلاحية.
- ضعف الإمكانات المادية للإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، حيث إن إنشاء مراكز وإعداد برامج لتأهيل هذا العدد الهائل من الأطفال يحتاج إلى تضافر جهود جهات عديدة، محلية ودولية.

[29] مكرر

الفصل الثاني مخاطر وإشكاليات أطفال داعش

بعد هزيمة داعش جغرافياً، ونقل الآلاف من عوائلهم إلى المخيمات، برزت العديد من المخاطر والإشكاليات فيما يخص هذه العوائل عامة والأطفال على وجه الخصوص. عوامل عديدة تقف وراء هذه المخاطر والإشكاليات، فالبعض منها يعود إلى تواجد هؤلاء الاطفال في بيئات غير مناسبة لتنشئتهم، وأخرى تعود إلى عدم تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته في إيجاد حل جذري لمعضلة "تركة تنظيم داعش". سوف نبحث هنا في أبرز هذه المخاطر والإشكاليات.

المبحث الأول: مخاطر أطفال داعش

احتجاز أطفال داعش في مخيمات اللجوء والنزوح داخلياً يزيد من مخاطر هؤلاء الأطفال، سواءً كانت هذه المخاطر تهدد الطفل نفسه، أو كانت تهدد المحيطين به، أو المجتمع برمته. كما إن إخضاع الأطفال لبرامج إعادة التأهيل والإصلاح في مراكز خاصة، لا يعني الحد من هذه المخاطر. نبحث في أهم هذه المخاطر التي يثيرها ملف أطفال داعش في شمال وشرق سوريا:

أولاً- بطء إعادة الأطفال لبلدانهم

وجهت الإدارة الذاتية نداءات متكررة إلى الدول المعنية، لإعادة رعاياها، من عوائل وأطفال داعش في المخيمات ومراكز التأهيل، وقد استجابت بعض الدول لهذه النداءات، واستلمت عدداً من رعاياها. ففي الفترة الممتدة ما بين عام 2019 وحتى 2023[30]، وبحسب البيانات التي حصل عليها مركز الفرات للدراسات من دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، أن عدد الأطفال الأجانب الذين جرى تسليمهم إلى حكومات بلدانهم بشكل رسمي هو (1300) طفل فقط. فيما لايزال أكثر من 5500 طفل أجنبي موجودين في المخيمات ومراكز التأهيل بانتظار إعادتهم لبلدانهم.

يتضح من هذه البيانات، أن عدد العائدين قليل جداً مقارنة بعدد الأطفال الأجانب المتواجدين في مخيمات شمال شرق سوريا ومراكز التأهيل. وإن استمرت عمليات التسليم والإعادة على هذه

[30] آخر دفعة تم تسليمها إلى بلدانهم بتاريخ 22 مايو 2023، حيث سلمت دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية 108 من عوائل تنظيم داعش بينهم 80 طفل من إلى حكومة طاجكستان

الوتيرة البطيئة (1300 طفل خلال 5 أعوام)، فإن الأمر يحتاج إلى أكثر من 15 عاماً لإعادة كافة الأطفال (البالغ عددهم 5500 طفل). وهذه تعتبر إشكالية كبيرة، باعتبار أن هؤلاء الأطفال الأجانب يكبرون، وبالتالي سوف يقضون كامل طفولتهم في المخيمات الموبوءة بالفكر المتطرف والاجرامي، مما يفاقم من مخاطرهم، ويزيد من مصاعب تأهيلهم وإدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

والأخطر من ذلك، أنه بعد أن يتجاوز الآلاف من هؤلاء الأطفال الأجانب سن الـ 18، قد ترفض دولهم هذه المرة إعادتهم، باعتبارهم بالغين، أو قد يرفض البالغ نفسه العودة إلى دولته، باعتباره بكامل الأهلية والإرادة، خوفاً من المحاكمة والعقاب. وبالتالي قد ينتهي الأمر بهؤلاء الأطفال في مركز الاعتقال مثلهم مثل آبائهم، المقاتلين السابقين في تنظيم داعش. وفي هذه الحالة، قد تبرز الحاجة إلى إنشاء المزيد من مراكز اعتقال جديدة، الأمر الذي سوف يشكل تحدياً بالنسبة للإدارة الذاتية، وقوات سوريا الديمقراطية، التي تعاني أصلاً من معضلة تأمين معتقلات، تتوافق مع المعايير الدولية، لأكثر من 10 آلاف معتقل سابق من مقاتلي داعش.

وكما أن الجمع بين الأبناء والآباء في نفس المعتقلات قد يشكل فرصة مناسبة لتنظيم داعش للعمل على تجميع صفوفه، وبالتالي تهيئة جيل جديد في السجون، خاصة وسط محاولات جرت سابقاً لتهريب عناصر داعش من المعتقلات، وما يزيد من مخاوف هروب هذه العناصر هو استمرار التهديدات التركية لشمال وشرق سوريا، واستهدافاتها التي طالت مؤخراً محيط بعض المعتقلات ومخيمات عوائل داعش.

ثانياً- زيادة الولادات

يُظهر جدول بيانات الولادات الجديدة في قطاعات مخيم الهول، والتي حصل مركز الفرات للدراسات على نموذج منه، زيادة نسبة الولادات بشكل كبير. فبالنظر إلى إحصائية ولادات "القطاع الأول" الذي يضم السوريين والعراقيين، نجد بأن نسبة الولادات المسجلة لدى إدارة المخيم بلغ في عامي 2021 و2022 ما بين 110 حتى 130 ولادة في العام الواحد.

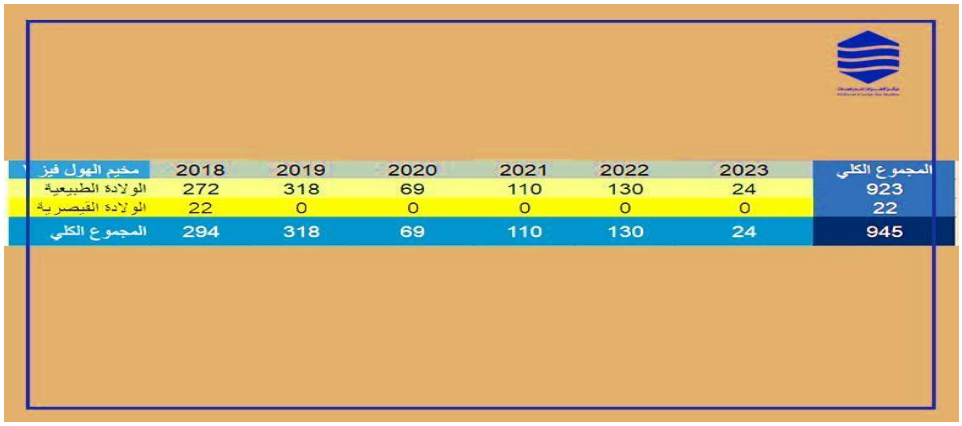

مخيم الهول فيز	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع الكلي
الولادة الطبيعية	272	318	69	110	130	24	923
الولادة القيصرية	22	0	0	0	0	0	22
المجموع الكلي	294	318	69	110	130	24	945

جدول بيان الولادات في القطاع الأول من مخيم الهول من عام 2018 حتى منتصف 2023

وإذا قمنا بقياس هذه البيانات على 4 قطاعات أخرى للسوريين والعراقيين، فسيكون نسبة الولادات في القطاعات الخمسة من مخيم الهول ما بين 550 إلى 650 ولادة جديدة في العام الواحد. يضاف إلى ذلك الولادات الطبيعية غير المسجلة لدى إدارة المخيم، والتي تحصل في نفس قطاعات النازحين السوريين واللاجئين العراقيين"[31] والولادات التي تحصل في قطاع "المهاجرات" وبسرية تامة.

بالتالي، فإن مخيم الهول بهذه الصورة يعتبر بيئة مناسبة لزيادة نسل داعش، وظهور أجيال جديدة، تفتح أعينها ضمن بيئة موبوءة بالجريمة والتطرف. وكلما طال أمد إيجاد حل لمخيم الهول، سيكبر فيه أجيال يشكلون خطراً ليس فقط على المجتمعات المحلية إنما على العالم برمته، ومهيأة للانضمام إلى التنظيمات والجماعات الإرهابية أو العصابات الإجرامية.

ثالثاً- الاستغلال الجنسي للأطفال

تحدثت الكثير من التقارير الصحفية عن استغلال نساء داعش في قسم "المهاجرات" للأطفال البالغين (تتراوح أعمارهم ما بين 12 حتى 17 عام) جنسياً، وذلك بإجبار هؤلاء الأطفال الزواج بعدد من نساء داعش، بهدف الإنجاب، وزيادة نسل داعش "كجزء من استراتيجية التكاثر والاستمرار". بالرغم من إنكار نساء داعش اللواتي التقينا بهن في مخيم روج (ممن خرجن حديثاً

[31] تصريح لمركز الفرات للدراسات من قبل الرئيسة المشتركة لمخيم الهول جيهان حنّان 29 مارس 2023.

من مخيم الهول)، وجود أي حالات زواج أو ولادات جديدة في قسم "المهاجرات" في مخيم الهول[32]، إلا أن أحد الإداريين في منظمة مختصة برعاية الطفولة، العاملة في مخيم الهول، أكد لمركز الفرات للدراسات "أنهم وأثناء عملهم خلال شهر آذار/مارس 2023 على تقديم الدعم التوعوي وأنشطة التغذية للأمهات في مخيم الهول، شاهدوا رضيعاً يبلغ من العمر حوالي 6 أشهر في خيمة ضمن قسم المهاجرات!".

من جهة أخرى، أفاد إداريون في مركز أوركيش لتأهيل أطفال داعش[33]: "أحد الأطفال، ويدعى "صالح" ذو جنسية سودانية، والذي نقل إلى المركز من مخيم الهول، أخبر أحد المشرفين في المركز أنه تم استغلاله من قبل نساء داعش لممارسة الجنس في قسم المهاجرات في مخيم الهول"[34]. وهذا يعتبر انتهاكاً صارخاً لحقوق الطفل، بموجب المادة (34) من اتفاقية جنيف لحقوق الطفل، حيث جاء فيها: "على الحكومات أن تحمي الأطفال من الاستغلال الجنسي والإساءات الجنسية".

رابعاً- المخاطر النفسية

باعتبار أن البيئة ومكان النشأة وظروف التربية تلعب كلها دوراً في تشكيل بنية الطفل وشخصيته، وطريقة ومستوى تفكيره وحالته النفسية والعاطفية، فإن قضاء أطفال داعش طفولتهم في المخيمات المغلقة، وضمن خيم صغيرة تفتقر لوسائل الراحة والرعاية والنظافة الكافية، وبعيدة عن الحياة المدنية الطبيعية ستؤثر بالتأكيد على نفسية الأطفال.

فبالإضافة إلى أن الطفولة المسروقة منهم ستشكل حالة نفسية تلازمهم طيلة حياتهم، فإن نقل هؤلاء الأطفال إلى مراكز الاحتجاز، وفصلهم عن عائلاتهم سيعمّق من التأثيرات النفسية عليهم. الأمر الذي قد يزيد من تطرفهم وعنفهم كردة فعل انتقامية اتجاه العالم الخارجي.

وكلما طال أمد إعادة هؤلاء الأطفال إلى أوطانهم، كلما ازدادت حالتهم النفسية سوءاً، ومواجهة مصاعب خلال تقديم الرعاية لهم، حول ذلك يقول "تيري بوبيت"

[32] لقاء مع اثنتين من نساء داعش في مخيم روج، الأولى روسية تدعى "ماريتا موسى" والثانية إيطالية من أصل تونسي تدعى "صونيا ألخديري" بتاريخ 20 إبريل 2023

[33] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل إداريين في مركز أوركيش بتاريخ 10 مايو 2023.

[34] ولم نتمكن من اللقاء بالطفل (صالح) لأنه كان قد أعيد إلى بلده.

(Thierry Baubet)، أستاذ الطب النفسي للأطفال في جامعة (باريس ١٣): "إن مسألة الصدمة والحرمان العاطفي ونقص الدعم للأطفال ليست بجديدة؛ وأن مدة العيش داخل بيئة غير منظمة وغياب الرعاية الكافية والدعم التنموي، تتناسب عكسيًّا مع فرص تعافي هؤلاء الأطفال من خلال توفير الدعم وخلق البيئة المناسبة لهم"[35].

فالبيئة التي ينشأ فيها الأطفال في مخيم الهول - رغم كبر حجمه الذي يعتبر أكبر من بعض مدن شمال شرق سوريا، إلا أنه مخيم مغلق وتحيط به الأسوار والحراسة، ويفتقر إلى الملاعب الواسعة الخضراء ووسائل الدعم النفسي - تشكل الأرضية المناسبة لزيادة العنف والتطرف والجريمة لدى الأطفال"[36].

والأمر لا يختلف كثيراً في مراكز التأهيل والإصلاح، صحيح أن هذه المراكز القليلة القائمة تقدم رعاية وخدمات أفضل للأطفال مما هو عليه الحال في المخيمات، إلا أنها تبقى بالنسبة لهم مكاناً مقيداً، ويشعرون فيه بالعزلة، في ظل مستقبل مجهول. وهذا كان واضحاً أثناء لقائنا في مركز أوركيش بالطفل "إ . ز" وهو فرنسي من أصل مغربي، ويبلغ من العمر 17 عاماً. حين سألنا هذا الطفل عن أوضاعه في المركز، وكيفية التعامل معهم، قال: "المركز مريح، والمشرفون معاملتهم جيدة معنا، ولكننا لا نريد البقاء هنا، فنحن معزولون عن العالم وعن أهلنا، ولا نعرف ما هو مصيرنا، وقد قضينا كل طفولتنا في المخيمات والمراكز، أشعر أنه لم يعد لحياتي معنى"[37]. ما يقوله الطفل الفرنسي يؤكد بأنه حتى وإن قدمت لهم كافة سبل الراحة في المخيمات والمراكز، ومهما كانت الخدمات والمعاملة جيدة معهم، فإن كل ذلك لن يغير شعورهم بالإحباط نتيجة فقدانهم لطفولتهم من جهة، وعيشهم منفصلين عن أجواء العائلة من جهة أخرى. تأكيداً لذلك، فحين سألنا نفس الطفل، إن كان يشعر بالراحة أكثر في المركز أم في المخيم؟ قال: "أفضّل المخيم رغم كل ظروفه الصعبة لأنه على الأقل كنت مع أمي وأخوتي".

إذاً، بقاء الأطفال في مراكز التأهيل غير كافٍ لجعلهم أناساً سويين، وذلك لأن التواجد في مكان له شروط وقوانين وبعيداً عن العائلة، يولد مشاكل نفسية جديدة لدى الأطفال. فالطفل وإن استجاب لبرامج التأهيل في المركز، وتخلى عن الفكر المتطرف،

[35] دراسة بعنوان "الرعاية النفسية لأطفال الجهاديين: الطرق والتحديات" المنشورة في موسوعة تنمية الطفولة المبكرة بتاريخ 16 فبراير 2021.
[36] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل الرئيسة المشتركة لمخيم الهول جيهان حنّان 29 مارس 2023.
[37] خلال جولة ميدانية لفريق مركز الفرات للدراسات إلى مركز أوركيش للتأهيل بتاريخ 10 مايو 2023.

وبدأ حلمه بالعيش في مجتمع طبيعي، إلا أنه يصطدم بواقعه الذي يمنعه من تحقيق هذا الحلم.

صورة طفل فرنسي من أصل مغربي في مركز أوركيش

ويؤيد ما سبق ذكره هي تلك التجارب التي يجريها المختصون في مجال "الدعم النفسي والاجتماعي والتعليمي" على الأطفال في المراكز. على سبيل المثال في دروس الرسم[38]، يطلبون من الأطفال التعبير عن أفكارهم وذكرياتهم بواسطة الرسم، فكانت النتيجة إن الأطفال، الذين تخلوا عن الأفكار المتطرفة، رسموا أشجاراً أو منازل أو ملاعب كرة قدم أو سيارات، أما الذين لا زالوا متأثرين بالفكر المتطرف فقد رسموا جوامع وأسلحة حربية[39].

رسوم أطفال داعش في مركز أوركيش، حيث رسم بعضهم جوامع وآخرون منازل وحدائق

[38] وقد علقت الكثير مما رسمه هؤلاء الأطفال على جدران قاعات التدريس في مركز أوركيش للتأهيل.
[39] تصريحات خاصة من قبل المشرفين النفسيين في مراكز التأهيل لمركز الفرات للدراسات 10 مايو 2023.

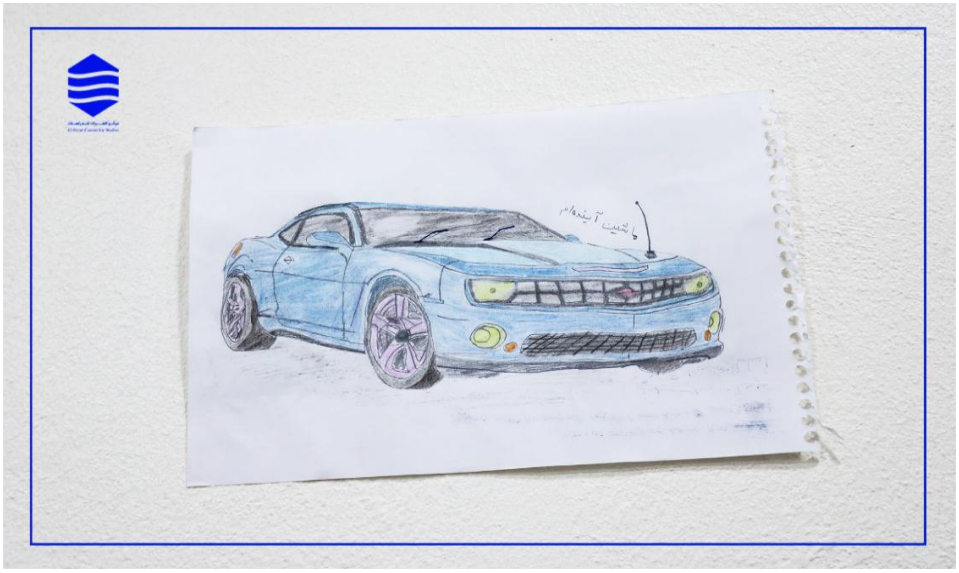

رسمة لسيارة رسمها طفل في مركز أوركيش وكتب عليها بالفارسية "سيارتي المستقبلية"

يطرح الطبيب النفسي والعصبي الفرنسي الشهير "بوريس سيرولنيك"، حلولاً لمعضلة بقاء الاطفال في المراكز بعيداً عن عائلاتهم وعزلتهم. حيث يطالب هذا الطبيب فرنسا وكافة الحكومات الغربية باستعادة الأطفال مع أمهاتهم؛ مفسراً ذلك بقوله: "بالنسبة لهؤلاء الأطفال، فإن والدتهم هي الأساس الوحيد للشعور بالأمن، وإعادتهم بمفردهم إلى الأراضي الفرنسية دون أمهاتهم هو بمثابة عدوان وعزلة إضافية، وربما يكرهون البلد الذي سبب لهم هذه المعاناة؛ ما يدفعهم إلى الخروج على القانون، ويجعلهم فريسة سهلة للأيديولوجيات المتطرفة، فنحن نُجازف بصنع قنابل موقوتة من هؤلاء الأطفال"[40]. وأوضح "سيرولينك" أن استعادة الأمهات والأطفال معاً، يمكن أن يُطلق عند الأطفال عملية المرونة العصبية، التي يمكن للدماغ من خلالها التغلب على الصدمات. و"كلما أسرعنا، كان ذلك أسهل، فعدم تحفيز الدماغ يؤدي إلى تضخم المنطقة التي تولد الدوافع الغرائزية. وهو ما يُترجم عند الأطفال الصغار في صورة غضب، يتحول إلى فظاظة منتهياً إلى تكليف الدولة ثمناً باهظاً. وإذا انتظرنا وقتاً طويلاً، فستستغرق التغييرات وقتاً طويلاً، ولن يكون لدى الأطفال سوى العنف باعتباره سبيلهم الوحيد للتعبير"[41].

[40] دراسة بعنوان "الرعاية النفسية لأطفال الجهاديين: الطرق والتحديات" المنشورة في موسوعة تنمية الطفولة المبكرة بتاريخ 16 فبراير 2021.

[41] مكرر.

خامساً- إهمال تأهيل الأطفال السوريين والعراقيين

باعتبار أن أطفال داعش الأجانب يشكلون الخطر الأكبر، يتم إيلاء هذه الفئة الأولوية في برامج الرعاية والتأهيل سواء من قبل الإدارة الذاتية أو المنظمات الدولية، وفي المقابل يتم إهمال أو تجاهل تأهيل أكثر من 27 ألف طفل سوري وعراقي موجودون في مخيم الهول لوحده.

ولكن، في حقيقة الأمر، يشكل هؤلاء الأطفال السوريين والعراقيين الخطر المستقبلي الأكبر على المنطقة برمتها، خاصة هم في تزايد مستمر نتيجة كثرة الولادات في قطاعات النازحين السوريين واللاجئين العراقيين.

تخدم مراكز التأهيل -عملياً- الدول الأجنبية بتأهيل أطفالهم للاندماج بسهولة ضمن مجمعاتهم الأصلية، وتوفّر عليها متاعب وتكاليف التأهيل. فيما الخطر الحقيقي على المنطقة وشعوبها يتمثل بشكل رئيسي في فئة الأطفال السوريين والعراقيين الذين ينشئون في بيئة التطرف والجريمة دون أن يخضعوا لأي برامج تأهيلية أو إصلاحية في المراكز، وأن كانوا يخضعون لبعض برامج الرعاية والتوعية من قبل منظمات محلية ودولية تعمل في المخيمات (الهول وروج)، ولكن يبدو أن هذه البرامج ضعيفة، وذلك بالنظر إلى نسبة الجرائم المرتكبة في مخيم الهول على وجه الخصوص.

حيث أن الكثير من الأطفال السوريين والعراقيين باتوا يشكلون مجموعات خطرة تمتهن السرقة والتخريب داخل المخيم، كتخريب كاميرات المراقبة، وألواح الطاقة الشمسية أو سرقتها. بالإضافة إلى الاعتداء على مكاتب ومستودعات المنظمات وسرقتها، ومهاجمة عناصر حماية المخيم بالحجارة، ما يشير إلى أنهم سيشكلون خطراً على المجتمع في حال خروجهم من المخيم والاختلاط مع المجتمعات المحلية[42]. وفي هذا الإطار يحذر الدكتور (عاصم عبد المجيد حجازي)، مدرس علم النفس التربوي في كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة، من أن "يصبح هؤلاء الأطفال قنابل موقوتة تهدد أمن المجتمعات والدول واستقرارها، بل ربما يصبح هؤلاء الأطفال عناصر فاعلة في التنظيمات الإرهابية في المستقبل القريب"[43].

---

[42] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات، من قبل مسؤول عن قسم مكافحة الجريمة في مخيم الهول وإقليم الجزيرة.

[43] تقرير في موقع مرصد الأزهر لمكافحة التطرف بعنوان "أطفال داعش في ميزان الطب النفسي" آخر زيارة 20 يونيو 2023

ورغم وجود العديد من المدارس ومراكز التعليم في مخيم الهول، التي افتتحتها المنظمات الدولية والمحلية، إلا أنه من أصل 32 ألف طفل المتواجدين في المخيم يرتاد حوالي 10 آلاف المدارس ومراكز التعليم الموجودة في المخيم والتي تشرف عليها المنظمات غير الحكومية والدولية، ما يعني أن غالبية الأطفال يكبرون في هذه المخيمات بدون تعليم، وهؤلاء أكثر عرضة للتطرف نتيجة خضوعهم لدورات شرعية، أو تلقينهم أفكار التطرف من قبل أمهاتهم والنساء المتشددات في المخيم[44].

المبحث الثاني: إشكاليات قضية أطفال داعش

يثير قضية أطفال داعش في المخيمات ومراكز التأهيل في شمال وشرق سوريا العديد من الإشكاليات القانونية والاجتماعية والسياسية. وكلما تأخرنا في إيجاد حل جذري ومستدام لهذه القضية كلما ازدادت هذه الإشكاليات تعقيداً واستعصاءً على الحل. هنا سوف نقوم بإيراد أهم هذه الإشكاليات:

أولاً- فقدان الشعور بالانتماء إلى بلدانهم الأصلية

إن بقاء أطفال داعش طيلة هذه الأعوام في المخيمات والمراكز، بعيداً عن بلدانهم الأصلية، وعدم عيش طفولتهم بمراحلها الطبيعية، يؤدي بطبيعة الحال إلى فقدانهم الشعور بالانتماء لبلدانهم. وبمرور الوقت، واستمرار دولهم في إهمالهم ضمن المخيمات والمراكز، سيُصعِب دمجهم في المجتمع حين إعادتهم، خاصة أنهم لم يكونوا قد شكلوا صداقات أو علاقات وليس لديهم ذكريات الطفولة في مجتمعاتهم، مما قد يولد لديهم العداء لبلدانهم. بمعنى قد تكون ردة فعلهم انتقامية تجاه بلدانهم، وبالتالي سيصبح من السهل جداً عملية تجنيدهم من قبل الجماعات الجهادية، ودفعهم باتجاه تنفيذ عمليات إرهابية ضد مجتمعاتهم.

وكان هذا واضحاً خلال لقائنا مع بالطفل (ع . ن) من "قرغيزستان" في مركز أوركيش، بأنه لم يعد يملك شغف الانتماء إلى وطنه الأصلي، بل بات بدلاً من ذلك يرسم وطناً جديداً في مخيلته، يحلم بالسفر إليه في حال خروجه من المركز. حيث لدى سؤالنا للطفل، والذي يبلغ من العمر 17

---

[44] تصريح لمركز الفرات للدراسات من قبل الرئيسة المشتركة لمخيم الهول جيهان حنّان 29 مارس 2023.

عاماً، إن كان يرغب في العودة إلى بلده بعد الخروج من سوريا؟ كان جوابه كالتالي: "حلمي أن أذهب إلى اليابان بعد خروجي من هذا المكان". معللاً ذلك بأنه: "خلال فترة بقائه في مخيم الهول، وبلوغه سن الثالثة عشر، لم تسمح له أمه بالخروج من الخيمة خشية أن تراه القوات المشرفة على المخيم، وتنقله إلى مراكز التأهيل، ولأنه كان يشعر بالضيق والملل في الخيمة أمنت له بعض النساء في المخيم والتي سماهن "الأخوات" هاتفاً مع شريحة اتصال بالإنترنت. وخلال تصفحه للشبكة العنكبوتية، ومحاولته التعرف على بلدان العالم من خلال الصور ومقاطع الفيديو، تبين له أن أكثر بلد أعجبه هو اليابان، سواءً بالنظر إلى شكل أبنيتها ومنازلها، أو بالتكنولوجيا المتقدمة لديها، أو أنواع الطعام فيها.[45]

صورة طفل من قرغيزستان موجود في مركز أوركيش

وفيما يخص إشكالية فقدان الأطفال الشعور بالانتماء لأوطانهم، يقول الطبيب النفسي والعصبي الفرنسي "بوريس سيرولنيك": "كلما طالت مدة بقائهم هناك، كلما قلَّ حبهم لفرنسا، ولكن يمكن استعادتهم إذا اعتنينا بهم الآن". وأضاف: "أعتقد أن الرئيس الفرنسي يخشى أن يصبح الأطفال العائدون إرهابيين. لكنني أقول لا، وفكرتي لا تسقط

[45] خلال زيارة لمركز أوركيش بتاريخ 10 مايو 2023.

مـن السـماء، فهـي تسـتند إلـى ملاحظـات علميـة.. فـإذا اعتنينـا بهـم فـي سـن مبكـرة جـدًّا، لـن يُصبحوا خطرين"[46].

ثانياً- أطفال أيتام الأبوين

بعد سقوط داعش في معقله الأخير في بلدة "الباغوز "، ترك التنظيم خلفه آلاف الأطفال أيتام الأبوين. وهؤلاء الأطفال هم الأكثر عرضة للمخاطر، فقد وقعوا بين ناري البقاء في المخيمات وإشكالية العودة إلى بلدانهم؛ نظراً لعدم امتلاكهم أي أوراق تثبت هويتهم. فالبعض منهم، تبنتهم نساء داعش اللواتي يدعين بأنهم أولادهن دون أي إثبات يذكر، وذلك بهدف إبقائهم في المخيم والحيلولة دون إعادتهم إلى بلدانهم. لأنه -وبحسب اعتقادهم- أن هؤلاء هم "أطفال الخلافة"، ويجب أن يتربوا على أفكار التنظيم، ويدافعوا يوماً ما عن هذه الخلافة[47].

هذا القسم من الأطفال الذين يجري تبنيهم من قبل نساء داعش، هم بالتأكيد يواجهون مخاطر خضوعهم لتلقين إيديولوجي مكثف، وتدريبات ليكونوا الجيل الجديد لجيش داعش المستقبلي. وخاصة هنالك صعوبة في معرفة أصولهم وجنسياتهم، وبالتالي عدم القدرة على معرفة بلدانهم الأصلية.

أما القسم الآخر ممن لم يجدوا من يتبانهم من نساء داعش، فهؤلاء تجري رعايتهم ضمن أربعة مراكز لرعاية الأطفال الأيتام داخل مخيم الهول، والتي افتتحتها منظمة "اليونيسيف" بالتعاون مع إدارة المخيم. وقد يكون هذا القسم من الأطفال أوفر حظاً للعودة إلى بلدانهم الأصلية، خاصة أن غالبية البلدان التي تقبل بإعادة رعاياها تضع الأولوية لإعادة الأطفال الأيتام. لكنهم قد يكونوا أكثر عرضة للاستغلال من قبل الحكومات، التي يمكن أن تستخدمهم في شتى المجالات: مثل التجنيد كمرتزقة لصالحها واستخدامهم في النزاعات العسكرية أو سهولة تجنيدهم من قبل جماعات جهادية[48].

وما يثير الشكوك واحتمالية حدوث مثل هذه الانتهاكات بحق الأطفال الأيتام الذين تستعيدهم حكوماتهم، هو أن بعض البلدان مثل روسيا الاتحادية استعادت الكثير من الأطفال أيتام الأبوين،

[46] دراسة بعنوان "الرعاية النفسية لأطفال الجهاديين: الطرق والتحديات" المنشورة في موسوعة تنمية الطفولة المبكرة بتاريخ 16 فبراير 2021.
[47] هذا ما أكدته إدارية في مركز هلات لتأهيل ورعاية الأطفال بموجب تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات.
[48] تصريح لمركز الفرات للدراسات من قبل الرئيسة المشتركة لمخيم الهول جيهان حنّان 29 مارس 2023.

دون التدقيق كثيراً في حقيقة جنسياتهم أو أصولهم. حيث تعيد روسيا الاتحادية مثل هؤلاء الاطفال لمجرد ادعاء ممثليها أن هؤلاء الأطفال من رعاياهم وإبرازهم لوثيقة فحص الـ DNA. ولكن وبحسب دائرة العلاقات الخارجية، والتي هي الطرف الثاني الرسمي في عملية تسليم الأطفال، ليست هنالك أية آلية للتحقق أو التأكد من صحة تلك الفحوصات[49].

وحتى تُخلي الإدارة الذاتية مسؤوليتها، وعدم تحملها وزر مصير الأطفال بعد تسليمهم لـ"حكوماتهم"، أعدت وثيقة رسمية خاصة بعملية التسليم، تتضمن جميع المعلومات عن الأطفال الذين يجري تسليمهم، وتعهد من قبل الجهة المستلمة بأنهم سيتولون فيما بعد مسؤولية رعاية الأطفال. ويتم التوقيع على وثيقة التسليم من قبل ممثل الحكومة المستلمة وممثل عن دائرة العلاقات الخارجية للإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، والإعلان عن ذلك في مؤتمر صحفي مشترك بعد الانتهاء من إجراءات التسليم[50].

[49] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل عضو الهيئة الإدارية في دائرة العلاقات الخارجية –قسم الشؤون الإنسانية، خالد إبراهيم 25 مارس 2023

[50] مكرر.

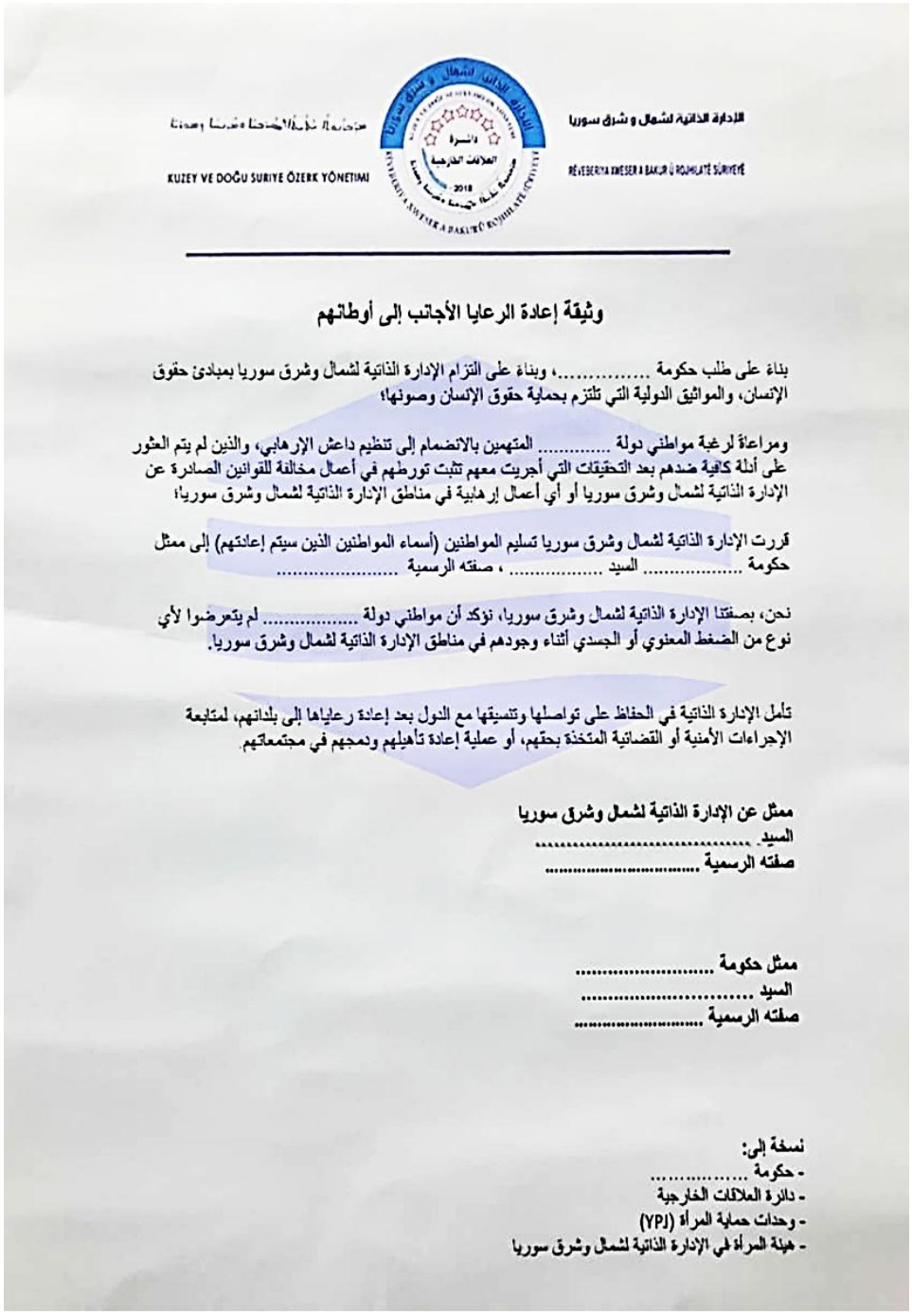

الإدارة الذاتية لشمال و شرق سوريا
RÊVEBERIYA XWESER A BAKUR Û ROJHILATÊ SÛRIYÊ
دائرة العلاقات الخارجية
KUZEY VE DOĞU SURIYE ÖZERK YÖNETIMI

وثيقة إعادة الرعايا الأجانب إلى أوطانهم

بناءً على طلب حكومة .....، وبناءً على التزام الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بمبادئ حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية التي تلتزم بحماية حقوق الإنسان وصونها؛

ومراعاةً لرغبة مواطني دولة ..... المتهمين بالانضمام إلى تنظيم داعش الإرهابي، والذين لم يتم العثور على أدلة كافية ضدهم بعد التحقيقات التي أجريت معهم تثبت تورطهم في أعمال مخالفة للقوانين الصادرة عن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أو أي أعمال إرهابية في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا؛

قررت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تسليم المواطنين (أسماء المواطنين الذين سيتم إعادتهم) إلى ممثل حكومة ..... السيد ..... ، صفته الرسمية .....

نحن، بصفتنا الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، نؤكد أن مواطني دولة ..... لم يتعرضوا لأي نوع من الضغط المعنوي أو الجسدي أثناء وجودهم في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

تأمل الإدارة الذاتية في الحفاظ على تواصلها وتنسيقها مع الدول بعد إعادة رعاياها إلى بلدانهم، لمتابعة الإجراءات الأمنية أو القضائية المتخذة بحقهم، أو عملية إعادة تأهيلهم ودمجهم في مجتمعاتهم.

ممثل عن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
السيد .....
صفته الرسمية .....

ممثل حكومة .....
السيد .....
صفته الرسمية .....

نسخة إلى:
- حكومة .....
- دائرة العلاقات الخارجية
- وحدات حماية المرأة (YPJ)
- هيئة المرأة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

نسخة عن وثيقة إعادة الرعايا الأجانب التي يتم ملؤها حين استلام الحكومات الأطفال من دائرة العلاقات الخارجية.

ثالثاً- أطفال من جنسيات مختلفة لأم واحدة

تقبل بعض الدول بإعادة رعاياها شريطة توافر إثباتات على أنهم من أبناء البلد الأصليين، أو يحملون جنسيتها. ولكن هنالك إشكاليات كثيرة تعيق عودة الأطفال لبلدانهم. ومن أهم هذه الإشكاليات هي: ولادة بعض نساء داعش عدة أطفال، كل واحد منهم ينتمي لجنسية مختلفة عن آخر، نتيجة زواج تلك المرأة عدة مرات أثناء فترة سيطرة داعش، من عناصر وجنسيات مختلفة.

هذه الإشكالية تعيق إعادة هؤلاء الأطفال إلى بلدانهم، فإن رغبت إحدى الحكومات الأجنبية وخاصة "العربية" يوماً ما في إعادة رعاياها من تلك الأمهات، ستواجه مشكلة أطفالها متعددي الجنسية والأعراق، خاصة في ظل عدم توفر أي ثبوتيات تخص هوية وجنسية هؤلاء الأطفال، فقد تقبل تلك البلدان إعادة الأم ولكنها قد ترفض استقبال أطفالها الذين هم من جنسيات مختلفة غير جنسية الأم.

وتكمن الإشكالية الثانية في وجود أمهات سوريات تزوجن من عدة عناصر لداعش من جنسيات مختلفة، وأنجبن منهم أطفال. بالتالي، في حال رغبت الدول الأجنبية استعادة رعاياها من الأطفال فإنها لن تقبل بالأم السورية مع هؤلاء الأطفال، وسيتوزع أطفالها على عدة بلدان بحسب جنسياتهم، وهذ يعني فصل الأولاد عن أمهاتهم، وبالتالي، خرق واضح لاتفاقيات وقوانين حقوق الطفل.

يُذكر أن العديد من الحكومات الغربية، مثل السويد وألمانيا، أرسلت عام 2020 وفودًا إلى المخيمات في شمال وشرق سوريا، للتحدث إلى النساء ومعرفة ما إذا كن يردن إعادة أبنائهم إلى أوطانهم. حينها، لم توافق أي من النساء اللواتي تحدثت إليهن هذه الوفود، وفضلن إبقاء أطفالهن معهن في المخيمات على إعادة كل واحد منهم إلى بلدانهم الأصلية[51].

إن رفض الأم السورية تسليم أطفالها لبلدانهم وإبقائهم لديها، ستجلب معها مشكلة حصول هؤلاء الأطفال على الجنسية السورية، ليس فقط لأنه الحكومة السورية قد تتردد في منحهم الجنسية، إنما في تقبل المجتمع السوري لهؤلاء الأطفال الأجانب الذين هم من تركة تنظيم داعش الإرهابي.

[51] مكرر.

وفي حال رفضت الحكومة السورية منحهم الجنسية، هذا يعني حرمان هؤلاء الأطفال من أحد حقوقهم الأساسية المتمثل في "حق الهوية الخاصة" والذي أقر بها المادة الثامنة من اتفاقية جنيف لحقوق الطفل، والتي تنص على أن: "لكل طفل الحق في أن تكون له هوية خاصة به (سجل رسمي يبين مَنْ هم، ويتضمن أسماءهم وجنسياتهم وصلاتهم العائلية)، ولا يجوز لأي أحد أن يحرم الأطفال من هويتهم، وإذا حُرموا منها يجب على الحكومات مساعدتهم كي يستعيدوها بسرعة".

رابعاً- تقاعس الدول العربية في استعادة رعاياها

إن العديد من الدول الأوروبية وآسيا الوسطى استعادت بعض رعاياها من الأطفال الأيتام وبعض الأطفال مع أمهاتهم مثل: (فرنسا، ألمانيا، السويد، الدنمارك، بلجيكا، نرويج، فنلندا، أوكرانيا، سويسرا، أوزباكستان، قيرغستان، طاجكستان، كازاخستان). وكما تُعتبر روسيا الاتحادية من أكثر الدول التي استعادت رعاياها من الأطفال وخاصة الأيتام. لكن، رغم أن رعايا الدول العربية هم الأغلبية، خاصة في قسم "المهاجرات" في مخيم الهول، لم تبادر أي دولة عربية لاستعادتها، عدا العراق، والسودان التي استعادت مؤخراً امرأتين و3 أطفال فقط في مارس/ آذار 2023.

فيما كانت كل من "الجزائر والمغرب والسعودية" قد وعدت بأنها ستستعيد رعاياها عن طريق التحالف الدولي، أو استلامهم عن طريق وسيط ثالث، لتجنب التعامل المباشر مع الإدارة الذاتية، إلا أنها حتى الآن لم تخطُ أي خطوة[52].

ويمكن إرجاع تقاعس أو تخلف الدول العربية في استعادة رعاياها من مخيمات اللجوء ومراكز التأهيل والرعاية في شمال وشرق سوريا إلى سببين رئيسيين:

- الأول يتمثل في عدم وجود علاقات دبلوماسية بين بعض الدول العربية والإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، لأن غالبية الدول العربية لا ترغب في التعامل الرسمي مع الإدارة الذاتية، بوصفها إدارة غير معترف بها، مما يصعب على الأخيرة التواصل مع الحكومات العربية، وإجراء المفاوضات معها لاستعادة رعاياها.

[52] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل عضو الهيئة الإدارية في دائرة العلاقات الخارجية –قسم الشؤون الإنسانية، خالد إبراهيم 25 مارس 2023

- الثاني يكمن في تخوّف الدول العربية من عودة هؤلاء الأفراد، وتأثيرهم على المجتمعات العربية والتحريض الذي يمكن أن يمارسوه ضد هذه الدول ومواطنيها، حيث من الممكن عودة هؤلاء الأفراد إلى نشاط داعش داخل بلدانهم.

خامساً- بقاء الأطفال مع الأمهات المتطرفات

نتيجة لزيادة نسبة التطرف والجرائم المرتكبة في مخيم الهول، ازدادت الدعوات -خاصة المحلية- لإخراج الأطفال من هذا المكان. ولكن فصل الطفل عن أمه أثار الكثير من الجدل والمعارضة، خاصة من قبل المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الطفل.

وفيما يتفق خبراء "الصّحة العقلية ومكافحة الراديكالية" على أنّ دعم المجتمع والأسرة هو من أهم العوامل في عمليّة إعادة الإدماج، فإن البعض حذّر من أنّ أساليب التّلقين المتطورة التي تتبعها نساء داعش، تحتاج مواجهتها إلى برامج إعادة إدماج متطوّرة بالقدر نفسه. بالإضافة إلى مخاطر التلقين العقائدي التي تبثها نساء داعش في عقول الأطفال، فإن عدداً كبيراً من نساء داعش المقاتلات، والمنضويات سابقاً ضمن "كتائب داعش" مثل "كتيبة الخنساء"، يسعين داخل المخيم إلى إجبار الأطفال على الزواج ببعضهنّ لأجل زيادة نسل داعش.

في الواقع تُعتبَر نساء المخيم في قسم "المهاجرات" من بين أكثر المدافعات والمروّجات بحماسة لداعش، والأكثر عنفاً. وهناك الكثيرات منهن لا يرغبن بالعودة إلى بلدانهن؛ لأن بعضهن لا يرغبن بالعيش في دولة غير مسلمة، وأخريات لازلن يحلمن في عودة "خلافة داعش"، خاصة اللواتي تركن بلدانهن وانضممن بملء إرادتهن إلى داعش، وتزوجن من مقاتلي وقيادات داعش. فهذه الفئة من نساء داعش تُعتبر الأكثر تمسكاً بحلم عودة "الخلافة". هذا ما لاحظناه أثناء لقائنا في مخيم روج بالمرأة الإيطالية- التونسية "صونيا ألخديري"، التي كانت قد انتقلت في سبتمبر/أيلول 2023 من مخيم الهول إلى مخيم روج. وحين سألناها عن كيفية انضمامها لتنظيم داعش، قالت بأنها "كانت تدرس في كلية السياحة في إيطاليا، وتعرفت عبر الانترنت "الفيسبوك" على شخص تونسي من عناصر داعش، كان يقيم في تركيا، ثم تركت العمل في مجال السياحة والتزمت بالدين، ووضعت الحجاب بعد التعرف عليه، ثم سافرت من إيطاليا إلى تركيا دون علم أهلها والتقت به وتزوجا وانتقلا إلى سوريا، وأنجبت منه طفلين قبل أن يُقتل الزوج في إحدى المعارك بشمال شرق سوريا"[53].

[53] لقاء خاص خلال جولة ميدانية لمخيم روج بتاريخ 20 إبريل 2023.

ولدى سؤالها عن كيفية تورطها مع داعش، وهي امرأة متعلمة ومتخصصة في مجال السياحة، واختصاصها هذا يحتم عليها الانفتاح على العالم الخارجي والاحتكاك بأجناس وثقافات مختلفة؟ فأجابت بأنها "ترغب بالعيش ضمن دولة الخلافة الإسلامية، واتفقت مع زوجها للانتقال والعيش في كنف "الدولة الإسلامية" في سوريا". كما بدأت بمدح دولة "الخلافة"، وأنها "كانت تطبق الشريعة الإسلامية". وهذا مؤشر على أنها لازالت مؤمنة بفكر داعش وبإحياء "دولة الخلافة"، ولن تتوانى عن نقل هذه الأفكار إلى أطفالها[54].

وحول أسباب رفض بعض النساء الخروج من المخيم، تقول "جو بيكر"، مديرة المناصرة لحقوق الطفل في هيومن رايتس ووتش (HRW) أن هناك عدة أسباب وراء ذلك ومنها: "لا ترغب بعض النساء في بعض الحالات في العيش في دولة غير مسلمة، أو ربما يخشين من تعرضهن للمحاكمة أو التمييز. وفي حالات أخرى، قد يكون الزوج في السجن، لذا ترغب الزوجة في انتظار الإفراج عنه لأنها لا تريد اتخاذ مثل هذا القرار بدون استشارته. وبشكل آخر، قد لا يصب ذلك بالضرورة في مصلحة الطفل"[55].

كما تفضل النساء العربيات من مزدوجات الجنسية العودة إلى البلد العربي الذي تنتمي إليه، على العودة إلى البلد الأوروبي الذي حصلت على جنسيته. وذلك لسبب وحيد وهو "أن قوانين الدول الأوروبية تعتبر المرأة البالغة التي ذهبت مع زوجها وانضموا إلى داعش متساويين في الجرم، لأنهم يعتبرون المرأة كيان مستقل بذاته ولديها حرية اتخاذ قرارها؛ لذا تحاكم بموجب ذلك. أما في الدول العربية والإسلامية فيمكن للنساء التحايل على المحاكم عبر الادعاء بأنهن أجبرن من قبل أزواجهن على الذهاب إلى سوريا والعراق، وذلك باعتبار أن الدول العربية والاسلامية تعتبر أن الرجل هو صاحب الرأي في الأسرة وأن "الرجال قوامون على النساء"[56]. وبالتالي يتحمل الرجل المسؤولية الأكبر ويمكن بهذه الطريقة للمرأة أن تكون عقوبتها مخففة، أو حتى بلا ذنب.

---

[54] مكرر.

[55] تقرير لموقع DW الألمانية بعنوان " مخيم الهول: ألم يحن الوقت لإخراج الأطفال حتى دون أمهاتهم؟" آخر زيارة 20 يونيو 2023 https://www.dw.com/ar/

[56] هذا ما أفاد به طفل فرنسي من أصل تونسي في مركز أوركيش لمركز الفرات، والذي سمع، بحسب ما أفاد به، هذا الحديث من أمه وبعض النساء المغربيات في مخيم الهول.

هذه المخاطر التي تشكلها النساء على الأطفال، دفعت إدارة المخيم إلى السعي لإنقاذ الأطفال من تلك المخاطر التي تشكلها الأمهات من نساء داعش على أطفالهن وباقي الأطفال في المخيم، وذلك عبر نقلهم إلى مراكز التأهيل، ورغم أن الهدف من هذا الفصل هو حماية الطفل من الفكر التطرفي والاستغلال الجنسي، إلا أنه صدر تقرير لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني 2023 يصف فيه نقل الأطفال من مخيم الهول إلى مراكز التأهيل بأنه "خطف الأطفال من عوائلهم ونقلهم إلى جهات مجهولة".

وعليه، رد مكتب شؤون العدل والإصلاح في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على تلك الاتهامات عبر إصدار بيان قال فيه: "نعتبر هذه الادعاءات غير صحيحة بالمطلق لكون جميع مراكز الاحتجاز ومراكز التأهيل كانت ومازالت أبوابها مفتوحة أمام الكثير من المنظمات، ونعمل وفق آليات شفافة ومبادئ قانونية تحمي حقوق الكبير والصغير. وندعو - في هذا السياق - مجلس حقوق الإنسان لزيارة تلك المراكز، بالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤكد عدم وجود أماكن مجهولة لدينا لحجز الأطفال أو وضعهم في السجون"[57].

وفي المقابل يرى حقوقيون أن فصل هؤلاء الأطفال عن أمهاتهم لا يتعارض مع المادة التاسعة من اتفاقية جنيف لحقوق الطفل، التي تنص على "الحفاظ على الأسرة معاً"، و"ينبغي عدم فصل الأطفال عن والديهم، إلا إذا كانوا لا يحصلون على رعاية مناسبة وكافية منهم (مثلاً، إذا كان الوالدان يؤذيان الطفل، أو لا يعتنيان به).

إذاً، بقاء هؤلاء الأطفال مع أمهات متطرفات، يشكل خطراً على الطفل، وبالتالي يجوز بموجب اتفاقية جنيف، فصل الأطفال عن أمهاتهم باعتبارهن يؤذين الأطفال بفكرهن المتطرف. يقول "دانييل كوهلر" مدير المعهد الألماني للدراسات الراديكالية في شتوتغارت: "إنّ الجماعة المتشدّدة قامت بغسل أدمغة الأطفال وحشوها بتعاليم تنظر إلى القِيَم الغربيّة على أنّها شريرة، وجعلتهم ينخرطون في تدريبات قتاليّة، وفي بعض الحالات أجبرتهم على حمل الأسلحة وارتكاب أعمال عنف، مما هيأ الفرصة أمام

[57] مقتبس من بيان مكتب شؤون العدل والإصلاح في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا المنشور بتاريخ 18 فبراير 2023.

زوجات قيادات "داعش" ليقمن بدور بديل للمعلمات التابعات للأمم المتحدة في المخيمات، ويقمن بدورهن الأخطر في عملية الغرس الثقافي لمفاهيم الإرهاب داخل عقول الأطفال، معتمدات بذلك على تكرار بعض المصطلحات التي تحض على العنف والإرهاب وإلصاقها بعملية الجهاد وتكفير كل شخص مختلف في العقيدة وحتى الزي"[58].

وفي سبيل حماية الطفل وإبعاده عن مخاطر الفكر المتطرف والتجنيد المستقبلي، كان لابد من فصل الطفل عن أمه المتطرفة. لذا، أخذت الإدارة الذاتية على عاتقها مسؤولية رعاية هذا الطفل وتنشئته، حيث وبموجب نص المادة التاسعة (البند د) من القانون رقم 7 لعام 2022، تكفل الإدارة الذاتية أولوية الحفاظ على حياة الطفل وتنشئته تنشئة سليمة آمنة بعيدة عن النزاعات المسلحة، وضمان عدم انخراطه وتجنيده في الأعمال الحربية والعسكرية، وتكفل احترام حقوقه في حالات الطوارئ والكوارث والحروب والنزاعات المسلحة، وتتخذ كافة التدابير لمتابعة ومعاقبة كل من يرتكب في حق الطفل جريمة من جرائم الحرب والإبادة الجماعية أو من الجرائم ضد الإنسانية أو التجنيد عن طريق الإجبار أو الترغيب أو الترهيب وتعد بمثابة الاعتداء المباشر على الطفل.

وما يؤكد تشبع بعض الأطفال، خاصة ممن هم بعمر 8 أعوام وما فوق، بالفكر المتطرف وبأن ميولهم إجرامية نتيجة التلقين من قبل أمهاتهم، ما لاحظته المشرفات على أطفال داعش في مركز هلات من تصرفاتهم، وما يعبرون عنه عبر رسوماتهم. حيث أكدت المشرفات أنه حين يستقبل المركز الأطفال لأول مرة بعد فصلهم عن أمهاتهم المسجونات، يكون تصرّف الأطفال عدائياً تجاه المشرفات، ويرفضون الاستماع إلى الأغاني والموسيقا، ويغلقون آذانهم باعتبار الموسيقا "حرام"، كما يمتنعون عن مشاهدة التلفاز[59].

إلى جانب ذلك، فإن دروس الرسم تكشف ما هو أخطر لدى هؤلاء الأطفال، حيث بعد بذل المشرفات جهوداً كبيرة لإقناع الأطفال على الرسم، عبروا عما يدور في مخيلتهم عن طريق الرسومات، وبعضهم رسم مقاتلاً لداعش يحمل علم التنظيم بيد والمسدس في اليد الأخرى،

[58] تقرير في صحيفة العرب اللندنية بعنوان " أطفال داعش: ضحايا منسيون يشكلون الجيل الجديد من إرهابيي المستقبل" آخر زيارة 20 يونيو 2023 https://alarab.co.uk/

[59] تصريح خاص لمركز الفرات للدراسات من قبل إدارية في مركز هلات لتأهيل ورعاية الأطفال بتاريخ 25 مايو 2023.

يصوبه على رأس شخص يجثي على ركبتيه أمامه. ورسم آخرون سيفاً ورؤوساً مقطوعة، بالإضافة إلى رسم خيمة ومن فوقها طائرة مروحية في إشارة إلى طائرات التحالف، وبجانب الخيمة رسم شخصاً على هيئة متوحشة يمتلك أسنان كبيرة وقرون وينزل الدماء من فمه، ما يشير إلى نظرتهم إلى القوات التي تحمي مخيم الهول[60].

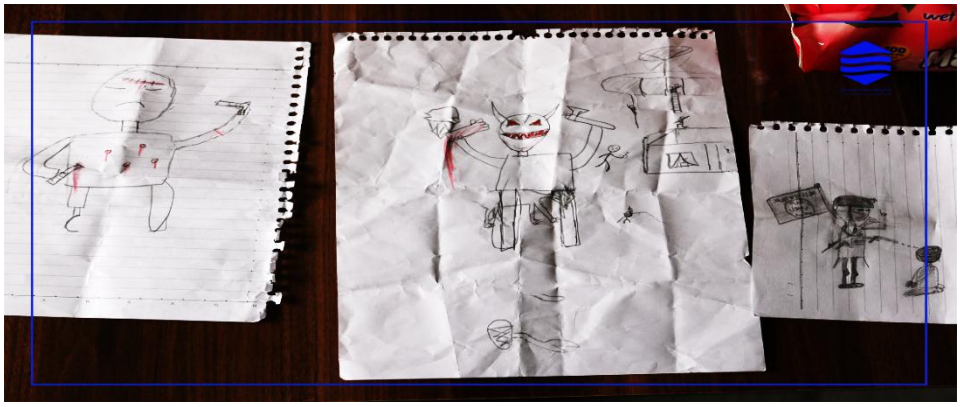

رسوم أطفال داعش من أعمار 8 - 13 عام، في مركز هلات لرعاية الأطفال

وأكد القائمون على إدارة مركز هلات على أنهم، وبعد بذل جهود كبيرة في التأهيل، تمكنوا من إحداث بعض التغيير في فكر هؤلاء الأطفال وسلوكياتهم. حيث بات الأطفال يفرحون بسماع الموسيقا ويشاهدون بشغف أفلام الكرتون على التلفاز. ومع ذلك، يلاحظ أنه حين يعود الأطفال مساءً إلى أمهاتهم المعتقلات في السجون، ويأتون في صباح اليوم التالي إلى المركز قد تغيرت تصرفاتهم ويكررون مرة أخرى كلمات مثل أن الموسيقا "حرام" والتلفزيون والرسم "حرام"، بحسب إدارة المركز. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على مدى تأثر هؤلاء الأطفال بأمهاتهم وما يتلقونه منهن!

وكما يلاحظ، بحسب إدارة مركز هلات، أن الأطفال من عمر 3 - 7 أعوام، يسهل تأهيلهم ويتفاعلون كثيراً مع الدروس والمشرفات، أما من هم بعمر 8 سنوات وما فوق يصعب تأهيلهم، ويحتاج الأمر إلى جهود أكبر وبرامج تأهيلية متطورة، والأهم من ذلك، إبعادهم عن أمهاتهم المتطرفات لحين انتهاء التأهيل، لأن بقاء الأطفال بجانب الأمهات يخلق صراعاً لدى الطفل ما بين ما يتعلمه في مراكز التأهيل، وبين ما يتم تلقينه من أفكار متطرفة من قبل الأمهات.

[60] جولة ميدانية من قبل مركز الفرات للدراسات لمركز هلات لتأهيل ورعاية الأطفال 25 مايو 2023

وتؤكد المشرفات على أن تأثير الأمهات يكون واضحاً على الأطفال الإناث بشكل أكبر. فخلال زيارتنا كفريق مركز الفرات للدراسات إلى مركز هلات، ودخولنا إلى أحد الصفوف التي تضم أطفالاً، ممن تتراوح أعمارهم بين 8 - 13 عام، ومحاولتنا التقاط صور لهم في الصف، فإن الفتيات سارعن للاختباء تحت المقاعد، بينما أدار بعض الأطفال الذكور وجوههم عنا، وآخرون قالوا "لا تصوروا الفتيات". وهذا دليل عما يصلهم من تعاليم وأفكار تنظيم داعش بواسطة أمهاتهم خلال اللقاء بهن[61].

أطفال داعش في مركز هلات، حيث يظهر فيها الفتيات يختبئن تحت المقاعد حين التقاط الصورة

الخاتمة

تعرضنا في هذا البحث لدراسة قضية أطفال داعش في مخيمات اللجوء ومراكز التأهيل والرعاية، وما تثير هذه القضية من مخاطر وإشكاليات اجتماعية وقانونية وسياسية. تناولنا بداية تواجد أطفال داعش مع أمهاتهم في مخيمات اللجوء والنزوح الداخلي، وما قد تشكل هذه المخيمات من بيئة مناسبة لنمو الفكر المتطرف، ومدى مساهمة مراكز التأهيل والرعاية من الحد أو التخفيف من مخاطر أطفال داعش. بعد ذلك انتقلنا إلى إبراز أهم مخاطر وإشكاليات قضية أطفال داعش الحالية والمستقبلية. وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات.

[61] مكرر.

أولاً: النتائج

- يُلاحظ أن مخيمي الهول وروج في شمال وشرق سوريا لهما طبيعة استثنائية، لا تشبه غيرهما من مخيمات اللجوء والنزوح الداخلي. حيث يجمع هذان المخيمان بين لاجئين عراقيين ونازحين سوريين الذين هربوا أصلاً من جرائم داعش وجماعات مسلحة أخرى من جهة، وعوائل داعش من نساء وأطفال، انتقلوا إلى مخيم الهول (وروج فيما بعد) بعد سقوط آخر معقل لتنظيم داعش الإرهابي في بلدة الباغوز من جهة أخرى. وهذه الطبيعة الخاصة يمكن أن تؤدي إلى إبعاد هذين المخيمين عن الطابع المدني والإنساني للمخيمات، وتقربه من ظاهرة "العسكرة"، نظراً لتواجد أشخاص فيه كانوا ولازالوا من أشد المؤمنين والملتزمين بفكر "خلافة داعش"، ويعملون بشتى الوسائل على غرس هذا الفكر المتطرف في رؤوس أطفالهم؛ إيماناً منهم أنها "باقية وتتمدد".
- نظراً لكبر حجمه، والعدد الهائل لقاطني مخيم الهول، ووقوعه في منطقة نائية تكثر فيها خلايا تنظيم داعش، وصعوبة الإدارة والسيطرة الأمنية عليه (خاصة قسم المهاجرات)، يشكل هذا المخيم بالذات بيئة مناسبة لنمو الفكر المتطرف الداعشي، وتمرير داعش لاستراتيجيته في إعداد جيش جديد من تركته (أشبال الخلافة).

قامت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا - وتخفيفاً للضغط على مخيم الهول- بنقل قسم من نساء داعش وأطفالهم إلى مخيم روج في أقصى شمال شرق سوريا. صحيح أن هذا المخيم الأخير يعتبر الأفضل نسبياً مقارنة مع مخيم الهول، سواءً من جهة الإدارة أو السيطرة الأمنية، ولكن تبقى هنالك نقاط ضعف أو ثغرات يمكن لتنظيم داعش ونسائه استغلالها لتمرير فكره المتطرف واستراتيجيته في إحياء "دولة الخلافة". وتتلخص هذه الثغرات على وجه الخصوص: بسهولة الاحتكاك بين نساء داعش وأطفالهن والعائلات العراقية والسورية وأطفالهم (في المدرسة، السوق المشترك...الخ)، وسهولة إيصال موبايل متصل بالإنترنت لنساء داعش.

- انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الطفولة (خاصة اتفاقية جنيف)، وتطبيقاً لقانونها الخاص بحقوق الطفل رقم 7 لعام 2022، قامت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بنقل عدد من أطفال داعش من مخيمي الهول وروج وممن يتجاوز أعمارهم 12 عاماً، إلى مراكز (هوري وأوركيش) أُنشئت خصيصاً لتأهيلهم ورعايتهم. ولكن يؤخذ

على هذه المركز حاجتها إلى خبرات متخصصة في مجالات الدعم النفسي والصحة العقلية والتربية والتعليم، وحاجتها لتضافر عدة جهود محلية ودولية (منظمات والمجتمع الدولي). ويبدو أن نقل الطفل بعد تجاوزه لسن 12 عاماً لمراكز التأهيل والرعاية يعتبر متأخر جداً، لأن ما يتم غرسه في عقل الطفل من أفكار متطرفة وتعاليم داعش الإرهابي عن طريق أمه في المخيم تصعب فيما بعد إزالة هذه الأفكار من رأسه من خلال برامج التأهيل والرعاية.

كما إن إنشاء مركز هلات من قبل التحالف الدولي لمحاربة داعش، وتحت إشراف هيئة المرأة، لا يحقق الهدف المنشود من إنشائه، لأن ما يتعلمه الطفل صباحاً في هذا المركز تمحوه أمه المتطرفة في المساء، خلال لقائه بها بعد الانتهاء من دوامه اليومي في المركز.

- تركة داعش لا تقل أهمية وخطورة عن تنظيم داعش نفسه، وكما أحتاج العالم إلى تشكيل تحالف دولي لمحاربة تنظيم داعش والقضاء عليه عسكرياً وجغرافياً، فإن قضية الأطفال كذلك تحتاج إلى تضافر جهود عدة جهات محلية ودولية لإيجاد حلول جذرية ومستدامة لها، ليس فقط حماية للمنطقة وشعوبها، إنما لشعوب العالم أجمع حالياً ومستقبلاً. حيث أن بقاء أطفال داعش لفترة طويلة في المخيمات ومراكز التأهيل والرعاية يثير الكثير من المخاطر والإشكاليات المختلفة. ويساعد تنظيم داعش على تمرير استراتيجيته في إحياء جيشه الجديد من الأطفال، كما يزيد من تعرض الأطفال للانتهاكات بحقهم كالاستغلال الجنسي والتلقين الأيديولوجي وغرس المفاهيم المتطرفة بعقولهم، وسهولة تجنيده مستقبلاً. وهذه المخاطر والإشكاليات التي تحيط بالأطفال تتحمل مسؤوليتها بلدانهم الأصلية وحكوماتهم، وخاصة الدول العربية التي تتحاشى استعادة رعاياها من عوائل داعش.
- التحديات التي تقف أمام استعادة الدول لرعاياها، هي كثيرة وأهمها عدم الاعتراف السياسي بالإدارة الذاتية وتفادي دولٍ - خاصة العربية - التعامل المباشر مع الإدارة الذاتية.

ثانياً: التوصيات

- العمل على الحفاظ على الطابع المدني والإنساني لمخيم الهول، وإخراج عوائل داعش من بين اللاجئين العراقيين والنازحين السوريين، وتفكيك قسم "المهاجرات"، وذلك بنقلهم إلى

مركز إيواء خاص بهم، وفقاً للمعايير الدولية، يساعد في السيطرة الإدارية والأمنية عليه، ويحد من مخاطر نساء وأطفال داعش. كما يجب العمل على سد الثغرات في مخيم روج، والتي يستفيد منها تنظيم داعش، وذلك بتأسيس مدرسة خاصة بأطفال داعش، وسوق تجاري خاص بعوائل التنظيم، لمنع احتكاك أطفال داعش بالأطفال العراقيين والسوريين، والفصل بين عائلات داعش والعائلات المدنية العراقية اللاجئة والسورية النازحة.

- نقل الأطفال من مخيمي الهول وروج إلى مراكز التأهيل والرعاية اعتباراً من سن السادسة، لإبعادهم في وقت مبكر عن الأم المتطرفة، ولتسهيل عملية تأهيلهم ورعايتهم ودمجهم في المجتمع الطبيعي. ورفد مراكز التأهيل والرعاية بالخبرات اللازمة المتخصصة في مجالات الدعم النفسي والصحة العقلية والتربية والتعليم. وإعداد برامج تأهيلية متطورة مشتركة بين عدة جهات محلية ودولية تعنى بحقوق وحماية الأطفال.
- الدعوة الحثيثة والمستمرة للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه قضية أطفال داعش، ودولهم الأصلية في استعادة رعاياها من نساء وأطفال داعش.
- إضافةً إلى ذلك، يمكن أن يعزز الاعتراف السياسي بالإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا من موقعها في إثارة قضية أطفال داعش إقليمياً ودولياً، ويساهم في إعادة هؤلاء الأطفال إلى دولهم الأصلية.

الفصـل الثاني

قضايا راهنة

الانفتاح العربي على دمشق..

محاولة تطبيع أم "دبلوماسية الكوارث"

لزكين إبراهيم – باحث في مركز الفرات للدراسات

تعتبر الكثير من وسائل الإعلام الغربية - وحتى العربية - الحراك والانفتاح العربي والدولي، ما بعد الزلزال تجاه سوريا، على أنه يقع في نطاق ما يسمى بـ "دبلوماسية الكوارث والأزمات" في العلاقات الدولية، وهو شكل من أشكال الدبلوماسية المرنة والناعمة، لها أدواتها الخاصة، وتتيح للفاعلين الدوليين إبداء التضامن مع بعضهم البعض؛ للتخفيف من تداعيات الكوارث الكبيرة، عبر تقديم المساعدة، التي تصل إلى حد المشاركة المباشرة في إدارة الكارثة. ويفتح هذا الأمر - نظرياً على الأقل - المجال أمام تحييد الحسابات السياسية للقوى المختلفة، والتركيز - بدرجة أكبر - على الجانب الإنساني.

ويبدو أن كارثة الزلزال فرضت على غالبية الدول العربية إبداء الانفتاح أو التقرب من سوريا، باعتبار أن "دبلوماسية الكوارث" باتت عرفاً دولياً، وترفع الحرج عن الدول العربية المختلفة سياسياً مع حكومة دمشق. لذا، فإن الحراك والانفتاح العربي الإغاثي والدبلوماسي جاء كواجب إنساني وأخلاقي مفروض على تلك الدول تجاه سوريا، والأمر ليس بالضرورة متعلق برغبةٍ جادةٍ لدى تلك الدول في التطبيع مع دمشق.

ولكن، هذا الحراك أعاد السؤال عما إذا كانت هذه الاستجابة مدخلاً ملائماً لعودة الاتصالات العربية مع دمشق إلى الواجهة مرة أخرى، في ظل ممانعة أمريكية وغربية تبدو مُتصلّبة في مجملها حتى الآن؟ وما هي فرص العودة السورية إلى محيطها العربي؟ وما تداعيات أي تقارب عربي مع دمشق على المعارضة السورية المدعومة من تركيا، وكذلك على مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرقي سوريا؟

انفتاح عربي واعتراض أمريكي-غربي

يبدو أن الحراك الأخير صوب دمشق، بات كصراع بين موقفين مُتعارضين: الأول، يدعو إلى رفض التعامل مع النظام السوري مهما كانت الأسباب، وهذا الموقف تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض القوى الغربية الأخرى مثل فرنسا. والثاني، يُطالب بالتعاطي مع الواقع السوري بناءً على مقاربات جديدة، تُعطي الأولوية لإعادة تموضع الدول العربية في الملف السوري، بعد أن هيمنت نفوذ إيران وتركيا على الملف، مستفيدين من وقوف العرب على الحياد. ويقود هذا الاتجاه العديد من الدول العربية، كالإمارات ومصر وحتى بعض الدول الأوروبية.

بالنظر إلى هذه المواقف، والمتغيّرات التي أفرزها الزلزال، وفتحه لأبواب الحراك العربي صوب دمشق، يمكننا استنتاج بعض الأسباب والأهداف التي دفعت لهذا الانفتاح العربي. بالإضافة إلى البحث عن القواسم المشتركة بين مصالح تلك الأطراف فيما يخص الملف السوري.

أولاً- أسباب وأهداف الانفتاح المصري وبعض الدول العربية

تشي زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى العاصمة السورية دمشق، والتي تُعتبر المرة الأولى التي يزور فيها وزير مصري سوريا منذ أواخر عام 2011، حين جمّدت الجامعة العربية عضوية النظام السوري فيها، بسبب رفضه التعاطي مع الجهود العربية لتطويق الأزمة، أن هناك توجهاً جديداً لدى الحكومة المصرية تجاه النظام السوري، الذي يحاول الاستفادة من التعاطف العربي إثر الزلزال، لتحقيق مكاسب سياسية تعيد تعويمه في المحيط العربي. إلّا أن شكري أكد خلال مؤتمر صحافي عقده مع وزير خارجية النظام فيصل المقداد، أن زيارته إلى دمشق "إنسانية في المقام الأول، وللتضامن مع شعب سوريا بمواجهة آثار الزلزال". وأضاف شكري: "في هذه المحن نتعامل من أرضية ما يربطنا من أواصر إنسانية وهذا ما نركز عليه حالياً".

من الواضح، أن تركيز مصر على الطابع الإنساني لجولة وزير خارجيتها، يهدف إلى عدم منح تفسيرات سياسية حرجة لتحركاتها الجديدة، قبل أن تتمكن من تهيئة الأجواء مع حلفاء إقليميين ودوليين، ومع بعض الدول المتدخلة في الشأن السوري؛ كتركيا وقطر. فقد يمثل انفتاح القاهرة على دمشق حالياً إزعاجا متفاوتاً للحلفاء الغربيين وبعض الدول الخليجية، وقد يوحي الانفتاح بتغيير في التوجهات الإقليمية لمصر، وهذا

لـن يكـون سـهلاً بالنسـبة لمصـر، التـي تعـاني مـن أزمـة اقتصـادية خانقـة، وتتلقـى الـدعم المـالي والاقتصـادي مـن الـدول الخليجيـة، وعلـى رأسـها السـعودية، ومـؤخراً مـن قطـر، بعـد التصـالح بـين البلـدين. لـذا، لا يمكـن لمصـر اتخـاذ قـرار التطبيـع مـع دمشـق بـدون أخـذ مواقـف الـدول الخليجيـة بعـين الاعتبـار، خاصـة أن مصـر نفسـها وقفـت فـي وجـه محـاولات دول عربيـة عـدة - خـلال السـنوات الماضـية - لإعـادة النظـام السـوري إلـى مقعـده فـي الجامعة العربية، في تناسق مع مواقف السعودية وقطر.

ولكن، كـان الملاحـظ أنـه رغـم رفـض مصـر عـودة دمشـق للجامعـة العربيـة، إلّا أن حكومـة "السيسي" لم تغلق الباب كاملاً أمـام النظـام السـوري، حيث أبقت علـى تنسيق أمنـي معـه، كشفت عنه زيارة قام بها رئيس مكتب "الأمن الوطني" التـابع للنظـام، اللـواء علـي مملوك، إلـى القـاهرة عـام 2018، بـدعوة من رئـيس جهـاز المخـابرات المصـرية، عبـاس كامـل. ويعـود السـبب لوجـود قواسم مشتركة عديدة بين النظـامين المصـري والسـوري، فكلاهمـا ينحـدران من خلفيـة الأنظمـة القوموية العروبيـة، ويُعتبـران من الأنظمـة العسـكرية الانقلابيـة، التـي وصـلت إلـى السـلطة بـالقوة العسكرية. بالإضـافة إلـى العـداء التـاريخي بـين هـذه الأنظمـة وجماعـة الإخـوان المسـلمين، والـدول التـي تـدعم الإخـوان، وهـذا يعنـي أن رفـض مصـر السـابق لعـودة النظـام السـوري لجامعـة الـدول العربيـة، كـان نابعـاً مـن رغبتـه فـي عـدم الخـروج عـن الإجمـاع العربـي ومـواقفهم حيـال النظـام السوري المدعوم من إيران، إلّا أن مصر ما كانت لتبدي انفتاحاً في الوقت الحالي على دمشق؛ لـو لـم تسـبقها بانفتـاح علـى كـل مـن تركيـا وقطـر، ومرونـة فـي التعـاطي العربـي مـع النظـام السـوري وخاصـة من قبل الإمارات، وهـذا ما كان واضحاً من خلال زيـارة رئيس وزراء مصـر، مصـطفى مدبولي لقطر، بالتزامن مع زيارة وزير خارجيـة مصـر لدمشـق وتركيـا. فمصـر تحـاول عبـر هـذه التحركات الأخيرة الاستفادة من رغبة تركيا وقطر في التطبيع مع القاهرة، لتحقيق هدفين: الأول، إضعاف تنظيم الإخوان، عبر دفع تركيا وقطر إلى التخلي عن دعم إخوان مصـر. والثـاني، إعـادة نفوذه إلى سوريا عن طريق النظام. ما يعني أن حكومة مصر لا تزال تفضّل بقاء النظـام السـوري القائم، لأن سقوطه قد يفتح الباب أمام الإسلاميين للصعود إلى السلطة.

ومـا يؤكـد مـا ذهبنـا إليـه، هـو التواصـل مـن قِبـل الـرئيس المصـري "عبـد الفتـاح السيسـي" مـع الأسد، وإرساله كمية كبيرة من المساعدات للمنكوبين السوريين عن طريق النظـام، وهـذا مؤشـر بأنه، إضافة إلى مشاركة القاهرة دمشق خصومتها مع "الإخوان المسلمين"، لدى السيسـي هـاجس

الحفاظ على هيكل الدولة والجيش في سوريا، الذي يعتبره جزءاً من "الأمن القومي العربي" كائناً من كان الحاكم في سوريا.

وبالتالي، فإن مصر - حتى وإن لم يكن هدفها الراهن هو تطبيع العلاقات مع دمشق - تحاول على الأقل منح النظام السوري متنفساً سياسياً جديداً لإطالة عمره، لحين التوصل إلى حل سياسي.

أما بالنسبة لباقي الدول العربية، فإنه – و"بدوافع إنسانية"- وصل إلى دمشق بتاريخ 26 فبراير/شباط 2023 وفد برلماني عربي، يضم رئيس الاتحاد البرلماني العربي محمد الحلبوسي، ورؤساء مجلس النواب في مصر، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، وفلسطين، وليبيا، بالإضافة إلى رؤساء وفود سلطنة عُمان ولبنان، والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي. ويبدو أن ما شجع الدول العربية - بشكل عام - على هذا الانفتاح الواسع صوب دمشق (ماعدا استغلال فرصة "دبلوماسية الكوارث") هو أن الظروف الدولية وموازين القوى اختلفت بعد الحرب الأوكرانية - الروسية، وخاصة بالنسبة لطهران، التي تقدم الدعم بشكلٍ قوي للنظام السوري، مع احتدام مشكلاتها الداخلية والخارجية، ما يمنح الفرصة لتغيراتٍ جديدةٍ، مع وجود إدراك بأن دوافع القطيعة مع دمشق خدمت قوى أخرى أكثر من محافظتها على المصالح العربية. وهذا ما بدا واضحاً من خلال المرونة ما بعد الزلزال، ويبدو أنه جاء بهدف المزاودة على إيران، التي تقول بأنها "الجهة الوحيدة التي تدافع عن دمشق".

ومع ذلك، فإن الانفتاح العربي على دمشق - في الوقت الراهن - لا يهدف بالضرورة إلى إبعاد النظام السوري عن إيران، بقدر ما هو إعادة تثبيت الوجود العربي في سوريا، لمزاحمة الوجود الإيراني، لتيقن الدول العربية أنه لم يعد بالإمكان قطع العلاقات بين النظام السوري وإيران؛ بسبب هيمنة الأخيرة على كافة مفاصل السلطة في سوريا. وهذا ما يمكن ملاحظته من الموقف السعودي الذي عبّر عنه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود في 19 يناير/ كانون الثاني 2023، في جلسة حوارية على هامش مؤتمر "ميونيخ" للأمن، حين قال إنه: "لا جدوى من عزل سوريا، في ظل غياب سبيل لتحقيق "الأهداف القصوى" من أجل حل سياسي". وهذا مؤشر على أن الدول العربية باتت بحاجة إلى معالجة مشكلة اللاجئين السوريين في دول الجوار ومعاناة المدنيين، ومشكلة تحوّل سوريا إلى بؤرة لتصنيع وتهريب المخدرات صوب الدول العربية، وخاصة صوب الأردن ولبنان والسعودية.

لذا، تجد الدول العربية ضرورة في العودة إلى دمشق للتنسيق معها، في محاولة لإيجاد حلول، أو التخفيف من عواقب مسألة اللاجئين، وتهريب المخدرات.

وفي نفس السياق، تتخوف بعض الدول العربية والخليجية من مساعي تركيا إلى التطبيع مع دمشق بوساطة روسيا وبإشراف إيراني، لأنها ترى أن الصراع الجيوسياسي الدولي الدائر بين القوى الكبرى سيكون طويل الأمد. وبحسب الرؤية العربية، فإن تلك الأطراف "لا تضع وزناً لمصالح الدول العربية"، فجميع اللاعبين لهم نفوذ وتدخلات في الساحة السورية باستثناء العرب، الذين يَبدون خارج اللعبة، ودورهم ينحصر فقط في حصد النتائج السلبية للصراع السوري والتنافس الدولي. وبالتالي، باتت تلك الدول ترى أن بقاء العرب خارج "الحلبة السورية" سيضعهم أمام ثلاث خيارات كلها سلبية بالنسبة لهم، وهي:

1- إعطاء إيران الفرصة لتُكرِّس نفسه في مستقبل سوريا دون أي مقاومة عربية، وانتظار تحوّل سوريا إلى محميّة إيرانية بالكامل، بحيث يُصبح من المستحيل تغيير هذا الوضع، الذي سيتحوّل بالتبعية إلى نقطة ضعف مهمة للنظام والأمن العربيين.

2- الاستمرار في هذا الوضع، يعني ترسيخ حالة الاحتلال والانقسام في سوريا، مما يؤدي إلى خلخلة البناء العربي، ورفع مناسيب الخطر بداخله.

3- خروج سوريا نهائياً من الحسابات العربية، وتركها للمشاريع الخارجية تقرّر مصيرها. وهذا المسار من الممكن أن يكون له عواقب كبيرة على الأمن العربي.

ثانياً- الموقف الأمريكي والأوروبي من الانفتاح العربي

صحيح أن أميركا والدول الغربية أبدت مرونة في التعاطي العربي مع الوضع الإنساني في سوريا، عبر فتح خطوط إيصال المساعدات والإغاثة إلى منكوبي الزلزال، إلّا أن مواقفها السياسية حيال الانفتاح أو التطبيع العربي مع دمشق كانت صارمة وواضحة. حيث أفادت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان بتاريخ 6 مارس/آذار 2023، بأنه بينما تقدم الولايات المتحدة والعالم مساعدات للشعب السوري في أعقاب زلزال الشهر الماضي «نتذكر أن معاناته الإنسانية سبقت هذه الكارثة الطبيعية بوقت طويل»، مضيفة أن هذا الشهر يصادف الذكرى السنوية الـ 12 للحرب التي «ارتكب خلالها نظام الأسد فظائع لا حصر لها؛ بعضها يرقى إلى جرائم الحرب

والجرائم ضد الإنسانية». وفي نفس السياق، شدّد السيناتور الجمهوري، والعضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي، جيم ريش، على أن "كارثة الزلزال لن تمحو جرائم بشار الأسد بحق الشعب السوري"، وقال: "يجب منع إعادة تأهيل النظام، أو إعادته إلى الجامعة العربية".

فيما لوح السيناتور بورقة العقوبات في حال قرر أي طرف عربي التطبيع مع النظام، ورأى ريش "أن الموجة الأخيرة من التواصل مع نظام الأسد لن تفيد الشركاء العرب، ولن يكون من شأنها إلا فتح الباب لعقوبات أميركية محتملة".

أما أوروبياً، أكدت دائرة العمل الخارجي الأوروبي في الاتحاد الأوروبي، عقب اجتماع لها في 17 يناير/كانون الثاني 2023، في العاصمة البلجيكية بروكسل، على "اللاءات الثلاث"، بما يخص الأزمة، وهي: لا للتطبيع، لا لإعادة الإعمار، لا لرفع العقوبات عن النظام، ما لم يسر بشكل فعّال في الحل السياسي.

ويأتي الموقف الأوروبي الموحد، مدفوعاً برفضه المسبق للتقارب التركي أيضاً مع النظام السوري، والتي تتوسط فيها روسيا. ويتماهى موقف الاتحاد الأوروبي – تماماً - مع الموقف الأميركي الرافض بشدة لأي انفتاح أو تقارب مع نظام بشار الأسد، سواء من الجانب التركي أو من الدول العربية.

لذا، لا يمكن أن ينتج الحراك السياسي العربي حلولاً في سوريا؛ نظراً لخضوع موقف دمشق للقرار الإيراني، التي دخلت مرحلة جديدة من المواجهة مع الغرب بتورطها في حرب أوكرانيا، سواء عبر تزويدها موسكو بطائرات مسيّرة (بحسب الاتهام الأوكراني والأميركي لها)، أو عبر ما جرى تسريبه عن اتفاق روسي - إيراني لبناء مصنع للمسيّرات في روسيا، وهي تطورات تزيد من الاستقطاب الإقليمي بحيث يتعذر سعي بعض الدول العربية إلى اجتذاب دمشق صوب المحيط العربي.

ثالثاً- الانفتاح العربي على دمشق يُخيف الائتلاف السوري المعارض

إن الانفتاح العربي -وخاصة المصري- أثار مخاوف الائتلاف السوري المعارض المدعوم من تركيا. ومن المفارقات التي أظهره الانفتاح، أن الائتلاف الذي التزم الصمت، وحاول إيجاد مبررات للاستدارة التركية نحو دمشق، وإعلانه المُضيّ في التطبيع معه، سارع لإصدار بيان

يرفض فيه التقارب العربي مع دمشق، رغم أنه جاء في إطار الملف الإنساني والإغاثي، ووصف "الائتلاف" ما تفعله بعض الدول العربية تجاه التطبيع مع النظام بـ "التصرف الخاطئ"، مؤكداً "أن أي مساعٍ لإعادة تدوير النظام تعد قبولاً بجرائمه"، فيما لم يصف الائتلاف التطبيع التركي مع دمشق بأنه "قبول بجرائمه".

لا شك أن هذا الموقف من قبل "الائتلاف" يأتي من مخاوفه بأن ينجح الأسد - ولو جزئياً - في استغلال الزلزال، لإعادة ترسيخ مكانته كمحاور شرعي بالنسبة للدول العربية. ويبدو أن الأسد هو الآخر يدرك أن إعادة بناء العلاقات مع المزيد من العواصم العربية ليست هي غايته، بل ما يهمه هو عودته إلى جامعة الدول العربية ليلحق بذلك ضربة قاصمة في ظهر المعارضة السورية المدعومة من تركيا. خاصةً بعد تراجع الاهتمام العربي بالمعارضة، بعد تحول "الائتلاف" إلى الحضن التركي والقطري وهيمنة الإخوان على الائتلاف، وتحويل تركيا وقطر الفصائل السورية المسلحة إلى "مرتزقة"، استخدمت بعضهم ضد مصالح الدول العربية كما في ليبيا المجاورة لمصر، ما اعتبره الأخير تهديداً تركياً لأمنها القومي، وأدت إلى تخلي مصر عن دعم المعارضة السورية.

وبالتالي، فإن عودة مصر والدول العربية للتعامل مع حكومة دمشق، واعتباره ممثلاً رسمياً لسوريا، يعني - بشكل تلقائي - إسقاط الشرعية عن "الائتلاف".

التقييم

إن الانفتاح المتواصل لعواصم عربية على دمشق، سواءً قبل الزلزال أو بَعده، يُواجه معوّقات عديدة واختبارات صعبة، أبرزها الموقف الأميركي الرافض لهذا التطبيع، والتهديد بالعقوبات الأميركية أحادية الجانب المفروضة على سوريا.

حيث أن أبرز ما استفاد النظام منه على خلفية "دبلوماسية الكوارث" هو حصوله على كميات كبيرة من المساعدات الإغاثية من الدول العربية، وعودة "الأسد" إلى الواجهة السياسية، وبروزه كممثل شرعي لسوريا -عربياً- نتيجة إرسال غالبية الدول العربي المساعدات إلى سوريا عن طريقه، وتقديمها التعازي لـ "الأسد" في ضحايا الزلزال.

ولكن في المحصلة، من المستبعد أن يصل هذا الانفتاح على دمشق لمستوى عودة التطبيع العربي مع سوريا في وضعها الراهن، إنما ستحاول تلك الدول دفع دمشق نحو مسار الحل

السياسي، فالتقارب العربي مع الأسد هو تقارب مرحلي وليس استراتيجي، لأن الكل بات مدركاً أنه لا يمكن أن يكون للأسد مكان في مستقبل سوريا.

الانتخابات التركية.. قراءة تحليلية

مركز الفرات للدراسات

وُصِفت الانتخابات العامة في تركيا للعام الحالي 2023، على أنها من أهم الانتخابات التي مرّت بها الجمهورية التركية منذ نشأتها. لذلك، أخذت حيّزاً واسعاً من الاهتمام الإقليمي والدولي، لدرجة تشابه حجم الاهتمام بها بالانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد يعود هذا لأسباب عدة، تتعلق بموقع تركيا السياسي في الأحداث الإقليمية والدولية السائدة، وتأثيرها في مجريات الأحداث، والذي أثار جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية، خاصة بعد موجة التغيير التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011، والتي أظهرت نشاطاً كبيراً للدبلوماسية التركية في جميع بؤر الصراع والتوتر، بدءاً من تونس، وصولاً إلى سوريا، والتي كانت لها الحصة الأكبر من التدخل التركي العسكري والسياسي.

هذا، إلى جانب دورها في الصراع الغربي الروسي، والذي أُعتبِرَ من أكثر الأدوار إثارةً للجدل، بسبب ضبابية الموقف التركي، والمناقض للتوجه السياسي لمجموعة حلف شمال الأطلسي. فضلاً عن التطور غير الطبيعي الذي طرأ على العلاقة التركية الروسية، والذي أوصل بالتعاون السياسي والعسكري والاقتصادي بين الجانبين إلى أعلى المستويات، بما فيه المجال النووي، مما أظهر تركيا على أنها القوة الأكثر فعالية في صنع القرار الدولي والإقليمي، وهذا ما جعل منها موقع تعقب ومتابعة لغالبية الأوساط العالمية.

وجه الاختلاف بين النظام الحاكم والمعارضة

في العملية الانتخابية، التي جرت في 14مايو/أيار الجاري، وقبلها في فترة الدعاية الانتخابية بين الأحزاب والتحالفات السياسية، تركزت الأنظار حول مفصلية المرحلة بالنسبة لتركيا. وبالتالي، تأثيرها على محيطها الدولي والإقليمي، من حيث شكل العلاقة، وطبيعة توجهها السياسي، في ظل المتغيرات السياسية الجارية على الساحتين الدولية والإقليمية، اعتماداً على التعارض الظاهر بين المعارضة التركية وحزب العدالة والتنمية، الذي يحكم تركيا منذ عقدين من الزمن، سيما مسألة شكل الحكم الإسلامي

والمحافظ، والساعي إلى "العثمانية الجديدة"، والنظام القومي العلماني الذي تأسست عليه الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وحزبه (الشعب الجمهوري)، والذي يترأسه الآن المرشح الرئاسي كمال كليجدار أوغلو، وتصوير المشهد من كلا الجانبين على أنه تصحيح لمسار الجمهورية التركية من منظورين مختلفين.

في واقع الأمر، كشفت مجريات العملية الانتخابية عن الكثير من المؤشرات غير المعلنة للسياسة الخارجية والداخلية لتركيا، ومنها صعود طرف ثالث في ظل التنافس الشديد بين الطرفين الرئيسيين (المعارضة، والنظام)، وهو الطرف القومي التركي المتطرّف، والذي استطاع قسم منه أن ينتزع صفة "صانع الملوك" من الحزب الكردي، حزب الشعوب الديمقراطي، ويحدد موقفه من المرشحين المتنافسين بناءً على من يعادي القضية الكردية أكثر في المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وهذا ما صرح به - بشكل مباشر- سنان أوغان، المرشح عن "تحالف الأجداد"، ذو الطابع القومي المتشدد، في أحد تصريحاته الإعلامية عقب انتهاء الانتخابات مباشرةً.

عملية توزيع الأدوار داخل الكتل الانتخابية وانعكاسها على النتائج

إلى جانب ما ذكرناه سابقاً، كان هناك جانب مخفي -أيضاً- للعملية الانتخابية، والذي يتعلق بشكل ومضمون التحالفات، حيث – ولأول مرة - نجد توزيع واضح لأدوار الحركة القومية المتطرفة، وحزب العدالة والتنمية في الكتل المنافسة.

ولكن قبل الخوض في عملية توزيع تلك الأدوار، من المهم تعريف حزب الحركة القومية التركية المتطرف بشكله الحزبي والفكري:

هذا النموذج من القومية التركية يهدف إلى إنشاء نظام أناضولي تركي مهيمن، منسوج بـ"التركياتية" الخالصة النقية، لا يقبل بأي عناصر إثنية في خارطتها السياسية، وغالباً كانت نشاطاته توازي الفكر "النازي الهتلري". وهو امتداد غير معلن لجمعية "الاتحاد والترقي" وحزب الشعب الجمهوري.

تحول هذا النموذج إلى حزب، بمبادرة من ألب أرسلان "توركيش" عام 1969، حيث تزعم الحزب "دولت بهجلي" بعد وفاة مؤسسها توركيش.

للحزب جناح عسكري، ونفوذ قوي في الجيش ومجلس الأمن القومي التركي، فضلاً عن قيادته لتنظيم "الذئاب الرمادية" الشبابي المتطرف، والذي قام بتنفيذ المئات من العمليات الإرهابية ضد الحركات اليسارية والكرد في الداخل التركي وخارجه.

هذا الحزب منفتح على الإسلام السياسي، لكن بشرط أن يكون بقيادة تركية دون غيرها، لذا تحالفَ مع حزب العدالة والتنمية. وفي الوقت الذي يعرّف الحزب فيه عن نفسه بأنه ينتمي إلى المعسكر المحافظ، فإن الغرب يصفونه بأنه أقرب للتوجهات "القومية المتطرفة".

بالعودة إلى عملية توزيع الأدوار في الانتخابات العامة الأخيرة، فقد لوحظ أن هذا الحزب أو الحركة، وعلى خلاف المعتاد، كان له تواجد في غالبية الكتل الانتخابية، إن لم نقل جميعها، وهذا التواجد أو التوزع إن قلنا بأنه نابع من اختلاف سياسي، فأنه لن يكون بطبيعة الحال اختلاف فكري وإيديولوجي، قد يتعلق بعضه بالتوجهات السياسية للكتلتين الرئيسيتين، كمسألة اللاجئين السوريين وغيرهم، وشكل العلاقة مع المحيطين الدولي والإقليمي لتركيا، ولكن فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، فيبدو أن التوجهات الإيديولوجية تكون هي الحاسمة في العملية الانتخابية.

هناك تساؤلات ودلالات شبه واضحة في شكل التحالفات الانتخابية، خاصة داخل الكتلتين الرئيسيتين، والتي توحي بمسألة توزيع الأدوار، بهدف إبقاء تركيا على نظامها الحالي، ذي التوجه القومي الإسلامي المتطرفين.

بالنظر إلى تشكيلة "تحالف الأمة" ذات الاتجاه الكمالي، نجد أنها نسخة مطابقة لـ"تحالف الشعب" الذي يقوده حزب العدالة والتنمية، خاصة من الجانب الإيديولوجي، وهذا ما أدى إلى ضعف وتشتت في هيكلية هذا التحالف، ففي نهاية المطاف يعود الابن لوالديه (حزب الحركة القومية – العدالة والتنمية)، فضلاً عن أنه من الصعب تغيير التوجه الفكري للقاعدة الشعبية في حالات التباعد السياسي، وهذا يعني أن الأحزاب الموجودة في كتلة "تحالف الأمة"، كـ (حزب الجيد) الذي تقوده ميرال أكشينار ذات الجذور القومية المتطرفة، والتي شاركت في تأسيس حزب العدالة والتنمية، وحزب السعادة المنحدر من حركة الفكر القومي "مللي غوروش"، بقيادة "تمل كاراملا أوغلو"، وحزب المستقبل بقيادة أحمد داوود أوغلو، والذي يُعتبر منظر العدالة والتنمية ومشروع "العثمانية الجديدة"، أو حزب علي بابا جان (الديمقراطية والتقدم). هذه الأحزاب وقياداتها، ربما لن يكون لهم إمكانية كافية لتوجيه ناخبيهم باتجاهات مختلفة عن توجهاتهم

الفكرية، هذا إذا سلمنا بالأمر أن القادة أنفسهم مقتنعون بموقعهم السياسي، مما يؤدي إلى ظهور حالة من الضعف وعدم التماسك في صفوف "الطاولة السداسية"، وكان هذا واضحاً عقب نتائج المرحلة الأولى للانتخابات، وإقالة حزب الشعب الجمهوري أهم الأشخاص الفاعلين في إدارة الحملة الانتخابية، وهم: أنورسال أديجوزال، نائب رئيس مجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات، ومديري الحملة الانتخابية، أكان عبد الله، وعلي كرميتشي. طبعاً الأسباب المعلنة للإقالة، كانت بسبب الانتقادات التي وجهت لهم من قبل أنصار حزب الشعب الجمهوري، ولكن من غير المستبعد أن يكون هناك صفقات تواطئ تتعلق بأمور تقنية وإعلامية وإدارة مراقبة صناديق الاقتراع، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات الأولية للنتائج، والتي أظهرت تفوق تحالف الشعب بنسب كبيرة، عكس التوقعات والاستطلاعات التي سبقت العملية الانتخابية، سيما وأن هناك الكثير من الشكوك حول نزاهة اللجنة العليا للانتخابات، والحديث عن عمليات تزوير وتلاعب بالأرقام، وعدم قدرة "تحالف الأمة" الحفاظ على صناديقهم الانتخابية، وبقاء أكثر من 20 ألف صندوق دون رقابة حقيقية، الأمر الذي أتاح للطرف الآخر سرقتها والتلاعب بها.

السبب الآخر الذي أضعف من موقف تحالف الأمة، بالأخص حزب الشعب الجمهوري، هو اختيارهم الخاطئ للمرشح الرئاسي كمال كليجدار أوغلو، المنحدر من أصول كردية علوية، وما زاد الطين بِلّة أنه أعلن عن ذلك خلال الحملة الانتخابية، ليعطي بذلك فرصة كبيرة لـ"تحالف الشعب" باستغلال ذلك واتهامه بالمذهبية، فضلاً عن عدم امتلاكه لـ"كاريزما" قوية تمكنه من التفوق على منافسيه، إلى جانب افتقاره لتمثيل غالبية الشرائح التركية، خاصةً بعد قرار حزب الشعوب الديمقراطي بدعمه، وعدم طرح مرشح من قبلهم.

فتح الله غولن الغائب الحاضر

إن غياب (حركة خدمة) التي يتزعمها فتح الله غولن، المتهم بالوقوف وراء "محاولة الانقلاب الفاشلة 2016"، عن عملية الانتخابات الأخيرة، كان محل استغراب، وعلى خلاف المعتاد، فقد ظهر نوع من توزيع للأدوار بين الأطراف السياسية، وقد ذكرنا بعض مؤشراتها، ولكن ظلت هذه الحركة بمعزل عن كل ذلك، أي لم يظهر لها أي موقف سياسي متعلق بالعملية الانتخابية، باستثناء تغريدة المرشح الرئاسي المنسحب محرم إينجه رئيس حزب "البلد" واتهامه لأنصار الحركة بالوقوف وراء الفضائح التي تعرض لها في مواقع السوشيال ميديا.

رغم طبيعة هذه الحركة البعيدة عن التحزب، ألا أنها - وبخلاف ما تدعيه بأنها ليست حركة سياسية، إنما هي حركة إسلامية اجتماعية، ناشطة في المجالات المدنية والتعليمية والتنموية - كان دورها و تأثيرها واضحاً في عملية صناعة القرار السياسي، سيما دورها الكبير في صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002، بحكم نفوذها القوي داخل مؤسسات الدولة، وامتلاكها لعدد كبير من المؤيدين داخل وخارج البلاد.

من غير الممكن تصور حيادية هذه الحركة في الانتخابات الأخيرة، وما يدعم هذا الرأي هي نسبة المشاركة التي أعلنت عنها اللجنة العليا للانتخابات، والتي تجاوزت الـ 88%، وهي أعلى نسبة مشاركة قياساً بسابقاتها، وهذا مؤشر واضح لاتباع الحركة سياسة الظل المعتادة، ليبقى السؤال الأهم، أين ذهبت أصوات مؤيدي الحركة؟ وفق المعطيات، لم يتم ذكر اسم الحركة وزعيمها فتح الله غولن في الحملة الانتخابية من قبل المنافسين، خاصة أردوغان الذي لم يترك مناسبة إلا وتوعد بها فتح الله غولن، سيما بعد عام 2016 على خلفية اتهامه بالوقوف وراء محاولة الانقلاب، ولكن تحديداً في مرحلة الدعاية الانتخابية خفض من وتيرة عدائه للحركة وزعيمها، وهذا يدل على إمكانية أن يكون قد جرى تواصل وتسوية بين الجانبين، قد نرى نتائجها بعد إتمام المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وبالتالي يضعنا أمام أسئلة أخرى تتعلق بالموقف الأمريكي، من التقارب المحتمل، بحكم العلاقة المتينة بين غولن وواشنطن، ومدى تأثير الأخيرة على توجهات غولن السياسية، فضلاً عن الموقف الغربي الحقيقي من حكومة العدالة والتنمية، إن كان ضد، أو مع استمرارية حكمها.

حزب الشعوب الديمقراطي والحسابات الخاطئة

في ظل تعرض حزب الشعوب الديمقراطي للملاحقات القضائية من قِبل حكومة العدالة وحزب الحركة القومية، وحملات الاعتقال الواسعة التي طالت قيادات الحزب، بدءاً من رئيس الحزب ووصولاً إلى البرلمانيين ورؤساء البلديات، إلى جانب سحب الدعم المالي المستحق، توجه الحزب نحو حساباتٍ خاطئةٍ، كقرار المشاركة باسم (حزب اليسار الأخضر) ذي الطابع اليساري، ومن ثم التوجه نحو تشكيل تحالف - أيضاً- بنفس الطابع (العمل والحرية) بالتشارك مع أربعة أحزاب يسارية، كحزب العمل، وحزب الحركة العمالية، وحزب العمال التركي، إلى جانب حزب اتحاد المجالس الاشتراكية. وهذا -وفق الآراء- لم يكن معبراً بشكل شامل عن إرادة أنصار

الحـزب ذو الغالبيـة الكرديـة، ومتعـدد الاتجاهـات الفكريـة، فـرغم ولائهـم لحـزب الشـعوب الـديمقراطي، إلا أن هـذا لا يعنـي أن جمـيعهم ذوو توجـه يسـاري، ويعتقـد أن هـذا الجانـب كـان سـبباً رئيسـياً فـي تراجـع أصـوات الحـزب، بالمقارنـة مـع النسـبة التـي حققهـا فـي الانتخابـات العامـة التـي جـرت فـي 2018، والتـي وصـلت لحـدود 11،7% بمجمـوع أصـوات تجـاوزت ال 5 مليـون و800 ألـف صـوت، بمعنـى إن لـم يـتم التعـديل الدسـتوري الخـاص بنسـبة تمثيـل الأحـزاب فـي البرلمـان مـن 10% إلـى 7% ، لمـا اسـتطاع الحـزب الوصول للعتبة البرلمانية.

بالإضـافة إلـى ذلـك، فـإن اتخـاذ الحـزب قـرار عـدم المشـاركة بالانتخابـات الرئاسـية بمرشـح رئاسي خاص بهم، وإعلانه عن دعم مرشح الطاولة السداسية كليجدار أوغلو، أدى إلى خلط في التوازنات وارتدادات سياسية، وانعكست سلباً على النتائج المأمولة لأسباب عدة:

1- عدم قبول غالبية أحزاب الطاولة السداسية بقرار حزب الشعوب، واعتبار ذلك تحالفاً مع حزب العمال الكردستاني، وهذا ما صرحت عنه ميرال أكشينار بشكل علني، بسبب وجود الأحزاب ذات التوجه القومي والمحافظة ضمن "تحالف الأمة"، وبالتالي ذهاب الكثير من الأصوات لمصلحة "تحالف الشعب".
2- المراهنة على حتمية هزيمة "تحالف الشعب" وحكومة العدالة والتنمية، دون أخذ الواقع الحقيقي لشكل نظام الحكم في تركيا، ومستوى تمتعه بالديمقراطية بعين الاعتبار، سيما وأن حزب الشعوب له تجربة كبيرة مع النظام الحاكم في مسألة قمع الحريات العامة، وأن في ظل هكذا نظام لا يمكن للديمقراطية - بما فيها العملية الانتخابية - أن تأخذ مسارها الطبيعي.
3- ردة فعل شريحة لا بأس بها من الكرد، لتحفظها على شكل ومضمون التحالف (العمل والحرية) وضياع ما يقدر بنسبة 10% من أصوات الولايات الكردية، كان من المفترض أن تكون لصالح حزب الشعوب.
4- هذا التوجه الخاطئ في التعامل مع الانتخابات، أثر بشكل واضح على تمثيله البرلماني أيضا مقارنة بسابقاته، بسبب تركيز الحزب على الجانب الرئاسي من الانتخابات وإهماله الجانب البرلماني.

ختاماً.. إن الانتخابات الأخيرة في تركيا أظهرت الكثير من المؤشرات السياسية والفكرية، سواءً في الداخل أو في الخارج، وأن تركيا بمعارضتها وحكومتها وغالبية أحزابها وحركاتها، أثبتت انغلاقها شبه التام على مفاهيم التحول الديمقراطي، وعدم اكتراثها للقضايا الأساسية التي تواجه الدولة وتعجز عن حلها، وعلى رأسها القضية الكردية، التي ظلت العامل المقلق للدولة طوال عمرها الممتد لمئة عام، ذلك بسبب ما ذكرناه عن دور وتأثير الفكر القومي والإسلامي المتشددين على سياسة وإدارة الدولة التركية.

وما قيل عن أهمية ومفصلية الانتخابات، لم يكن إلا رؤية وقراءة ظاهرية مبالغة للواقع التركي، ففي الحالتين لم تكن لتركيا أن تتخذ سياسة مغايرة لما هي عليه الآن، باستثناء بعض التعديلات التي طرحتها المعارضة في حملتها الانتخابية، والمتعلقة بالتعديل الدستوري، وشكل السياسة الخارجية. أما بشأن اللاجئين، خاصة السوريين منهم، فليس هناك خلاف إلا على آلية إعادتهم لسوريا، وهذا ليس خلاف مصيري، فمن وجهة نظر النظام الحاكم أنه يجب إعادتهم، ولكن على مراحل و"بعد تأمين مكان آمن لهم في سوريا"، ولا شك أن الهدف من ذلك هو توطينهم في المناطق الكردية، بعد أن يتم تهجير الكرد منها، بحجة إنشاء "منطقة آمنة"، وهذا ما أكده أردوغان في لقاء تلفزيوني لإحدى القنوات التركية مؤخراً، حيث شكر ورحّب بقرار سنان أوغان بدعمه له في الدورة الثانية للانتخابات، وأنه شريك له في "مكافحة الإرهاب"، وأن قضية اللاجئين التي ركز عليها سنان أوغان سوف تحل عبر بناء مساكن لهم في الشمال السوري، تستوعب مليون لاجئ، وهذا سيتم في سياق الاجتماعات الرباعية بين موسكو وسوريا وإيران وتركيا.

لا شك أن هذا التوجه من حكومة العدالة والتنمية بشأن اللاجئين السوريين، له أبعاد أيديولوجية وتاريخية، تتعلق بمشروعي "العثمانية الجديدة"، و"الميثاق الملي"، الذي بموجبه تطالب به تركيا بكامل الشمال السوري وصولاً إلى موصل وكركوك. وهذا التوجه لم يكن ليتغير مع وصول المعارضة لسدة الحكم، حتى مسألة التطبيع مع حكومة دمشق لم تكن إلا مناورة سياسية لسحب البساط من تحت المعارضة.

حسب المعطيات من المرجح أن تكون المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية حاسمة لمصلحة أردوغان، بعد أن حقق الغالبية العظمى في نسبة تمثيل تحالفه في البرلمان، والذي

تجاوز 320 عضو من أصل 600 مقعد برلماني، رغم عدم أهمية البرلمان في ظل النظام الرئاسي، ولكن ذلك سيعزز موقف الرئيس أكثر في أي مشروع سياسي يطرحه.

ستكون لهذه النتائج تبعات سياسية مؤثرة على المنطقة، فمن ناحية ستستمر تركيا في اتباع سياسة "الازدواجية" في علاقاتها الدولية والإقليمية، وقد تتجه نحو تعميق العلاقات مع روسيا الاتحادية بشكل أكبر، على حساب علاقاتها مع الغرب، ومن ناحية أخرى - وعلى المستوى الإقليمي- ستستمر في تهديد الشمال السوري بذريعة "محاربة الإرهاب" في سياق التفاهم مع القمة الرباعية التي جمعت كلاً من روسيا، وتركيا، وإيران، وحكومة دمشق، ولكن هذا ما سيعرّض أنقرة لمجابهة غربية أمريكية، دبلوماسياً واقتصادياً على أقل تقدير.

أما بالنسبة للداخل التركي، فإنه يتبين بأن جميع الفرص التي كان من المأمول منها أن تحول النظام التركي لنظام منفتح على الديمقراطية، لم تعد متاحة، ليس بسبب هزيمة المعارضة، إنما بسبب الفرص التي أتاحتها الأخيرة للنظام الحاكم لتوسيع نطاق دكتاتوريته أكثر من السابق، فإذا كان هناك بصيص من الأمل في صناديق الاقتراع، أو التوهم في ذلك، إلا أنه بعد العملية الانتخابية، لن يستطيع أي شيء إيقاف مسيرة الدكتاتورية في تركيا سوى ربيع تركي يسانده موقف دولي، وهذه الدكتاتورية ستطال الكرد بالدرجة الأولى، داخل الجمهورية التركية وخارجها.

التقاربات الأخيرة في المنطقة وتداعياتها على الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا

لزكين إبراهيم – باحث في مركز الفرات للدراسات

تشهد منطقة الشرق الأوسط - مؤخراً - زخماً في حركة المصالحات، والتطبيع بين القوى والحكومات المتصارعة والمتنافسة، وأبرزها عودة العلاقات بين السعودية وإيران، وما رافق ذلك من إعادة الكثير من الدول العربية النظر في علاقاتها مع دمشق، والتي أدت إلى إعادتها - بعد 12 عاماً - إلى مقعدها في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى التوجه التركي لتطبيع العلاقات مع كل من دمشق ومصر، والدول الخليجية وإسرائيل.

كل ذلك يُعتبر تحولاً كبيراً في العلاقات، التي لها تداعيات وتأثير مباشر على الصراعات الإقليمية، وتفرض المتغيرات على كافة الحكومات والقوى الموجودة في المنطقة.

وبما أن مناطق الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، هي جزء من سوريا، التي تعتبر بلداً عربياً، لذا فإن لهذه المصالحات، وتطبيع العلاقات بين الحكومات العربية وكل من تركيا وإيران، وإعادة الحكومات العربية علاقاتها مع دمشق، تأثيراً مباشراً على الإدارة الذاتية والكرد في سوريا، لذا سنسلط الضوء في هذه المقالة على تداعيات هذه المصالحات على الإدارة الذاتية.

مقارنة بين تداعيات المصالحات على الكرد سابقاً والإدارة الذاتية راهناً

حين بدأت الاستدارة التركية نحو دمشق، وما رافقها من عقد اجتماعات ثلاثية بوساطة روسية، ومن ثم رباعية بمشاركة إيران، لم يختلف المراقبون على تقييمها، بأنها ذات تداعيات سلبية على مناطق الإدارة الذاتية والملف الكردي في سوريا، باعتبار أن الملف الرئيسي الذي وضعته تركيا على طاولة هذه الاجتماعات، هو محاربة الإدارة الذاتية والكرد في سوريا، ولكن هل ينطبق هذا التقييم على موجة الانفتاح العربي الأخير على دمشق ومصالحاتها مع إيران وتركيا؟

الإجابة على هذا السؤال يستدعي العودة إلى تاريخ المصالحات المماثلة بين الدول العربية وكل من إيران وتركيا، وما أفرزته - سابقاً - من تداعيات على الكرد في سوريا حينها، ومقارنتها بالوضع الراهن، واستخلاص التداعيات الممكنة بموجب الظروف والمعطيات الحالية على المستوى الكردي والإقليمي والدولي.

تاريخياً، تذكرنا موجة المصالحات هذه، بالوساطات العربية في إنهاء النزاعات والأزمات التي شهدتها كل من العراق وسوريا مع إيران وتركيا، والتي كان لها تداعيات سلبية على الكرد في البلدين.

أولها: اتفاقية الجزائر، في السادس من مارس/آذار 1975، حين قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بمبادرة لحل الخلافات العراقية الإيرانية، حيث جمع بين صدام حسين، وشاه إيران محمد رضا بهلوي، وتم الاتفاق على أن تجري المباحثات بشأن قضيتين أساسيتين، هما: إنهاء المساعدة الإيرانية للكرد. وترسيم الحدود البرية والنهرية للبلدين بشكل نهائي. وتعد هذه الاتفاقية من النكسات الكبيرة التي ألمّت بالكرد، وأدت لانهيار الثورة الكردية.

والثانية: اتفاقية أضنة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 1998، حين تصاعد التوتر بين سوريا وتركيا في فترة حكم الرئيس السابق حافظ الأسد، عقب أزمة أدّت إلى حشد تركيا جنودها على الحدود السورية، بهدف تنفيذ عمل عسكري، إلا أن وساطة شاركت فيها جامعة الدول العربية ومصر وإيران، حالت دون ذلك، وحينها أيضاً لعب الرئيس المصري حسني مبارك دور الوساطة بين أنقرة ودمشق، وأفضت إلى إبرام اتفاقية أضنة، والتي كانت ولا زالت تستخدمها تركيا لضرب الكرد في سوريا.

من الواضح أن وساطات الدول العربية حينها في إنهاء الصراعات ما بين كل من إيران وتركيا مع البلدين العربيين "سوريا والعراق" كانت على حساب الكرد، ولكن هل المصالحات العربية الحالية مع إيران وتركيا، وانفتاحها - بعد أكثر من عقد من القطيعة - على دمشق، يمكنها تكرار سيناريو اتفاقيتي "الجزائر وأضنة" ضد الكرد والإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا؟

يمكننا استنتاج تداعيات هذه المصالحات على الإدارة الذاتية من خلال تقييم ثلاثة عوامل، وهي "أسباب وأهداف العودة العربية إلى سوريا، والوضع الكردي ومشروعهم في الوقت الراهن، والموقف الأمريكي والغربي مما يجري في سوريا".

أولاً-أسباب وأهداف العودة العربية إلى سوريا

إن كانت الدول العربية لجأت سابقاً إلى تقديم الكرد كـ "كبش فداء" للمصالحات مع تركيا وإيران، لحماية الأنظمة الحاكمة في سوريا والعراق، فإن الوضع الراهن أكثر تعقيداً، ولم تَعُد الورقة الكردية وحدها كافية لذلك، وبالتالي فإن عودة الدول العربية بهذا الزخم إلى دمشق، وخاصة بعد المصالحة السعودية الإيرانية، مردّه إلى خشيتها من فقدانها لسوريا كجزء من الوطن العربي، لأنه لم يتبق من سوريا أي رابط مع الدول العربية، سوى اسم "الجمهورية العربية السورية" الشكلية، ولكن عملياً فإن سوريا مقتطعة جغرافياً وسياسياً عن الوطن العربي - منذ أكثر من عقد - على يد إيران وتركيا، والمفارقة، أن القسم الوحيد المتبقي من سوريا خارج خطر الاحتلالين الإيراني والتركي هذه المرة هي مناطق الإدارة الذاتية، والتي يتشارك فيها الكرد مع العرب وباقي المكونات إدارتها.

ويبدو إن التصالح، الذي حصل بين السعودية وإيران زاد من مخاوف الدول العربية على سوريا لأنهم بعد هذه المصالحة، إن لم يثبتوا حضورهم في الملف السوري، ولم يلعبوا دوراً في مستقبل الحل السوري، فسيكون ذلك بمثابة إقرار "غير مباشر" منهم بشرعية الوجود الإيراني وميليشياته في سوريا، لأنهم سيتوقفون – في إطار المصالحات الجارية - عن التصعيد ضد إيران ووكلائها في سوريا - ولو على المدى القصير- وهذا يعني أن إيران وتركيا وروسيا، الذين يعقدون القمم الرباعية حول سوريا، سيتحكمون في مصير الحل السياسي، ويرسمونه بموجب مصالحهم، وسط الغياب العربي.

وبالتالي، فإن العودة العربية لدمشق، والإسراع في خطو خطوات لإعادة السفارات إلى دمشق، وإعادتها بتاريخ 17 مايو 2023 إلى الجامعة العربية، تدخل كلها في إطار مخاوف الدول العربية من هيمنة إيران وتركيا على سوريا، وهذا مؤشر بأن المصالحات بين الدول العربية وكل من تركيا وإيران، ما هي إلا مصالحات تكتيكية فرضتها متغيرات الأوضاع الدولية والحرب الأوكرانية، وتصاعد الصراع الإسرائيلي الإيراني في المنطقة، وفي الواقع لا تثق الدول العربية بإيران وتركيا، لذا يرغبون في إعادة سوريا لمحيطها العربي، أو إعادة حضورهم في سوريا على الأقل.

وهذا ما يمكن التماسه من بيان اجتماع الرياض، حيث "أكد الوزراء وفق البيان، أن الحل السياسي هو الحل الوحيد في سوريا، وأهمية أن يكون هناك دور قيادي عربي في الجهود الرامية لإنهاء ''الأزمة''، ووضع الآليات اللازمة لهذا الدور". وأن بيان الرياض، الذي ركز على ضرورة وحدة سوريا، ومكافحة المخدرات، وعودة سوريا لمحيطها العربي، يؤكد ما ذهبنا إليه. حيث شدد البيان على أهمية مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، ومكافحة تهريب المخدرات والاتجار بها، لافتاً إلى أهمية دعم ما أسماها ''مؤسسات الدولة'' للحفاظ على ''سيادة'' سوريا، لإنهاء وجود الميليشيات المسلحة فيها، والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي السوري.

وبما أن الدول العربية تدرك حقيقة أن كل من تركيا وإيران لديهما أطماع احتلالية مستدامة في هذا البلد "العربي" وليست مجرد أطماع لمد النفوذ، كما في الحالة الروسية والأميركية، لذا كان ملاحظاً أن الدول العربية، وخلال لقاءاتهم مع ممثلي النظام السوري أو الجانب التركي والإيراني لا يهاجمون في بياناتهم وتصريحاتهم الإدارة الذاتية أو الكرد، بل وحتى حين حديثهم عن ضرورة محاربة "الإرهاب" في سوريا فإنهم يتركون هذه الكلمة فضفاضة دون تحديد من هم "الإرهابيون"، الذين يجب محاربتهم، ولكن المعطيات تشير بأنهم لا يقصدون بها بكل الأحوال قوات سوريا الديمقراطية، لأنه لم تصف أي من الدول العربية، لا قبل موجة المصالحات ولا بعدها، "قسد" بأنها "إرهابية"، فيما يصفون العديد من الجماعات والفصائل والميليشيات المدعومة من تركيا وإيران بأنها "إرهابية"، والمواقف العربية هذه تحسب لصالح الإدارة الذاتية، حتى وإن لم تفتح الدول العربية علاقات مباشرة معها.

وهذا كله يعني أن الدول العربية ترغب هذه المرة في الحفاظ على سوريا، وليس على النظام السوري، والدليل أن اجتماع الرياض، وبعده اجتماع عُمان لم يفضيا إلى اتخاذ قرار عربي بإكمال عملية التطبيع مع النظام، وإعادته إلى الجامعة العربية، فيما لم يكن مستغرباً رفض الأردن ومصر إعادة النظام للجامعة العربية قبل إظهار تقدمه نحو الحل السياسي، فالأردن التي قررت فتح معبر مع النظام للتبادل التجاري مقابل أن يكافح النظام تهريب الكبتاغون إلى أراضيها، لم تحقق من ذلك إلا زيادة في عمليات التهريب، حيث أحبطت السلطات الأردنية قبل يوم واحد من عقد الاجتماع التشاوري في عُمان محاولة جديدة لتهريب المخدرات من سوريا إلى الأردن، وهذا ما دفع وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، بأن يُلمح إلى إمكانية قيام بلاده بعملية عسكرية داخل

سـوريا لوقـف تهريـب المخـدرات، فـي حـال أخفـق النظـام السـوري فـي الوفـاء بتعهداتـه، بحسب شبكة CNN في 6 مايو 2023.

لذا لن تقبل الأردن بتعويم النظام، ما لم يتخذ خطوات عملية في مكافحة تهريب المخدرات، وحل ملف اللاجئين، وضمان عودة آمنة لهم إلى سوريا.

أما عودة مصر إلى سوريا، فهي أيضاً عودة مشروطة، وبدا ذلك واضحاً من تصريحات وزير الخارجية المصري سامح شكري، قبل يوم من لقاء "جدة"، حين أكد بأن على النظام الالتزام بالحل السياسي، وفق القرار الأممي 2254، وهذا يشير بأن القاهرة لم تلتمس من دمشق ما يطمئن حيال هذا الشأن خلال زيارَتَي شكري إلى دمشق، والمقداد إلى القاهرة.

فيما يمكن أن يكون من بين أهداف مصر غير المباشرة من إعادة العلاقات مع النظام السوري رغبة منها في استغلال الظروف الراهنة، لتشتيت وإضعاف الإخوان المسلمين، الذين هيمنوا على "المعارضة السورية"، وهذا ما جعل مصر والإمارات والسعودية، رغم كل تحفظاتهم، على مواقف الأسد السلبية من الدول العربية، أن يفضلوه على المعارضة "الإخوانية" وباقي التنظيمات الإرهابية، التي تدعمها وتمولها كل من تركيا وقطر، وبما أن الأخيرين يحاولان تطبيع العلاقات مع الدول العربية، وهذا ما فرض عليهما تهميش تنظيم الإخوان في هذه المرحلة، لذا قد تكون مصر وجدت الفرصة سانحة لإخراج الإخوان من المعادلة السورية، خاصة أن التنظيم الدولي للإخوان يعاني حالياً من التشتت والانقسامات بعد وفاة "إبراهيم منير" القائم بأعمال المرشد، والذي خلق صراعاً بين قيادات جبهتي إسطنبول ولندن على خلافة "منير"، ولأول مرة في تاريخ الإخوان تعلن كل جبهة قائماً بأعمال المرشد، ولا يعترف كل منهما بشرعية الآخر، وبالتالي فإن كل هذه الظروف مناسبة لتحركات الدول العربية لإجهاض كافة مشاريع الإخوان في الدول العربية.

ولا شك، أن إعادة تعويم الأسد، سيعني سحب الدول العربية الشرعية من "الائتلاف السوري المعارض" الذي يقوده الإخوان، وهذا أيضاً سيُعتبر ورقة، تُحسب لصالح الإدارة الذاتية، التي ستبرز كقوة سورية معارضة وطنية، يمكن إشراكها في الحل السوري.

فيما يمكن للموقف المصري، الذي يصرّ على الانسحاب التركي من سوريا، أن يكون له تداعيات إيجابية على الإدارة الذاتية أيضاً.

ثانياً- الوضع الكردي ومشروعهم الراهن

إن كانت بعض الحكومات العربية شاركت سابقاً كلاً من تركيا وإيران في إبرام اتفاقيات ضد الكرد، فإن من بين أسباب هذا التوجه العربي ما هو متعلق بالكرد أنفسهم، وخاصة ما يتعلق بأوضاعهم السياسية والعسكرية التي كانت ضعيفة جداً، ومشاريع أحزابهم وطروحاتهم، كالدعوة "لإنشاء كردستان الكبرى"، وإقامة وطن قومي للكرد، "ورغم أنها مطالب محقة" إلا أنها منحت الدول المعادية للقضية الكردية حججاً لشرعنة محاربتهم، بوصفهم الكرد انفصاليين ومتمردين على الحكومات الشرعية المعترفة بها دولياً، وبأنهم يشكلون خطراً على الأمن القومي لتلك الدول، منها سوريا، وبالتالي فإن محاربة تلك الحكومات للكرد وثوراتهم، تعتبر بموجب القوانين الدولية شأناً داخلياً لتلك الدول، لذا لم تكن القوى الدولية تتدخل، لحماية الكرد، باعتبار أن دعواتهم لا تنسجم مع مصالح الدول العظمى، وهذا ما شجعت حينها الحكومات العربية ذات التوجه القوموي والديني بشكل خاص للمشاركة - بدون حرج - في اتفاقيات معادية للكرد.

ولكن الظروف الكردية اليوم مختلفة، والأوضاع السياسية والعسكرية، والخطاب السياسي للكرد في سوريا بات مختلفاً، وأكثر قوة ونضجاً من كافة النواحي، مقارنةً بما قبل عقد من الآن، حيث يمكن أن نختصر ذلك بالبنود التالية:

1-عسكرياً

تمكن الكرد من كسر كافة القيود ونمطية الجيوش، التي تخدم السلطات القومية والدينية في المنطقة، عبر إشراك العرب والسريان وباقي المكونات والطوائف بتشكيل "قوات سوريا الديمقراطية"، والتي أصبحت شريكة لقوى التحالف الدولي بقيادة أميركا، وهذه القوات أثبتت قدرتها في حروب مكافحة الإرهاب، وحماية شعوب المنطقة، ومثّلت نموذجاً لقدرة الكرد والعرب للتكاتف في وجه المخاطر والتهديدات التي تواجههم.

وبالتالي، ورغم أن الدول العربية والخليجية لا تتعامل بشكل مباشر مع "قسد"، إلا أنها تدرك حقيقة أن هذه القوات باتت النموذج المشرق الوحيد في سوريا، المختلف عن "الجيش السوري" ذو الطابع الطائفي، والذي يهمين عليه إيران وميليشياتها، ويختلف عن "فصائل المعارضة وباقي الجماعات الجهادية" ذات الطابع الديني المتطرف، والتي يهمين عليهم تركيا والإخوان المسلمين،

وكلاهما يعتبران تهديدا للأمن القومي العربي، وبالتالي، فإنه ليس من مصلحة الدول العربية هذه المرة المشاركة في أي اتفاقيات جديدة مع تركيا أو إيران للقضاء على "قسد"، التي يمثل أبناء العشائر العربية الغالبية فيها، لأن أي انهيار لقسد سيعني تسليم ما تبقى من سوريا للميليشيات الإيرانية أو الفصائل والجماعات الإرهابية المدعومة من تركيا، وهذا ما لا ترغب به الدول العربية.

2- سياسياً

من الناحية السياسية، أثبت الكرد في سوريا صوابية رؤيتهم، وذلك عبر تبنيهم "الخط الثالث" من الصراع والأزمة الدائرة في سوريا. فلا هم وقفوا مع النظام ضد الثورة السورية، ولا أصروا على مطلب إسقاط النظام، وفي نفس الوقت لم يرتهنوا لتركيا مثلما فعلت المعارضة السورية، التي تجد نفسها اليوم في موقف حرج بعد عودة تركيا للتطبيع مع النظام.

فيما تبنى الكرد نهجاً جديداً، يختلف عن نمط تفكير الأحزاب الكردية الكلاسيكية، إلا أن طرح وتبني الكرد في سوريا لأول مرة لمشروع الإدارة الذاتية، ومشاركة كافة المكونات في إدارة شمال شرق سورياً، بعيداً عن الإقصاء والعنصرية، كانت هذه خطوة سياسية أثارت مخاوف الأطراف المعادية للكرد، والتي دفعتها لمحاولة إلصاق تهمة "الانفصالية" بهم في مسعى لشرعنة محاربتهم من جهة، وإبعاد باقي المكونات عن مشروعهم الجديد.

والمفارقة التي أثبتت أن هذا المشروع الذي طرحه الكرد يربك الأنظمة المعادية للكرد أكثر من المشروع القومي الكردي، أنه حين كان الكرد قبل الأزمة السورية يطالبون بحقوهم القومية كانت الحكومة تنكر وجود الكرد أو القضية الكردية برمتها في سوريا، ولكن حين استبدل الكرد تلك المطالب بمشروع الإدارة الذاتية، التي يتشارك فيها كافة المكونات في إدارة مناطقهم وحمايتها، بدأت الأنظمة والأطراف المعادية للكرد الإصرار على إلصاق الصفة "الكردية" بالإدارة الذاتية، ووصفهم حتى قسد "بالوحدات أو الميليشيات الكردية"، وذلك في محاولة لإضفاء الصبغة القومية على مشروع الإدارة الذاتية، لإبعاد العرب وباقي المكونات عنها من جهة، ولإبقاء تهمة التمرد والانفصاليين ملتصقة بالكرد، ووصفهم بأنهم يشكلون خطراً على الأمن القومي لسوريا والدول المجاورة، للاستمرار في شرعنة قتلهم ومحاربتهم، ومنع المجتمع الدولي والدول العربية في إبداء أي اعترافٍ سياسي بهذه الإدارة الذاتية، أو التعامل الرسمي معها.

إلا أن النضج السياسي لممثلي الإدارة الذاتية، دفعهم إلى الإسراع في سد الطريق أمام تلك المزاعم وإثبات زيفها، والتأكيد على أن الإدارة الذاتية هو مشروع سوري وطني وبأنه لا يتعارض مع المقررات الدولية، وذلك عبر إطلاق الإدارة الذاتية - بتاريخ 18 أبريل 2023، وبالتزامن مع زخم الانفتاح العربي على دمشق - مبادرة للوصول إلى حل سياسي سلمي للأزمة التي تعيشها البلاد، وتشمل جميع الأطراف، ولا تتعارض مع المقررات الدولية، لا سيما القرار 2254.

وتعتبر بنود هذه المبادرة - في هذا التوقيت - خطوة ذكية من قبل الإدارة الذاتية، أحرجت النظام السوري وتركيا، حيث تضمنت المبادرة تسعة بنود، أبرزها الاعتراف بوحدة الأراضي السورية، واعتماد نموذج اللامركزية في الحكم، وتوزيع عادل للثروات بين كل المناطق السورية، والاستعداد لاستقبال اللاجئين السوريين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ومكافحة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، وكل ذلك من خلال حوار سوري- سوري بدعم عربي ودولي، يفضي إلى تحقيق الاستقرار في البلاد واستعادتها عافيتها.

كما أن حديثها عن الاستعداد لاستقبال اللاجئين السوريين، وسط تحول قضية اللاجئين في تركيا ولبنان إلى معضلة يصعب حلها، وتهديد البلدين بطرد اللاجئين، دفعت الكثير من القوى السورية والعربية والدولية، لإعادة النظر في حقيقة هذه الإدارة، ورؤيتها على أنها يمكن أن تمثل الحل للكثير من مشاكل السوريين، ومن أبرزها قضية اللاجئين، وهذه بطبيعة الحال ستحسب كورقة سياسية قوية للإدارة الذاتية أمام الدول العربية والمجتمع الدولي.

وما يُكسِب هذه المبادرة الأهمية، هو تبنيها أيضاً للقرار الأممي 2254، والتي جاءت متوافقة مع مواقف الدول العربية من الأزمة السورية، إذ يمكن ملاحظة التطابق في الرؤية بين المبادرة وبين مخرجات اجتماع عُمان التشاوري من أجل سوريا، الذي عُقد بداية شهر مايو 2023، حيث جاء في البيان الختامي: "أنّ الاجتماع بداية للقاءات ستتابع لإجراء محادثات تستهدف الوصول إلى حل الأزمة السورية، بشكل ينسجم مع قرار مجلس الأمن 2254، ويعالج جميع تبعات الأزمة الإنسانية والسياسية والأمنية".

وبما أن القرار الأممي رقم 2254، الذي صوّت عليه مجلس الأمن يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 2015، ينص على بدء محادثات سلام بسوريا، وتشكيل حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات برعاية أممية، ووقف أي هجمات ضد المدنيين، لذا فإن توافق موقف الإدارة مع الموقف العربي

يعني أن التطبيع العربي مع دمشق سيكون له تداعيات إيجابية على الإدارة الذاتية، لأنه أولاً سيفتح المجال أمام بعض الدول العربية لفتح حوار جاد بين دمشق والإدارة الذاتية، والأمر الثاني أن إصرار الدول العربية على تبني القرار الأممي لحل الأزمة السورية يعني أن التطبيع مع دمشق لا يعني إعادة تعويم النظام وتثبيت حكم الأسد على سوريا، باعتبار أن القرار الأممي يركز على "فترة انتقالية" وعلى انتخابات "حرة" بإشراف الأمم المتحدة بعد الفترة الانتقالية التي مدتها 18 شهراً، لذا، يمكن ملاحظة أن النظام يهرب من القرار رقم 2254، كونه يعرف جيداً أنّه يعني نهايته بشكل تدريجي.

وفي المحصلة، حتى عودة دمشق لجامعة الدول العربية لن يكون لها أي تأثير على واقع الإدارة الذاتية، باعتبار أن عودة دمشق للجامعة العربية لا تعني التوافق العربي على استدامة حكم النظام على سوريا، بل ستكون إعادتها إلى مقعدها خطوة للأخذ بيد سوريا نحو الحل السياسي.

ثالثاً- الحضور والموقف الأمريكي

لا شك أن للحضور الأمريكي المباشر - هذه المرة - على الأرض السورية، وشراكته ضمن التحالف الدولي مع قوات سوريا الديمقراطية، له دوراً كبيراً في دفع الدول العربية لإعادة حساباتها في اتخاذهم أي قرار يخص مناطق الإدارة الذاتية، فاتخاذهم أي اتفاق مع تركيا وإيران ودمشق فيما يخص الكرد ومناطق الإدارة الذاتية يجب أن يمر بالموافقة الأمريكية، لأنه بدون تلك الموافقة، كل الاتفاقيات لن يكون لها أي تأثير مع استمرار الوجود الأمريكي.

وما يشير بأن هذا الانفتاح العربي على دمشق يحظى بشكل ضمني بموافقة أمريكية، هو أنه في وقتٍ اعتبرت الولايات المتحدة أن النظام السوري لا يستحق العودة إلى الجامعة العربية، إلا أنها أشارت إلى أنها لم تمارس ضغوطاً على حلفائها، لمنعهم من التطبيع معه، فيما قال المبعوث الأميركي السابق إلى سوريا "جويل ريبرون" إن مسؤولين كباراً في الإدارة الأميركية الحالية أعطوا دولاً عربية "ضمناً" الضوء الأخضر للتطبيع مع النظام، مشيراً إلى أن إدارة بايدن فضّلت التطبيع مع النظام على أن ترعى روسيا "صفقة" بين دمشق وأنقرة.

وما يؤكد ذلك التوافق بين أميركا والدول العربية، ما قاله نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية "فيدانت باتل" للصحافيين، بأنه في ظل "غياب تقدم واضح نحو حل سياسي للصراع في سوريا، نواصل توضيح ذلك بشكل سرّي وعلني مع شركائنا".

وقال باتل: "هناك خطوات ملموسة، نعتقد أنها يجب أن تحدث، وتشمل وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام، ويمكن التنبؤ به ومستقل، وتقليص دور الحرس الثوري الإيراني في سوريا، وإنهاء تجارة مخدرات الكبتاغون المدمرة، وتقدم حقيقي على المسار السياسي". هذه المطالب الأمريكية تشبه مطالب مخرجات اجتماع "جدة" في السعودية، ما يعني أن هذا الانفتاح العربي، وخاصة السعودي الأخير، جاء بموافقة أمريكية، وبالتالي فالانفتاح العربي على دمشق سيكون إيجابياً على الإدارة الذاتية.

أما تفسير العديد من المراقبين زيادة الزخم في تحركات كل من روسيا وإيران وتركيا والدول العربية وحتى روسيا في منطقة الشرق الأوسط، وإعادتهم ترتيب علاقاتهم وتطبيعهم للعلاقات، وسط ثقل التحرك الأمريكي والغربي في المنطقة بأنه مؤشر على ضعف أميركا في المنطقة، وحتى توقع أن تنسحب أميركا من سوريا والعراق نتيجة هذه المتغيرات، هي تفسيرات غير دقيقة، لأن زخم المصالحات جاء أساساً نتيجة ضعف كل تلك الأطراف، وخاصة في المجال السياسي والاقتصادي، الذي يهدد كافة الحكومات، فأردوغان - الحالم بإمبراطورية تعيد المجد العثماني- أدرك فشله، وحكام طهران الحالمون بأمجاد الإمبراطورية الفارسية أدركوا فشلهم، وبوتين الغارق بالمستنقع الأوكراني يدرك صعوبة مأزقه، والكل بات يبحث عن مخرج يحفظ له ماء وجهه.

لذا، وعلى عكس الاعتقاد السائد، فإن أميركا تثبت وجودها على المدى الطويل في المنطقة، وتؤكد مواصلتها دعم حلفائها، لمواجهة كافة التهديدات، وخاصة التهديدات الإيرانية، وهذا ما كشف عنه تصريح قائد القيادة المركزية للجيش الأميركي (سينتكوم)، الجنرال "مايكل كوريلا: خلال زيارته لإسرائيل، بتاريخ 27 أبريل 2023، حيث قال: "إن التحدي المركزي الذي يواجهه، كقائد «سنتكوم»، هو نفي الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تغادر الشرق الأوسط، وتهدئة حلفاء أميركا، بشأن التزام إدارة جو بايدن تجاه أمن حليفاتها، مؤكداً أنها تسعى إلى تعزيز التعاون بين هؤلاء الحلفاء لمواجهة الهجمات التي تشنها إيران ومنظمات موالية لها بصواريخ وطائرات مسيّرة، والتي أصبحت التهديد المركزي على الولايات المتحدة وإسرائيل ودول عربية".

وفي المحصلة، لم يعد سراً أن أميركا واسرائيل والغرب لن يشنوا حروباً تقليدية ضد الدول التي ستفشل في اللحاق طوعاً بالتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي "كروسيا وإيران وتركيا" ليغيروها. فالحرب بالنسبة لهم خيار عفا عليه الزمن، وبدائله متوفرة وسهلة ورخيصة؛ وهو

الحصار الاقتصادي، والإهمال وزجهم في حروب استنزاف مع جيرانهم، أي وكأن أميركا تتركهم ليذبلوا ويجفّوا ليتساقطوا من تلقاء أنفسكم.

الرؤية والتوصيات

من الملاحظ أن الانفتاح العربي على دمشق يهدف إلى حل سياسي، والانتقال إلى الانتخابات، وفق دستور جديد، يحدد فترة ولاية الرئيس وصلاحياته، وإجرائها تحت مظلة دولية أو عربية أو مشتركة، وسيعني محدودية دور النظام في مستقبل البلاد.

ويبدو أن النظام يعتقد بأن أي تقدم نحو الحل السياسي وفق المرجعية الدولية، ولو بنصف خطوة، سيقربه نحو نهايته وزواله دون شك، وبالتالي فإن مبدأ "خطوة مقابل خطوة" عربياً، سيصطدم بالكثير من العراقيل المحلية للحل السوري، هذا عدا عن عشرات العقبات القانونية والسياسية على المستوى الدولي والعربي، في مقدمتها ثلاث إدانات بحق النظام باستخدام السلاح الكيماوي والمطالبة بمحاسبة النظام بعد الحل السياسي.

إن عودة مساعي التطبيع بين تركيا وإيران ودمشق والدول العربية يشير في أحد جوانبه إلى فشل مشاريع تلك الأطراف في حل أزمات المنطقة، فالقوميون حاولوا تسويق الأيديولوجيا وفشلوا، تركيا والإخوان وإيران حاولوا التسويق للمشاريع الدينية وفشلوا. فيما يبرز مشروع الإدارة الذاتية كنموذج يمكن اتخاذه كقاعدة للانطلاق نحو الحل السياسي، عبر اعتماد النظام اللامركزي في سوريا.

إن كان هناك في دمشق - أو خارجها - من ينتظر أن يعيد الصراع التجاري القائم بين الصين والولايات المتحدة ثنائي القطب إلى العالم، فإن انتظارهم سيطول، لأنه لا الصين ترغب بالمواجهة، بعد أن قطفت ثمار الانفتاح والعولمة، ولا الولايات المتحدة راغبة هي الأخرى بتصعيد التوتر. فالصين التي تصالحت مؤخراً مع كورونا لإنقاذ اقتصادها، تبحث عن شركاء اقتصاديين وأسواق لمنتجاتها، ولا يهمها لون وديانة وعقيدة هؤلاء الشركاء.

وسط كل هذه المتغيرات وهذه الظروف التي تمر بها المنطقة، يجب على كافة القوى والأحزاب الكردية في سوريا وخارجها إعادة النظر في خطاباتهم السياسية والإعلامية تجاه بعضهم البعض، والإسراع في التوافق على رؤية موحدة، ليتمكنوا من لعب دور فعال في بدء أي خطوة نحو الحل السياسي في سوريا.

كما يجب على الكرد التخلص من عقدة "المظلومية" والاعتقاد بأن كل العالم يقف ضدهم، لأن الوقائع أثبتت أنه كلما تمكن الكرد من تطوير أنفسهم سياسياً وعسكرياً يزداد معها فرص حصولهم على الدعم الدولي والإقليمي، فتشكيل الكرد لوحدات حماية الشعب والمرأة، وإثبات قدراتهم على محاربة الإرهاب وحماية مناطقهم، هو ما دفع أميركا والتحالف الدولي لاتخاذهم شركاء لهم، لذا فإن المطلوب من الكرد تقوية وتطوير وضعهم السياسي ليتمكنوا من الحصول على دعم سياسي دولي وإقليمي أيضاً.

إن ما يميز مبادرة الإدارة الذاتية، ويجعلها قابلة للتطبيق، هو عدم وضعها شروط مسبقة لأي خطوات نحو الحل، فالحل بموجب المبادرة هو ما يتفق عليه السوريون عبر الحوار. إن هذا الموقف للإدارة الذاتية هو أهم ما جاء في نص المبادرة، ويبين عدم صحة ما ينسب لها من وجود خطوط حمراء لديها لن تسمح بتجاوزها، ومن هنا يجب على مجلس سوريا الديمقراطية الأخذ بيد هذه المبادرة والتحرك بها، ووضعها على طاولة القوى الدولية والعربية، وتوضيح وشرح كافة بنودها، ليدركوا أن هذه المبادرة يدور في إطار القرار الأممي 2254، وبالتالي إزاحة كافة التصورات المغلوطة والشكوك والمخاوف، التي تنتاب بعض القوى الدولية والحكومات العربية حيال ما يصدر عن الإدارة الذاتية من مواقف.

إن كانت الدول العربية عادت للتطبيع مع الأسد وهو حليف إيران، وفضلوه على المعارضة السورية وفصائلها بسبب هيمنة الجهاديين والإخوان عليها، فمن الأولى أن يفضلوا الإدارة الذاتية وقسد على الاثنين، إلا أن عدم وجود اعتراف سياسي دولي بالإدارة الذاتية حتى الآن وحساسية التعامل مع الكرد في سوريا في هذه المرحلة هو ما يمنع الدول العربية إظهار تقبلها لهذه الإدارة وقواتها العسكرية وتفضيلها على باقي الأطراف.

لذا، وفي حال جرى أي اعتراف رسمي بهذه الإدارة وقواتها العسكرية تحت مظلة دولية، فمن المؤكد أن غالبية الحكومات العربية، وخاصة الخليجية، ستسارع إلى فتح العلاقات على كافة المستويات معها، على غرار علاقاتها مع إقليم كردستان بعد نيلها الشرعية الدولية.

الزلزال يكشف عن فالق "إنساني وجيوسياسي" عميق في سوريا

مركز الفرات للدراسات

كشف الزلزال المدمّر، الذي ضرب كلّ من تركيا وسوريا، في 6 فبراير 2023، عن ظاهرة أفجع من الكارثة التي ألمّت بالسوريين من حيث الأعداد الهائلة للضحايا التي خلفها الزلزال؛ لم تكن هذه الظاهرة واضحةً للعيان، إلا بعد وقوع الزلزال، فقد كشف عن التصدعات العميقة في الضمير الإنساني لدى غالبية القوى المتدخّلة في الملف السوري، كما كشف عن انقسامات جغرافية أعمق بين مناطق السيطرة المختلفة، لدرجة أن المساعدات الإغاثية المرسلة من القارتين الأسيوية والأوروبية وصلت إلى سوريا قبل أن تصل المساعدات المرسلة من شرق الفرات إلى غرب الفرات، بل وبعضها لم تصل أبداً.

الحسابات السياسية لكل من تركيا والنظام السوري، والمجتمع الدولي، وما تسمى المعارضة والجماعات الإرهابية في الشمال الغربي، أصبغت الزلزال الذي يعتبر كارثة إنسانية بصبغة سياسية واضحة؛ فيما الإدارة الذاتية، ورغم أنها تحركت كجهة سورية وحيدة بدافع إنساني، لجمع وإرسال المساعدات للمنكوبين، لم تتمكن من إيصال قوافل المساعدات والإغاثة، وأعادت القافلة بعد انتظارها لأكثر من 9 أيام على المعابر.

لاتزال أبعاد الكارثة الإنسانية في سوريا تتكشف يوماً بعد يوم، لتعبر عن حجم معاناة السوريين، في ظل تأخر وصول المساعدات الإنسانية وإمدادات الإغاثة إلى مناطقهم المنكوبة، نتيجة للتجاذبات السياسية وحساباتها؛ وهي التجاذبات نفسها التي جعلت المنكوبين محاصرين بين معابر قليلة العدد تأثرت بالزلزال، وأخرى يتحكم فيها النظام من ناحية، وبين تقاعس وتراخي المنظمات الدولية عن مد يد المعونة الإغاثية سريعاً إلى منكوبي الزلزال في الشمال السوري من ناحية ثانية.

تركيا أهملت السوريين.. والمعارضة "السورية" اهتمت بالمصالح التركية!

مع مرور 13 يوماً على الزلزال المدمر، تم انتشال حوالي 46 ألف جثة من تحت الأنقاض، في كلّ من تركيا وسوريا، وقد كشف الزلزال أن مركزية الدولية التي دفع باتجاهها الرئيس رجب طيب أردوغان، هي أكبر معرقل لعمليات الإنقاذ والإغاثة، بالرغم من التصريحات والحملات الإعلامية التي تسعى للتغطية على التقصير الكبير تجاه المتضررين، ليكتشف الأتراك أن فرق الإغاثة والإنقاذ احتاجت إلى عدة أيام للوصول إلى مركز الكارثة، في وقت تُرِك فيه الكثير من الناجين ليعتمدوا على الجهود الذاتية، وهم يحاولون انتشال أقارب لهم من تحت الأنقاض، وسط موجة برد قارسة، من دون مساعدات أو مُؤن.

ولم يتم إرسال تعزيزات من الجيش التركي على الفور، إذ إن الحكومة - سعياً منها للإبقاء على الوضع تحت السيطرة - فضّلت إيكال عمليات الإغاثة إلى الهيئة العامة لإدارة الكوارث (أفاد)، التي عجزت عن تطويق تداعيات الزلزال أمام هول الدمار.

فإن كان هذا هو حال الشعب التركي المنكوب جراء سياسات رئيسهم أردوغان، فإن فاجعة ومصيبة الشعب السوري كانت مضاعفة، لأن تركيا أهملت المناطق السورية المنكوبة الواقعة تحت احتلالها، ومنعت وصول المساعدات الأممية والإغاثة إليهم في أول أيام الكارثة، عبر إغلاق المعابر الحدودية من جهة، والإيعاز للفصائل وهيئة تحرير الشام بعدم استقبال المساعدات من المعابر الفاصلة بينها وبين مناطق الإدارة الذاتية والحكومة السورية، لاستخدامها كأوراق ضغط سياسية على حساب حياة الشعب السوري، والمفارقة هنا هي أنه وسط هذا التجاهل التركي لمصير السوريين العالقين تحت الأنقاض، رأينا أن من يسمون أنفسهم "معارضة سورية" وفصائلهم أبدوا حرصاً شديداً على المصالح التركية السياسية، وفضلوها على إنقاذ حياة السوريين.

كانت المساعدات التي جمعتها الإدارة الذاتية لا تبعد سوى بضعة كيلو مترات عن المناطق المنكوبة، إلا أن تسييس ملف المعابر، والتزام المعارضة بالأوامر التركية، منعت وصول تلك المساعدات للمتضررين، ليُترك السوريون في شمال غربي سوريا كي يواجهوا مصيرهم وحدهم في ذروة الكارثة.

والمفارقة التي كشفت مدى التصدّع الأخلاقي والإنساني لدى الحكومة التركية، وما تسمى "الحكومة السورية المؤقتة"، والفصائل التابعة لهم، أن كافة المعابر الفاصلة بين مناطق سيطرتهم ومناطق الإدارة الذاتية كانت مفتوحة أمام القوافل التجارية التي يجنون منها مكاسب مالية طائلة، والتي كانت ولا زالت الفصائل تتقاتل وتتناحر على مواردها، ولم يصرّحوا يوماً بـ "إننا نرفض دخول المحروقات، أو إرسال المواد التجارية من وإلى مناطق الإدارة الذاتية"، وذلك لأن مكاسب تلك القوافل تذهب إلى جيوب تركيا وقادة الفصائل مباشرة، ولكن حين أصبحت القافلة "إنسانية" وموجهة إلى الشعب المنكوب، أغلقوا أبواب المعابر أمامها، واختلقوا الكثير من الحجج والأعذار حتى يمنعوا وصولها للمتضررين، وهذا ما كشف الوجه الحقيقي لتركيا، وقادة الفصائل، وما تسمى المعارضة، التي لاهم لها سوى المتاجرة بأرواح وآلام السوريين، وثبت بأنهم يفضلون مكاسبهم المادية والسياسية على حياة السوريين.

هذا الزلزال أثبت مرة أخرى أن المعارضة والحكومة السورية المؤقتة والفصائل لا تمت لسوريا وشعبها بأية صلة، وهي مجرد أدوات تخدم السياسة التركية فقط، فلو كانت هذه المعارضة أو قادة الفصائل يشعرون بأي انتماء لسوريا، لما سمحوا لتركيا في هذه الظروف العصيبة التدخل في شؤونهم الإنسانية والإغاثية الداخلية، ولفتحوا كافة المعابر مع الداخل السوري، في سبيل إنقاذ السوريين المنكوبين، ولألقوا كافة الاعتبارات السياسية والعسكرية وغيرها خلف ظهورهم. ولكنهم على عكس ذلك ألقوا بكافة السوريين إلى التهلكة في سبيل حماية مصالح تركيا السياسية.

وكان واضحاً أن تركيا لا ترغب في دخول قوافل المساعدات من مناطق الإدارة الذاتية للمناطق المحتلة من قبلها، حتى لا تسجل ذلك للإدارة كموقف إنساني، وحتى لا يلتفت المجتمع الدولي، الذي أغلق جميع المعابر الرسمية صوب مناطق الإدارة الذاتية، وخاصة معبر تل كوجر بين سوريا والعراق، ولمنع إعادة النظر في فتحه لإيصال المساعدات منها إلى السوريين، لذا تحاول تركيا إبقاء المعابر مغلقة معها كرسالة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مفادها أنه "حتى إن فتحتم المعابر، وأدخلتم المساعدات من مناطق الإدارة الذاتية، فلن نسمح بوصولها إلى السوريين" والهدف منها تركيز وجهة الأمم المتحدة لاعتماد المعابر بين تركيا وسوريا لإيصال المساعدات.

الجولاني يستغل معاناة المنكوبين لنيل الشرعية

من جهة أخرى، سعت هيئة تحرير الشام، وباقي التنظيمات الإرهابية في مناطق إدلب وريف حلب، إلى توظيف وقوع زلزال 6 فبراير سياسياً، في محاولة لتحقيق العديد من المكاسب السياسية والتنظيمية، سواءً بين بعضها البعض، أو في مواجهة النظام السوري، مع التجاهل لكارثية الحدث، والارتفاع المستمر في أعداد الضحايا والمصابين، وهو ما يجعل من الزلزال نقطة بداية لمسار جديد في إعادة رسم خارطة التنظيمات الإرهابية في شمال غرب سوريا.

فبعد وقوع كارثة الزلزال، كثّف الجولاني من ظهوره في المناطق المنكوبة شمال غرب سوريا، وبدأت آلته الإعلامية بالترويج له، فيما عقد الجولاني مؤتمراً صحفياً في إدلب شرح فيها المهام والأعمال التي نفذتها لجنة الاستجابة الطارئة التي تزعمها.

يمكننا تحديد أهداف الجولاني من كل هذه التحركات، وكيفية استثماره لكارثة الزلزال، فيما يلي:

أولاً- تلميع صورة الجولاني داخلياً وخارجياً:

كرر "أبو محمد الجولاني"، المسؤول العام لـ "هيئة تحرير الشام" الإرهابية، الظهور بين الحين والآخر في المناطق المنكوبة، محاطاً بشخصيات قيادية في الهيئة، وبكاميرات وسائله الإعلامية، في سياق إخراج مسرحية جديدة، لتبييض صورة "الأمير"، وإعطائه صبغة مدنية، على أنه قريب من الحاضنة الشعبية، ويشعر بمعاناتهم. إذ يحاول الجولاني إظهار نفسه كشخصية مدنية تقدم الخدمات للسكان، في إطار مساعيه الأخيرة لإبعاد صفة "الإرهاب" عنه، والترويج لنفسه ولفصيله، بأنهم خلعوا عباءة "القاعدة"، وأنهم غير إرهابيين، وبأنهم فصيل "سوري وطني معارض".

من جهة أخرى، يحاول الجولاني تلميع صورته داخلياً، وتشكيل حاضنة شعبية، عبر الترويج للخدمات التي تقدمها الهيئة للمتضررين، مستغلاً ضعف أداء تركيا والفصائل التابعة لها في إزالة الأنقاض، وتقديم المساعدات للمنكوبين، وفي هذا الإطار وعد الجولاني خلال مؤتمره الصحفي بأنه سيؤمّن مساكن بديلة لمن فقد منزله في الزلزال، وأمر بصرف مساعدات نقدية وإغاثية عاجلة على العائلات المتضررة.

ثانياً- دفع المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى منحه الشرعية:

عرقلت هيئة تحرير الشام وصول المساعدات الأممية إلى المناطق المنكوبة شمال غرب سوريا، الخاضع لسيطرة المعارضة المسلحة بعد الزلزال، عن طريق المعابر التي تربط مناطق سيطرته مع مناطق الحكومة السورية، وأكد الجولاني في مؤتمر صحفي آخر عقده في 10 فبراير 2023، أنّ المعبر الوحيد لتلقي المساعدات وقوافل الإغاثة هو معبر باب الهوى، مدعياً أن السبب هو رفضه إعطاء "النظام السوري" أي فرصة لتعويم نفسه بحسب قوله، إلا أنه عاد ليناقض نفسه، حين أعلن معارضته للمحادثات التي تجري بين أطراف إقليمية ودولية مختلفة بما فيها تركيا وسوريا والأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى تفاهم، ينص على افتتاح معبرين أو أكثر، يتم من خلالهما تأمين وصول قوافل الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة. ليظهر بوضوح رغبته في استغلال القلق الأممي بشأن عمق معاناة المتضررين، والضغط على المجتمع الدولي والأمم المتحدة، للتعامل مع حكومة الإنقاذ "الجناح المدني" للهيئة، والمشرفة على معبر باب الهوى، بهدف شرعنه الهيئة، وتعويمها، وإظهارها كجهة إدارية رسمية، يمكن للمجتمع الدولي التعامل معها.

ثالثاً- الهيمنة على المساعدات وإضعاف دور الجماعات السلفية المناهضة للهيئة:

يبدو أن إصرار الجولاني على أن تمر كافة المساعدات عبر معبر باب الهوى، الواقع تحت هيمنته، هو لوضع يده على كافة المساعدات، والإشراف على توزيعها للترويج لنفسه ولحكومته، وإلحاق ضربة بباقي الجماعات المسلحة المتشددة المناهضة للهيئة، التي لا تملك ما يمكن تقديمه لمساعدة المنكوبين، وبالتالي إضعاف الحاضنة الشعبية لتلك الجماعات.

وبدا ذلك من خلال تحميل العديد من التنظيمات الإرهابية التابعة للقاعدة وأبرزها (حراس الدين – أنصار الدين – أنصار الإسلام- كتيبة أبو بكر)، المسؤولية عن ارتفاع أعداد الوفيات والإصابات، على هيئة تحرير الشام، لكون الأخير هو المسيطر على مجمل مناطق إدلب، وقالت أن الجولاني "اهتم بجمع الأموال، عبر السيطرة على المعابر الحدودية مع مناطق شمال شرق سوريا ومع تركيا".

رابعاً- التغلغل في مناطق سيطرة الفصائل الموالية لتركيا:

من الواضح أن تكثيف الجولاني لظهوره برفقة السَلَفي العراقي "أبو ماريا القحطاني"، في عددٍ من البلدات والقرى المنكوبة في مناطق سيطرة الفصائل المعارضة، هو للترويج لنفسه وللهيئة أمام أهالي تلك المناطق، وليستغل الكارثة للتغلغل داخل تلك المناطق، عبر الفرق التي

يرسلها، تحت حجة رفع الأنقاض، ومساعدة المتضررين، فيما كانت جولته الأكثر استفزازاً للمعارضة، تلك التي خصصها لمدينة جنديرس في عفرين الخاضعة لسيطرة الفصائل، والتي زعم الجولاني أنه أرسل إليها أكثر من 30 آلية ثقيلة، لتشارك في عمليات إنقاذ وانتشال الضحايا.

النظام يستثمر تداعيات الزلزال سياسياً

يحاول النظام السوري أيضاً، الذي تأخر كثيراً في تحمل مسؤوليته تجاه منكوبي الزلزال، توظيف الحدث الإنساني سياسياً، بما يكسر عزلته الدولية.

فتأخُّر النظام في التفاعل مع الحدث، يعود لـ "معادلة المساومات" التي يرغب النظام في الدفع بها في خضم الأحداث، ومفادها "قبول النظام دخول مساعدات الإغاثة الدولية، وتسهيل إجراءات وصولها للمناطق التي لا تخضع لسيطرته – مناطق سيطرة المعارضة - مقابل تعليق مؤقت للعقوبات، كمرحلة أولى، يعقبها إلغاء تدريجي لها"، وذلك على اعتبار أن الزلزال خلّف تداعيات جمة على البنية التحتية يستغرق إصلاحها سنوات.

وبالرغم من حجم المأساة، تطفو على السطح طموحات النظام، الذي يحاول توظيف مأساة الشعب السوري لصالح حساباته السياسية في معادلة التفاعل الخاصة بالأزمة السورية إقليمياً ودولياً؛ مستهدفاً البحث عن مخرج يكسر العزلة المفروضة عليه جرّاء العقوبات الدولية والأمريكية؛ وهي العزلة التي لم تفلح محاولات التقارب التي أبدتها العديد من الدول العربية مع النظام السوري على مدار العامين الماضيين في الخروج منها أو دفع النظام لتجاوزها، وإن كانت قد فتحت متنفساً له قلل من حدتها.

فحتى وقت متأخر، في 13 فبراير/شباط، بعد ثمانية أيام على الزلزال المدمر، رفضت الحكومة السورية، بدعم من حليفتها روسيا، استخدام معابر حدودية أخرى من تركيا إلى شمال غرب سوريا، مصرّة على أن تأتي جميع المساعدات لسوريا عبر المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وثبت أن هذا الموقف الحكومي القديم على مدار الحرب الأهلية السورية لا يلبّي إطلاقاً احتياجات السكان المحاصرين. حيث استخدمت الحكومة السورية منذ سنوات المساعدات كسلاح، وعرقلت عبورها من الخطوط الأمامية من الأجزاء الخاضعة لسيطرة الحكومة، إلى الأراضي الخارجة عن سيطرتها.

ويبدو أن مساومات النظام حققت بعض أهدافها، حتى أصدر الرئيس السوري بشار الأسد بتاريخ 13 فبراير/شباط 2023، تصريحاً حدد فيه ثلاثة أشهر لتسليم مساعدات الأمم المتحدة عبر معبرين حدوديين آخرين من تركيا إلى الشمال الغربي، لكن القرار جاء بعد أكثر من أسبوع من زلزال 6 فبراير/شباط، ويطرح إيجاد حل لهذا المأزق تحدّياً هائلاً، فما دامت المنظمات الإنسانية ووكالات الإغاثة تتفاوض مع الحكومة وتنسّق معها، يتيح ذلك للنظام التحكّم بها، عبر السماح لها بإيصال المساعدات أو منعها من ذلك، بحسب ما تمليه مصالحه السياسية والعسكرية.

وهكذا يبقى عدد كبير من السوريين الضعفاء محرومين من المساعدات، كما يتسبّب ذلك بتقويض حياد المنظمات الإنسانية وعدم انحيازها، الأمر الذي كشف مرة أخرى السقوط الأخلاقي والتصدع الإنساني لدى النظام السوري تجاه السوريين.

أراد الأسد - ووافقه في ذلك الروس والإيرانيون - اغتنام الفرصة، لا للحصول على دعم كاف في مواجهة الكارثة، وإنما لكسب شرعية دولية وعربية يفتقدها نظامه، فتحُ هذه المعابر لفترة مؤقتة لا يكلف الأسد شيئاً حقاً، لكنه يسمح له بالإفلات من الانتقادات، ويبرز قدرته على السماح وعدم السماح بإمكانية الوصول إلى الحدود كما يشاء.

الإدارة الذاتية تحركت بدافع إنساني وتم منعها بدوافع سياسية

رغم أن الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا هي الجهة الوحيدة الداخلية، التي تحركت بسرعة، وجهزت قوافل من المساعدات والإغاثة للمنكوبين، ورغم أن المساعدات كانت الأقرب إلى المتضررين، إلا أنها لم تتمكن من إيصالها لمستحقيها، نتيجة إغلاق كل من الفصائل الموالية لتركيا والنظام السوري المعابر أمام مرور تلك المساعدات، وفيما تحجج كل من النظام السوري والمعارضة السورية بعدم قبول المساعدات المقدمة من الإدارة الذاتية للمناطق المنكوبة، بأن هدف الإدارة الذاتية هو استثمار سياسي في الملف الإنساني، إلا أن هناك العديد من المعطيات التي تثبت العكس تماماً، وبأن تلك الأطراف التي أغلقت المعابر أمام المساعدات هي من سيّست الملف الإنساني.

من تلك المعطيات:

أولاً: إن حياة الناس وإنقاذهم في تلك اللحظة الحساسة كان من المفروض أن تكون فوق كافة الاعتبارات السياسية، أي أنه حتى لو كانت للإدارة الذاتية أي أهداف سياسية من وراء إرسال

المساعدات وقوافل المحروقات، فكان من المفترض أن يفضل النظام والمعارضة حياة السوريين المنكوبين على غايات الإدارة الذاتية، وكان بإمكانهم القول إن ما أرسل من مناطق الإدارة الذاتية هي من موارد سوريا ولا فضل للإدارة عليهم، ولكن رفضهم لها يكشف بوضوح تفضيل النظام والمعارضة مصالحهم السياسية على الملف الإنساني وعلى حياة الشعب المنكوب. وهذا ما أكده المرصد السوري لحقوق الإنسان حين قال: "لا يزال سادة القرار في المناطق المتضررة، والتي حدثت فيها زلازل مدمرة، يلعبون على الشق السياسي، مستمرين في تجاهل الشق الإنساني بشكل تام".

ثانياً: الأمر الآخر الذي يؤكد زيف ادعاء النظام والمعارضة، ويثبت بأنه لا يهمهم بالأساس الجانب الإنساني للشعب السوري، هو أنه وفي فترة جائحة كورنا التي عصفت في البلاد، وفي وقت كان أكثر من 5 ملايين سوري يقطنون في مناطق الإدارة الذاتية، يواجهون خطر جائحة كورونا، التي لم تقل كارثية عن الزلزال، عمد كل من النظام والمعارضة - ومن خلفهما روسيا وتركيا - إلى تشديد الحصار على مناطق الإدارة الذاتية، ورفضهم فتح أي معابر إنسانية تجاه هذه المنطقة، ومنع إيصال الأدوية والمستلزمات الطبية من الأمم المتحدة بشكل رسمي إلى شعوب المنطقة، بل حاولت تلك الأطراف الدفع نحو تفاقم الجائحة، وتعريض حياة الملايين للخطر، عبر قطع المياه عن مناطق الإدارة الذاتية، وخاصة عن مدينة الحسكة، فيما لم يرسل النظام السوري كميات اللقاحات المخصصة كاملة لمناطق الإدارة الذاتية، بل وعمدت إلى إرسال المصابين بكورنا إلى مناطق الإدارة الذاتية عبر مطار القامشلي.

فلو كان لدى المعارضة والنظام أي حس إنساني تجاه الشعب السوري، لكانت حينها أرسلت المساعدات للأهالي المتضررين من كورونا في مناطق الإدارة الذاتية بدافع إنساني، إلا أن تشديدهم الحصار يؤكد أن منع المساعدات المرسلة من الإدارة الذاتية لمنكوبي الزلزال هو بدافع سياسي وعنصري وعداء للإدارة الذاتية. ورغم مواقف النظام والمعارضة من الإدارة الذاتية، إلا أن الأخيرة لم تتعامل معهم بالمثل، بل جهزت قوافل المساعدات، لإرسالها للمنكوبين بدافع إنساني، دون أن يلتفتوا إلى المواقف السياسية والعنصرية والعدائية للقوى المسيطرة على تلك المناطق تجاه الإدارة الذاتية، ما يعني أن الدافع الإنساني كان هو الغالب على موقف الإدارة الذاتية.

ثالثاً: المفارقة الأخرى، التي كشفت زيف ادعاء تركيا والمعارضة، أن تركيا التي منعت أن يقدم السوريون في شمال شرق سوريا الإغاثة والدعم لإخوتهم السوريين في شمال غرب سوريا، سمحت من جهة أخرى لليونان واسرائيل وفرنسا وأرمينيا التي كانت تركيا تعتبرهم أعداءً، بإرسال الفرق للمشاركة في أعمال البحث والإنقاذ في المناطق المنكوبة في تركيا، وكان وزير الخارجية اليوناني أول من زار تركيا عقب الزلزال المدمر، فلماذا يسمح أردوغان للدول التي يعتبرها عدوة لتركيا أن تقدم المساعدات والإغاثة لها، بينما يمنع السوريين من إغاثة بعضهم البعض؟ هذه المفارقة تكشف مدى حالة الانحطاط التي وصلت إليها ما تسمى المعارضة السورية، التي لم تتمكن من تفضيل مصالح السوريين على المصالح السياسية.

رابعاً- ما يثبت أيضاً أن المساعدات التي جهزتها الإدارة الذاتية هي بدافع إنساني ووطني، هو أن الإدارة الذاتية لم تضع أي شروط لإيصال مساعداتها للمتضررين، بالإضافة إلى سماح الإدارة الذاتية للفعاليات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني تجهيز وارسال قوافل المساعدات للمناطق المنكوبة دون أن تعرقلها، أو أن تضع شرط السماح لقافلة الإدارة الذاتية بالمرور مقابل أن تسمح الإدارة الذاتية بمرور قوافل المنظمات والفعاليات المجتمعية، ما يؤكد أن الأولوية لدى الإدارة الذاتية هو إيصال الإغاثة للمتضررين.

التقييم

من الواضح أن الجهة الوحيدة التي سعت لإيصال المساعدات للمنكوبين بدافع إنساني ضمن الجغرافيا السورية هي الإدارة الذاتية، لأنها هي من قدمت المساعدات لمناطق يعتبر المسيطرون عليها أن الإدارة الذاتية عدوة لهم، وهي الجهة الوحيدة التي تعاني من حصار خانق، وأُغلقت كافة المعابر الرسمية صوب مناطقها، ومع ذلك تطالب بفتح المعابر لإيصال المساعدات للمنكوبين خارج مناطق سيطرتها.

إن هذا الزلزال كشف عن تصدعات عميقة في الجغرافيا السورية، وأثبتت بأنها - عملياً - تعاني من التقسيم، وأن الجهة الوحيدة التي لا تزال تحاول الانفتاح على عموم سوريا هي الإدارة الذاتية، رغم أنها متهمة من باقي الأطراف بأنها "انفصالية".

بالنظر إلى المواقف السابقة لكل من النظام السوري والمعارضة وتركيا تجاه مناطق الإدارة الذاتية وتشديدها الحصار على المنطقة، يصبح من المؤكد أنه لو كانت مناطق الإدارة الذاتية هي

من تضررت بالزلزال، وأصبحت مدنها منكوبة، لرأينا تلك الأطراف تزيد الخناق، ولكانت أغلقت كافة المعابر أيضاً، ومنعت وصول المساعدات والإغاثة، بهدف زيادة الضغوطات على الإدارة الذاتية دون الاكتراث لحياة السوريين القاطنين في مناطق شمال شرق سوريا، على غرار تعاملها مع مناطق الإدارة الذاتية في فترة جائحة كورونا.

النظام استفاد من المأساة الواقعة الآن، والزلزال المدمر، عبر تعويم نفسه والانفتاح على الغرب لطلب المساعدات ورفع العقوبات الدولية عنه، والأهم بالنسبة لبشار الأسد هو إعادة تعويمه شخصياً، وذلك بعد عدد من الاتصالات التي تلقاها تعزيه بمن مات في الزلزال، وهذه تعتبر بالنسبة له كالمثل القائل "رب ضارة نافعة".

لكن السؤال.. هل سينجح النظام فعلياً في تحقيق هدفه؟ على المستوى الدولي، من الصعوبة القول بأن كارثة الزلزال من شأنها أن تعيد دمج النظام السوري في المجتمع الدولي؛ فالولايات المتحدة وإن كانت قد "علقت" العمل بعقوبات قانون قيصر لمدة 6 شهور، فالدافع الرئيسي لذلك هو المساهمة في تسهيل عملية تقديم المساعدات الإنسانية، بدليل أنها لم تتعامل مباشرة مع النظام السوري وحكومته في هذا الشأن، ولكنها فضلت تقديم مساعداتها للمناطق الخاضعة للنظام عبر آليات المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، وتحديداً التابعة للأمم المتحدة.

من الواضح أن الجولاني قفز فوق الاعتبارات الإنسانية لتداعيات الزلزال لمصلحة ترسيخ مشروعه الانفصالي، المتمثل في إقامة إمارة إسلامية، تتمتع بحكم ذاتي مستقل، وذلك عبر شرعنه "حكومة الإنقاذ"، وتوسيع قاعدته الشعبية في عموم شمال غرب سوريا. ويبدو أن هدف اللجان الإغاثية التي شكلها الجولاني ليست تقديم المساعدة للمنكوبين، بقدر ما هو إظهاره كزعيم يمتلك مؤسسات ووزارات وقطاع واسع من العاملين القادرين على إدارة أكثر الأزمات تعقيداً، كل ذلك لينال ثقة المجتمع الدولي، ويستأثر بالحصة الأكبر من المساعدات القادمة، واستخدامها للدعاية لنفسه داخلياً.

وفي المحصلة ينبغي على المعنيين بالشأن الإنساني على الساحة الدولية أن يجروا إعادة نظر جوهرية في نماذج الإغاثة المعتمدة حالياً. ويجب أن تأتي في رأس أولوياتهم ممارسة ضغوط على جميع الأفرقاء في النزاع – لا سيما النظام – من أجل التوقف عن استخدام المساعدات سلاحاً في الحرب، ومحاسبة الجهات المسؤولة عن هذه الممارسات. والوصول إلى المتضررين

بغض النظر عن الفريق الذي يسيطر على المنطقة حيث يقطنون، وللتخلص من ابتزاز كل من النظام السوري وتركيا وهيئة تحرير الشام، يجب إعادة النظر في فتح معبر تل كوجر صوب مناطق الإدارة الذاتية، لأن افتتاحه سيدفع باقي الأطراف إلى تقديم تنازلات والسماح لمرور المساعدات عبر كافة المعابر.

القوى المأزومة تبحث عن قشة نجاة

في مسار التطبيع التركي – السوري

لزكين إبراهيم – باحث في مركز الفرات للدراسات

أوحى اللقاء الذي جمع بين وزيري دفاع سوريا وتركيا، في العاصمة الروسية موسكو، في 28 ديسمبر/ كانون الأول 2022، بأن طريق التطبيع بين البلدين بات سالكاً، خصوصاً في ظلّ الحديث عن لقاء ثانٍ سيَجمع وزيري خارجيتيهما. لكن تُظهر ردّة الفعل السورية المتأنّية، والشروط الصعبة التي وضعها الأسد أمام تركيا، في أوّل تعليق رسمي منه على اللقاءات التي تَجري مع أنقرة، بوساطة روسية، والذي قال فيه بأنه «يجب أن تكون المباحثات مبنيّة على إنهاء الاحتلال، ووقف دعم الإرهاب»، تُظهر ردة الفعل هذه ما يؤشّر إلى تمسّك دمشق بمطلبها الأساسي، والمتمثّل في خروج الجيش التركي من الأراضي السورية، ووقف دعم الفصائل المسلّحة. وهذه الشروط يستحيل على تركيا تطبيقها، وخاصة قبل الانتخابات التركية؛ لأن أي انسحاب قبل الانتخابات سيكون بمثابة إعلان أردوغان فشل سياساته في سوريا.

وأمام هذه التحديات، يبدو أن جهود التطبيع التي تقودها روسيا تعرضت لانتكاسة جديدة. فإعلان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو تأجيل لقاء كان متوقعاً منتصف يناير/كانون الثاني الجاري، بين وزراء خارجية سوريا وتركيا وروسيا، إلى شهر فبراير/شباط القادم، يعني أن هناك تعثر في سير المصالحة، كما أن التحرّكات المكّوكية المرتقبة لمسؤولي «مسار أستانا» (روسيا، وإيران، وتركيا) خلال الفترة الجارية، وخاصة الطرف الإيراني، الذي بدأ وزير خارجيتها بزيارة كل من لبنان وسوريا وتركيا، تشير إلى وجود مطبّات عديدة في هذا الطريق، تتطلّب مزيداً من الوقت من أجل إزاحتها، ولا سيما بعد أن أبدت واشنطن هذه المرة مواقف أكثر وضوحاً وحسماً في رفضها أي شكل من أشكال التطبيع مع الأسد، ومحاولاتها إفشال مسار التطبيع بين البلدين.

هنا، سنضع كافة تلك الأطراف على ميزان الربح والخسارة، من تداعيات التطبيع بين أنقرة ودمشق، وذلك من خلال رصد مواقف وأهداف كافة القوى والأطراف المتدخّلة في الملف السوري.

أولاً- روسيا المعزولة تتمسك بقشة تركيا

إن روسيا المأزومة في معارك أوكرانيا، والتي ترعى مباحثات التطبيع بين أنقرة ودمشق، تبحث عن تحقيق نصر وهمي على أمريكا في مناطق نفوذها، بعيداً عن أوكرانيا، وذلك عبر مساعي "توحيد الجهود المشتركة" بين الأسد وأردوغان، لتحويلها إلى مواقف عملية ضد أمريكا وحلفائها في شمال شرق سوريا، ومحاولة مواجهة الوجود الأمريكي في سوريا.

إذ يعتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه سيكون رابحاً من التقارب المحتمل بين أنقرة ودمشق، لأنه يحتفظ من جهة بعلاقات جيدة مع أردوغان، لا سيما بعدما خرج هذا الأخير عن الاتجاه الغربي في تعامله مع موسكو بعد غزوها لأوكرانيا، بل أضحى أردوغان وسيطاً بين الغرب وروسيا في ملف هذه الحرب. ومن جهة ثانية، يُعتبر بوتين هو الداعم الأكبر لنظام الأسد، ولولا هذا الدعم، لما رجحت كفة الحرب في سوريا لصالح النظام، ما يجعل بوتين يجمع صديقين له، بما يخدم مصالحه في سوريا والمنطقة عبر "التطبيع".

وفي النتيجة، تحاول روسيا من خلال هذا "التطبيع" تحقيق نتيجة واحدة عبر طريقتين، إما تصفية الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، بخلق تحالف بين تركيا والنظام، ويعزز من هيمنة النظام السوري على مجمل الأراضي السورية. أو إجبار الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) على التنازل، وتقديم شمال شرق سوريا للنظام، مقابل منع أي عملية عسكرية تركية. وفي كلا الحالتين سيكون ذلك سبباً في محاصرة الوجود الأمريكي في سوريا.

واللافت أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يُصرّ على تمهيد الأرضية لجمع الرئيسين التركي والسوري قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية؛ ليمنح أردوغان فرصة أكبر في الفوز، لأن بوتين من أنصار بقاء أردوغان في الحكم، خاصة بعد أن أدت الحرب الأوكرانية إلى عزلة روسيا عن المجتمع الدولي، وعن الدول الصناعية الكبرى. لتبقى تركيا واحدة من الشركاء القلائل الذين يحافظون على علاقات جيدة مع روسيا، فالرئيس الروسي ونظيره التركي تجمعهما

منذ أعوام علاقة جيدة، وهذا ما يدفع بأردوغان، الذي بات يستشعر أن حلفاءه الغربيين وأمريكا لا يرغبون في بقائه في الحكم، للتقرب من بوتين أكثر.

وهذ يستدعي طرح سؤال: هل يمكن لروسيا تحقيق تلك الأهداف؟ وللإجابة على هذا التساؤل، علينا معرفة الموقف الأمريكي حيال التقارب التركي مع دمشق.

ثانياً- أمريكا تحاصر تركيا بالرفض القاطع للتطبيع

جاء اعتراض واشنطن هذه المرة بلغةٍ صريحةٍ وقاطعةٍ، على التوجه التركي للتطبيع مع الأسد، وكان لهجتها - وحتى تحركاتها على الأرض - مختلفة عما سبق، وفي حين أنها في المرات السابقة تعاملت بدبلوماسية أكثر، إلا أنها هذه المرة صعّدت من حدّة تصريحاتها المُناهضة لمسارات التقارب مع دمشق، وسط تهديد غير مباشر باستخدام قانون العقوبات الأميركية على سوريا (قيصر)، من أجل عرقلتها. بالإضافة إلى زيادة القوات الأمريكية نشاطها في شمال شرق سوريا مؤخراً، كالعودة إلى بعض قواعدها التي أخلتها في الرقة، وزيادة الدوريات المشتركة مع قسد.

والملفت أكثر، أنها أطلقت بالاشتراك مع قسد حملة "صاعقة الجزيرة" بتاريخ 29 ديسمبر/كانون الأول 2022، لملاحقة خلايا داعش في ريف الحسكة والقامشلي، وهذه التحركات والحملة في هذا التوقيت، تحمل رسائل مبطنة إلى تركيا وروسيا مفادها بأن "التحالف الدولي بقيادة أمريكا" باقية في المنطقة، ومستمرة في دعم قوات سوريا الديمقراطية، وبأن التقارب بين تركيا ودمشق لن يؤثر على العلاقات بين التحالف وقسد.

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "نيد برايس"، قد قال بعد اجتماع موسكو: "إن واشنطن لا تدعم الدول التي تسعى لتعزيز علاقاتها أو تعرب عن دعمها للنظام السوري، ورئيسه بشار الأسد، الذي وصفه بـ"الديكتاتور الوحشي"" هذا الوصف الأمريكي للأسد هو بمثابة رسالة إنذار إلى أردوغان، لتنبيهه من أن تطبيعه مع الأسد سيضعه في نفس خانة الأسد لدى أمريكا، وبالتالي ستفتح أمريكا كافة ملفات جرائم وانتهاكات "أردوغان" وحكومته، والتي لا تقل عن "ديكتاتورية ووحشية" الأسد.

ويبدو أن مواقف أمريكا المتصلبة هذه أجبرت تركيا على إرسال وزير خارجيتها لواشنطن، والذي ألتقى بنظيره الأميركي أنتوني بلينكن، لمناقشة قضايا عدّة على رأسها التطبيع مع دمشق،

ما يشير إلى أن تركيا - رغم أن بين أحد أهدافها من التوجه نحو التطبيع الضغط على أمريكا لإنهاء دعمها لقسد- لا تجرؤ على الذهاب في التطبيع بعيداً عن المشورة الأمريكية؛ لخشيتها من العواقب العكسية، فتحاول دائما ترك طريق المفاوضات مع أمريكا مفتوحاً.

كما إن إقرار أمريكا مؤخراً "قانون مكافحة الكبتاغون السوري"، ووضعه حيّز التنفيذ، يعني أن الأسد وحكومته باتوا على قائمة تجار المخدرات الدولية. وبالتالي، أي طرف يُطبع العلاقات معه يعتبر شريكاً له، وهذه المعطيات تدفع تركيا للتريث أيضاً، والدليل على ذلك إعلان وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو تأجيل لقائه مع نظيره السوري إلى فبراير/شباط المقبل، بعد أن كان مقرراً إجراؤها منتصف يناير/كانون الثاني الجاري.

ومن غير المستبعد أن تكون الرعاية الروسية للتقارب التركي السوري الأخير، هي التي حملت إدارة جو بايدن على رفض التطبيع بين أنقرة ودمشق، باعتباره استثماراً روسياً لا تقبل به واشنطن، في وقتٍ باتت هزيمة موسكو في أوكرانيا على رأس قائمة أولويات واشنطن، كما في أي مكان يتيسر لها ذلك، ويبدو أنها جادة في ذلك، حتى لو كان "الحليف التركي" طرفاً في هذا الاستثمار.

لذا، تملك أمريكا الكثير من الأوراق التي بدأت تلوح بها في وجه تركيا، ومن بينها تلميح أمريكا - بشكلٍ غير مباشر- بأنها ستعمل على تشكيل جسم سياسي جديد للمعارضة في سوريا، وسيكون نواتها مجلس سوريا الديمقراطية، وأحزاب، وتيارات من المعارضة السورية، داخل وخارج سوريا، في حال طبعت تركيا علاقاتها مع دمشق. ومن بوادر التلويح الأمريكي بهذه الورقة، إعلان كل من مجلس سوريا الديمقراطية (مسد)، و"التحالف السوري الوطني المعارض" المدعوم من واشنطن، عن تقارب سياسي، عبر مؤتمر صحفي عقده الطرفان في مدينة القامشلي. وكان من الملفت رفع علم "الثورة السورية" إلى جانب علم مسد في المؤتمر، مما يحمل رسائل واضحة لتركيا، مفادها بأن شمال وشرق سوريا مستعدة لاستقبال القوى والشخصيات المعارضة، وحتى تلك التي كانت مدعومة من تركيا، والتي باتت تتوجس من مساعي تركيا إلى التطبيع مع دمشق.

ولكن مقابل تلك الضغوط، تترك أمريكا الباب مواربا أمام تركيا للعودة، وذلك عن طريق تقديم بعض المغريات لأنقرة، وكان آخرها - وفي خطوة انتظرتها أنقرة طويلاً- إخطار إدارة

الرئيس الأميركي جو بايدن الكونغرس، بشكل غير رسمي، في 13 يناير/كانون الثاني الجاري بأنها تعد لـ«صفقة محتملة» لبيع طائرات مقاتلة من طراز «إف 16» إلى تركيا. بينما ربطت تقارير بين موافقة الكونغرس على الصفقة وإزالة تركيا الـ «فيتو» على طلب السويد وفنلندا الانضمام إلى «الناتو»، بالإضافة إلى تعهد تركيا بعدم تهديد مصالح أمريكا في سوريا.

بكل الأحوال، منح أمريكا تركيا عروض التسليح سيكون بمثابة الفخ؛ لأن إعادة أمريكا ملف التسليح وطائرات "إف 16" في هذا التوقيت سيكلّف الجانب التركي الكثير، ففي حال قبلت تركيا العرض، فإنها في المقابل عليها القبول بالشروط الأمريكية؛ ومنها التخلي عن التطبيع مع دمشق، وعدم تعريض مصالح أمريكا في سوريا والمنطقة للخطر. وبالتالي، ستواجه موافقة تركيا على تلك الشروط رفضاً روسيا قاطعاً لأي عمل عسكري تركي محتمل في سوريا، وقد تلجأ روسيا هذه المرة لفتح الحوار بين دمشق والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

وفي حال رفضت تركيا العرض والشروط الأمريكية، فإن الأخيرة ستتبع سياسة أكثر حزماً تجاه تركيا، ولن تتمكن بأي حال شن عمليات عسكرية في شمال وشرق سوريا.

وهذه المواقف الأميركية يستدعي طرح سؤال: هل يمكن لتركيا الاستمرار في مسار التطبيع؟ وما خياراتها أمام هذه الضغوطات الأمريكية وتعقّد المشهد السوري؟

ثالثاً- تركيا تناور الأسد وتستثمر الوقت للوصول إلى موعد الانتخابات

لا شك أن تركيا ما كانت لتستدير نحو دمشق لو لم تكن في حالة ضعف شديد ومأزومة، أي أن التفاهمات الثلاثية بين "روسيا، وتركيا، والنظام السوري" جاءت نتيجة ضعف تلك الأطراف، وكثرة الأزمات التي تحاصرهم "عسكرياً، وسياسياً، واقتصادياً"، بل وأزمة تركيا هي أكبر لأنها على أعتاب انتخابات مصيرية.

يبدو أنّ هذه التفاهمات "الجديدة القديمة" متزامنة مع معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لقيام تركيا بشن عملية عسكرية برية جديدة في شمال شرق سوريا، فضلاً عن وعود أخرى من قِبل روسيا متعلقة بتطمين أردوغان بتحقيق نصر سياسي قبل الانتخابات الرئاسية التركية.

في الوقت ذاته كانت دفة السياسة الخارجية التركية تتحول شرقاً، لا سيما بعد شعور أنقرة بـ«الخذلان» من حلفائها الغربيين وأمريكا، وخاصة فيما يتعلق باستمرار دعم

قسد، وعدم قبول مخطط تركيا لإنشاء ما تسمى "منطقة آمنة" بعمق 30 كيلو متر على طول الحدود، لذا وجدت تركيا أن التمادي في التنسيق مع روسيا، والتوجه نحو التطبيع مع دمشق، قد يحقق لأردوغان بعض المكاسب في الانتخابات المقبلة، وخاصةً في ملف اللاجئين السوريين، وإرسال رسائل للداخل التركي المحتقن ضد اللاجئين بأن حكومة أردوغان جادة في حل هذا الملف عبر التطبيع مع دمشق، وبالتالي إخراج ورقة اللاجئين من يد المعارضة التركية، والتي كانت تحاول استثمارها في استقطاب أصوات الناخبين الأتراك.

ولكن السؤال هنا، هل تركيا جادة حقاً في التطبيع الكامل مع دمشق، والانسحاب من الأراضي السورية؟

من الواضح، إنّ رفع مستوى المشاورات، واللقاءات المشتركة بين الطرفين من المستوى الأمني إلى المستوى السياسي، تعد رغبةً تركية لتحقيق مكاسب سريعة قبل الانتخابات، وهذا ما أكدته صحيفة "قرار" القريبة من أحمد داود أوغلو وعلي باباجان، رفيقَي إردوغان السابقَين ومعارضَيه الحاليّين، والتي شككت بعملية التقارب بين أنقرة ودمشق، إذ ليس هناك أيّ سبب لإقناع اللاجئين في تركيا بالعودة إلى سوريا، وسط الأزمة الاقتصادية والمجاعة التي تشهدها سوريا. ما يعني أن أردوغان يستثمر الوقت، ويثير هذا الملف والادّعاء بأنه يعمل على حله لحين الوصول إلى موعد الانتخابات، والدليل أنه، وبالتزامن مع التوجه التركي للتطبيع مع دمشق، أعلن أردوغان تقديم موعد الانتخابات إلى 14 مايو/أيار القادم، وذلك للاستفادة أكثر من ملف التطبيع قبل تحقيقه.

وهذا يعني أن أردوغان قد يراوغ الأسد، ويكسب الوقت عبر اجتماعات المسؤولين، والدعوة للتمهيد للقاء رؤساء البلدين، لحين الوصول إلى ما قبل موعد الانتخابات، ثم ستجمد اللقاءات بحجة الانشغال في الانتخابات، ومن ثم نتائج الانتخابات هي التي ستحدد الاستراتيجية الجديدة لأردوغان تجاه سوريا. ففي حال كسب الانتخابات سينسف عملية التطبيع برمتها، وفي حال خسر الانتخابات، فحينها لن يكون للتطبيع أي معنى. إذ يستحيل على أردوغان قبول شروط الأسد بالانسحاب من سوريا قبل الانتخابات، لأنها ستعتبر فشلاً ذريعاً لسياسات أردوغان الخارجية، كما أن أي انسحاب تركي من شمال سوريا، سيدفع بآلاف السوريين في الداخل للهروب نحو تركيا مجدداً، وهذا سيكون بعكس ما يرغب به أردوغان.

إذاً، يحتاج أردوغان في هذا الوقت ليُظهر- على الأقل- أن ثمة عملية سياسية تبدأ، وإذا تمكن أردوغان من مقابلة الأسد قبل الانتخابات، فسيكون قد انتهز فرصته الذهبية، ولكن هذه الفرصة تبدو صعبة مع وضع الأسد شروطه المسبقة أمام تركيا.

ومن غير المستبعد لجوء أردوغان إلى فتح مسار التطبيع مع دمشق -حالياً- لسد الطريق أمام انتهاز روسيا والنظام فرصة قُرب الانتخابات وشن عملية عسكرية ضد إدلب، وبالتالي دفع آلاف السوريين لاجتياح الحدود التركية، وما يرجّح هذا الهدف، تصريحات وزير الدفاع التركي، خلوصي آكار في 6 يناير/كانون الثاني الجاري، عندما قال: "إن بلاده لن تقبل موجة جديدة من اللاجئين السوريين"، الأمر الذي يحمل خلفه رسائل واضحة إلى دمشق وموسكو، بأن أنقرة لن تقبل مسألة شن هجوم روسي - سوري للسيطرة على إدلب وشمال حلب، وفي المقابل إيهام تركيا للنظام عبر مسار التطبيع أنها ستنسحب من سوريا بعد التطبيع.

وما يؤكد بأن لا نية لتركيا في الانسحاب من سوريا، تصريح آكار الذي قال فيه: "قوات الأسد ليس بإمكانها تدمير إدارة الحكم الذاتي، وأن سوريا الأسد ضعيفة اقتصادياً وعسكرياً، وأن هذه الحقيقة لن تتبدل". وبذلك، أقر آكار بالقيمة المحدودة للتقارب مع دمشق من منظور أنقرة.

لذا، قد يكون الهدف التركي، بالإضافة إلى استثمار مسار التطبيع في الانتخابات القادمة، هو انتزاع المزيد من التنازلات، خاصةً في ما يتعلق بتطوير "اتفاقية أضنة" لعام 1998، لتصبح المسافة التي يحق لتركيا التواجد فيها شمال شرق سوريا بشكل رسمي 35 كم في العمق السوري، وذلك بدلاً من 5 كم كما كان في السابق. وبهذا يمكن لتركيا أن تحافظ على تواجدها الراهن في معظم الشريط الشمالي لسوريا، حتى وإن لم تتمكن من احتلال ما تبقى من مناطق حدودية.

وهذا التحرك التركي بوساطة روسية في مسار التصالح مع دمشق، يستدعي التساؤل عن موقف ومكانة إيران ضمن هذا المسار؟

رابعاً- إيران المتأزمة تدعم التطبيع خشية السقوط

خلال الأيام الماضية أشارت معظم المعطيات التي طرأت على خط العلاقة المستجدة بين أنقرة ودمشق إلى أن هذا المسار تُقطع محطاته المرسومة بآلية ثلاثية تتولاها روسيا، فيما لم يُعرف بالتحديد الدور الخاص بإيران، وما إذا كان غيابها عمّا يحصل يشي باستبعاد أم بحضور تبتعد تفاصيله عن الطاولة.

فيما رجحت أوساط سياسية عربية أن يكون القرار الذي اتخذته إيران مؤخراً، بعد زيارة وزير الخارجية الإيراني "حسين عبد اللهيان" إلى دمشق ولقائه بالأسد، بوقف تقديم النفط الرخيص إلى سوريا، تعبيراً عن رفضها لانفتاح دمشق وتقاربها المتزايد مع الإمارات، إلا أنها في نفس الوقت تدعم مسار التطبيع مع تركيا، لأن إيران ترى في سقوط تركيا سقوطاً حتمياً لها، لذا لن تعرقل مسار التقارب بين أنقرة ودمشق حتى وإن كان دورها هامشياً.

وعلى الرغم من أن إيران بالفعل ليست طرفاً مباشراً في مسار الحوار الثلاثي، إلا أن لها مصالح، ووجوداً وتأثيراً سياسياً على دمشق. وهذا التأثير لا يمكن تجاهله في مسار العلاقات المحتملة بين أنقرة ودمشق. فمن حيث الشكل، فإن التفاعلات الأخيرة بين موسكو ودمشق وأنقرة تُوهم باستبعاد إيران وتهميشها، ولكن من حيث المضمون والنتيجة المحتملة، فهي تتماشى أيضاً مع مصالح طهران، لأنه بالنسبة لطهران، فإن أيّ تقارب بين أنقرة ودمشق يصبّ في خانة تعزيز المعسكر المناهض للولايات المتحدة، بصرف النظر عن نوايا أردوغان من هذا التقارب، خصوصاً أن الأخير قد تقلّص هدفه في سوريا من «الصلاة، فاتحاً، في المسجد الأموي» في دمشق، إلى محاولة دفْع "خطر الكرد" عن الحدود مع بلاده، وهذه من بين الأهداف الإيرانية أيضاً، فرغم إشكالية أن تركيا وإيران دولتان إيديولوجيتان، ولدى كل منهما مشروعها الخاص في سوريا، سواء المشروع الإيراني الشيعي، أو المشروع التركي العثماني، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلافات، ولكنها تبقى محدودة إذا ما قورنت بمصالحهما الاستراتيجية، وخاصة فيما يخص الملف الكردي.

ومن المكاسب التي قد تراها إيران في التقارب بين أنقرة ودمشق، هو أن النظام السوري، لا يجرؤ على مهاجمة الإدارة الذاتية أو تفكيكها، بسبب الوجود الأمريكي في مناطقها، لذا فإن إيران قد ترى في التقارب فرصة لاستخدام تركيا لممارسة أقصى الضغوط على الإدارة الذاتية، لدفع الأخيرة إلى تقديم التنازلات للنظام، وتوسيع نفوذه، التي تعني توسع نفوذ إيران من خلفها في شمال شرق سوريا الغنية بالبترول.

وبالتالي، فمن المهم - بالنسبة لإيران - أن ينجح هذا التقارب على الرغم من بعض التخوفات القائمة لديها منه، فهي سوف تسعى لأن تكون هذه المصالحة خطوة أولى نحو إخراج القوات الأميركية من الشمال السوري، بتنسيق الأطراف المنضوية تحت عباءة "أستانة"، بالإضافة إلى دمشق.

وفي كل الأحوال، تبدو إيران في موقف محرج ضمن الملف السوري، فمن جهة هي مجبرة على التغاضي عن إمكانية وجود «تنسيق» تركي - إسرائيلي في سوريا، خصوصاً أن أنقرة تتقارب حالياً مع تل أبيب، وأن الطرفَين تبادلا السفراء من جديد. بالإضافة إلى بروز نوايا تركيا التوسّعية في سوريا، خصوصاً في ظلّ دعوة ياسين أقطاي، مستشار رئيس «حزب العدالة والتنمية» الحاكم، إلى «وضع حلب تحت السيطرة التركية»، وهذا يثير مخاوف إيران، التي باتت تهيمن على هذه المحافظة، والتي تُعتبر العاصمة الاقتصادية لسوريا.

يمكن أن نضيف أيضاً، الهواجس الكبيرة لإيران من التحركات الإقليمية والدولية التي قد تحد من النفوذ الإيراني جنوب سوريا، خاصة بعدما وقعت الإدارة الأميركية على مشروع قانون محاربة النظام السوري كمصدر للمخدرات. والتحرك الأوروبي مؤخراً، في 19 يناير/كانون الثاني الجاري، والتصويت لصالح تصنيف "الحرس الثوري" وأذرعها كمنظمة إرهابية.

الرؤية

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج أنه ورغم أن المحور الأساسي الذي يجمع بين الأطراف التي تُجري التطبيع هو محاربة الإدارة الذاتية، إلا أن هذا المسار سيكون نتائجه سلبية بالنسبة لكل من تركيا ودمشق، وإيجابية أكثر على الإدارة الذاتية، باعتبار أن كل من روسيا وتركيا ودمشق وإيران هي بلدان وقوى غارقة في الأزمات الداخلية والخارجية، ولا يمكن لأحد منهم تقديم ما ينقذ الآخر من أزمته. وكل تحركاتهم في هذا المسار يدخل في إطار ابتزاز أمريكا والغرب، بالإضافة إلى ابتزاز الإدارة الذاتية، ودفعها لتقديم تنازلات للنظام السوري. ولكن الوقائع تشير إلى أنه في حال جرى التطبيع بين تركيا ودمشق بوساطة روسيا، فإن أمريكا والغرب سيتخذون إجراءات عقابية ضد تركيا، وسيزيدون من دعم الإدارة الذاتية وقسد. وفي حال فشل التطبيع؛ فإن روسيا ودمشق لن تسمحا لتركيا بشن أي هجمات جديدة على شمال شرق سوريا، وستفتحا الحوار مع الإدارة الذاتية. وبالتالي، فإن خيارات الإدارة الذاتية ستكون في الحالتين أفضل.

وفي وقت كانت تتخوف قسد من أن تكون ضحية متغيرات جيوسياسية في المنطقة، لكن تصاعد التنسيق العسكري مع القوات الأميركية مؤخراً، وإطلاق عملية "صاعقة الجزيرة" لملاحقة خلايا داعش، التي ازداد نشاطها بالتزامن مع التهديدات التركية للمنطقة، وتأكيد كل من السعودية ومصر ببيان مشترك بتاريخ 12 يناير/كانون على رفض أي عملية عسكرية جديدة في

سوريا، في إشارة إلى التهديدات التركية، بالإضافة إلى تصريح منسق الأمن القومي الأمريكي للاتصالات الاستراتيجية "جون كيربي"، والذي قال: "إنّ الكرد في شمال وشرق سوريا لن يدفعوا ثمن التقارب بين تركيا والنظام السوري"، مثّلت نوعاً من الطمأنينة للإدارة الذاتية، ورسالة قوية من واشنطن لروسيا وتركيا وكذلك النظام السوري بأنها لن تتخلى عن حلفائها.

كما إن تحول أردوغان - في هذا الوقت الحساس والقريب من الانتخابات - إلى التقرّب مع روسيا والنظام السوري، يشير بأنه بات على يقين أن أمريكا لم تعد ترغب في بقائه في الحكم، وأن أمريكا والغرب يتطلعان إلى تركيا بنظام جديد يتلاءم مع الاستراتيجية الأمريكية، الساعية إلى تغيير شكل الدول المركزية ذات النظام القمعي الديكتاتوري، واستبدالها بأنظمة لا مركزية، لذا يحاول أردوغان التمسك بالقشة الروسية لعلها تنقذه من الغرق في الانتخابات القادمة، وتمنع سقوط نظام الحكم في تركيا، وهذه هي نفس المخاوف التي تنتاب إيران، لذا أعلنت عن دعمها للتطبيع التركي - السوري.

وفي المحصلة، يبدو أن إيران هي الحلقة الأضعف في المعادلة السورية اليوم، لأنه من جهة باتت مهمشة في مسار التطبيع التي تقوده روسيا، بالإضافة إلى تصاعد احتمالية ملاحقتها عسكرياً من قبل اسرائيل والتحالف الدولي، وخاصة بعد موافقة الاتحاد الأوروبي على تصنيف "الحرس الثوري" الإيراني والميليشيات المرتبطة به ضمن قائمة الإرهاب، بالإضافة إلى سيناريو وضع أمريكا "قانون مكافحة الكبتاغون" حيّز التنفيذ، والذي قد يعقبه شن عمليات ملاحقة للميليشيات الإيرانية على الحدود بين سوريا والأردن والعراق.

وفي كل الأحوال، فإن مصير مسار التطبيع هو في الغالب "الفشل"؛ لأن المصالحة الكاملة بين تركيا ودمشق ستكون عملية معقّدة وطويلة، نظراً لعمق التصدعات في العلاقات التركية السورية، بما في ذلك دعم أنقرة للميليشيات الإسلامية المسلحة، واستحالة أن تنسحب تركيا من سوريا قبل الانتخابات، لذا فإن تركيا تهدف من خلال التظاهر بأنها ترغب في التطبيع، كسب الوقت حتى الوصول للانتخابات، بينما النظام السوري يدرك عدم جدية أردوغان، وسيتمسك بشرط الانسحاب الكامل من الأراضي السورية لقبول التطبيع. في وقت لا يغير اعتراف أنقرة بوحدة التراب السوري، وادّعاء أردوغان بأن "تركيا ليست لديها أطماع في الأراضي السورية"، الكثير من المعادلات على أرض الواقع، فتركيا تقول الشيء نفسه عن احترام سيادة العراق على أراضيه، ولكنها تنتهك هذه السيادة كل يوم تقريباً. ولا تعتزم سحب قواتها من القواعد التي أقامتها

داخل الأراضي العراقية. وهو ما ينطبق على سوريا أيضاً؛ فلئن عجزت أنقرة عن إقامة منطقة أمنية واسعة، تخضع لسيطرتها على الشريط الحدودي بينها وبين سوريا، فإنه لا شيء يوحي بأنها يمكن أن تتخلى عن قواعدها داخل الأراضي السورية.

تحالف أردوغان – بهجلي يدفع نحو حظر "الشعوب الديمقراطي".. الأهداف والتداعيات؟

لزكين إبراهيم – باحث في مركز الفرات للدراسات

في تطور جديد في قضية الدعوة المقدمة من قبل حزب "العدالة والتنمية" الحاكم، وحليفه حزب الحركة القومية بزعامة "دولت بهجلي"، لإغلاق حزب "الشعوب الديمقراطي"، رفضت المحكمة العليا في تركيا، بتاريخ 26 يناير 2023، طلب حزب الشعوب الديمقراطي، تأجيل إصدار الحكم النهائي بحقه إلى ما بعد انتخابات مايو/أيار القادم، في قضية قد تؤدي إلى إغلاق مقرات الحزب، بتهم تتعلق بصلات مزعومة مع "حزب العمال الكردستاني"، وسط توقعات بإصدار قرار بحظر الحزب، امتثالاً لرغبة الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي يسعى لإقصاء حزب الشعوب عن الحياة السياسية بدعم من حليفه القومي.

وتُثار هذه القضية ضد حزب الشعوب الديمقراطي، ثالث أكبر حزب في البلاد، قبل الانتخابات، التي تشكل أكبر اختبار للرئيس أردوغان بعد 20 عاماً، أمضاها في السلطة. وتظهر استطلاعات الرأي أنه وحزبه الحاكم، يمكن أن يخسروا، خاصة إذا تعاون حزب الشعوب الديمقراطي مع تحالف المعارضة.

استمرار الحكومة التركية في ملاحقة هذا الحزب، والإصرار على إغلاقه، يثير عدة تساؤلات حول مدى قوة هذا الحزب وتأثيره على الداخل التركي، ولماذا يثير الحزب مخاوف أردوغان وحليفه بهجلي، وما هي انعكاسات إغلاقه على تركيا عامة وعلى الكرد بشكل خاص، وهل يمكن للحزب - الذي لا تزال قضيته معروضة أمام المحكمة العليا - الحصول على محاكمة عادلة، في ظل هيمنة تحالفي العدالة والتنمية والحركة القومية على البرلمان، وهيمنة أردوغان على القضاء؟

في هذا البحث سنحاول الإجابة على الأسئلة السابقة، والنظر في أهداف أردوغان وحليفه من إغلاق هذا الحزب، وماهي السيناريوهات التي تنتظر الشعوب الديمقراطي، وماهي خياراته في حال تقرر إغلاقه؟.

ما هي نقاط القوة لدى "الشعوب الديمقراطي" التي تخيف أردغان؟

1- نجاحه في تخطي عتبة الـ 10%.

حين فاز حزب الشعوب الديمقراطي - وهو حزب اشتراكي ديمقراطي - بنسبة 13 في المئة من الأصوات في الانتخابات التشريعية التي أجريت في تركيا، في يونيو 2015، متخطّياً بذلك عتبة العشرة في المئة الضرورية من أجل أن يتمكّن أي حزب من الحصول على تمثيل في البرلمان. حرمت النتائج حزب العدالة والتنمية الحاكم من الفوز بأكثرية برلمانية. وبذلك اكتسب الحزب مصداقية جديدة، كفاعل سياسي في البرلمان.

وعند الحديث عن "حزب الشعوب" لا يمكن تجاهل دوره الفاعل في الواجهة السياسية الداخلية للبلاد، وخاصة في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2018. حيث يعتبر حزب "الشعوب الديمقراطي" الحزب الكردي الوحيد في البرلمان، وحقق في الانتخابات البرلمانية، التي جرت في عام 2018، نسبة 11.7٪ من الأصوات، بمجموع 67 نائباً برلمانياً، ولكن مع الاستقالات، وطرد الحزب بعض الأعضاء، وطرد البرلمان لآخرين، انخفض عدد النواب إلى 55 نائباً من إجمالي 600 نائب يشكلون البرلمان التركي. وإلى الآن يتمتع "حزب الشعوب" بثالث أكبر كتلة برلمانية بعد "حزب العدالة والتنمية" الحاكم و"حزب الشعب الجمهوري" أكبر أحزاب المعارضة.

2- استقطاب الإسلاميين الكرد.

كما عمل حزب الشعوب الديمقراطي على استقطاب الناخبين من الاسلاميين الكرد في المحافظات الواقعة في الشرق والجنوب الشرقي للبلاد، كما في مراكز المدن الأساسية كإسطنبول، التي كان الناخبون يميلون فيها إلى حزب العدالة والتنمية في الانتخابات السابقة. حيث تمكّن الحزب من استعادة التمثيل خارج المناطق الكردية، مثل أنقرة وإزمير، واسطنبول التي ارتفعت فيها نسبة الأصوات التي نالها حزب الشعوب الديمقراطي من 4.8 في المئة في الانتخابات العامة، في العام 2011 (عندما كان يُعرَف بحزب السلام والديمقراطية) إلى 12.6 في المئة، ليحقق قفزة نوعية في نسبة الأصوات، وفي مواجهة ذلك ذهب أردوغان إلى حد استخدام نسخة من القرآن مترجمة على عجل إلى اللغة الكردية قبيل الانتخابات حينها، في محاولة منه للحفاظ على دعم الكرد المتديّنين.

بيد أن مشاعر الولاء لحزب العدالة والتنمية تراجعت في أوساط الكرد، جراء سلسلة من خيبات الأمل، وخاصة بعد انهيار عملية السلام التي كانت تقودها الحكومة مع حزب العمال الكردستاني؛ ومأساة روبوسكي/أولوديري، التي وقعت في أواخر ديسمبر 2011، ولم يجرِ التحقيق في ملابساتها، بعدما شنّت الحكومة هجمات جوية، وقتلت 34 مدنياً كردياً؛ بالإضافة إلى الدعم الواضح من قبل حزب العدالة والتنمية لتنظيم داعش، حين هاجم مدينة كوباني عام 2014، واحتلال تركيا لمدينة عفرين الكردية، وارتكابها - مع الفصائل السورية - الانتهاكات بحق الكرد في سوريا، فيما لعب حزب الشعوب الديمقراطية دوراً بارزاً في دعم الكرد في كوباني، ما ضاعف دعم الكرد في تركيا له على حساب العدالة والتنمية.

3- **استقطاب العلمانيين والليبراليين والديمقراطيين**.

عمل حزب الشعوب الديمقراطي على استقطاب مجموعة من الناخبين العلمانيين والليبراليين-الديمقراطيين المقيمين في المدن، والذين يتداخلون في شكل أساسي مع أنصار الحزب المعارض الأساسي في تركيا، حزب الشعب الجمهوري، والذين دعموا الشعوب الديمقراطية في انتخابات عام 2015، ومنحوهم جزءاً من أصواتهم.

دوافع أردوغان وحليفه للتضييق على الحزب وإغلاقه

مع اقتراب موعد الانتخابات في تركيا، التي أعلن أردوغان أنها ستجري في 14 أيار/ مايو المقبل، نظم حزب العدالة والتنمية حملة بدعم من حليفه القومي "حزب الحركة القومية"، وذلك لتصفية الحزب الكردي سياسياً، لأنه يمثل خزاناً انتخابياً هاماً، خاصة في المحافظات ذات الغالبية الكردية، وفي المدن الرئيسية كإسطنبول، وهو ما يثير مخاوف أردوغان، الباحث عن ولاية جديدة على رأس الجمهورية التركية.

حيث قرّرت المحكمة الدستورية في تركيا، بتاريخ 5 يناير الماضي، حرمان الحزب من المخصصات المالية، وذكرت محطة 'إن تي في' التركية الخاصة، أنه كان من المقرر منح 539 مليون ليرة تركية (28.7 مليون دولار) كمساعدة عامة لحزب الشعوب الديمقراطي هذا العام، ثلثها بحلول 10 يناير الماضي، ولكن قبل ذلك تم حرمان الحزب من مخصصاته، بهدف شلّ حركته، ومنعه من الدخول في السباق الانتخابي.

إذ تتضاعف مخاوف أردوغان من قرب إعلان أحزاب المعارضة الستة - خلال الشهر

الجاري – عن مرشح موحد لمنافسته على منصب الرئاسة، ويخشى أردوغان أن يدعم حزب الشعوب الديمقراطي هذا المرشح، وبالتالي لعب الحزب لدور محوري في ترجيح كفة المعارضة في الانتخابات.

لذا سارعت حكومة العدالة والتنمية وحليفه الحركة القومية، إلى وضع هذا الحزب نصب أعينهم، للتضييق عليه، وإضعاف دوره السياسي في البرلمان وتركيا عامة، وعليه يتعرض الحزب إلى حملة قمع منذ عام 2016، حيث أوقفت حكومة أردوغان الرئيس المشترك للحزب صلاح الدين دميرتاش، والذي لا يزال منذ أكثر من 6 أعوام في السجن، رغم دعوات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المتكررة للإفراج عنه. كما يتعرض الحزب لضغوط مكثفة في الأشهر الأخيرة.

وكان صلاح الدين دميرتاش قال في تصريح لموقع «بيانت» لحقوق الإنسان، في مارس 2022، حول قضية إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي: «قضية إغلاق حزبنا هي لأغراض سياسية، مثلها مثل القضايا المرفوعة ضدنا واحدة تلو الأخرى. وهدفها هو فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات». متابعاً: «ومع ذلك، أنا متأكد من أننا سنبطل كل هذه الهجمات الظالمة أمام القانون وفي صناديق الاقتراع».

لذا فإن حكومة الرئيس أردوغان وحليفه حزب الحركة القومية يريدان تشتيت أصوات ناخبي حزب "الشعوب الديمقراطي، ويحاولون جعل ناخبي الشعوب الديمقراطي بلا عنوان، وعند إغلاق الحزب سيبقى الناخبون بالوسط، وقد يقاطعون الانتخابات، ويبدو أن هذا ما يريده أردوغان، أي إقصاء أصوات الكرد والداعمين لحزب الشعوب الديمقراطية عن الانتخابات المقبلة، بعد تيقنه بأنهم في كل الأحوال لن يصوتوا له. إذ يعتقد أردوغان أن من شأن إغلاق حزب الشعوب الديموقراطي، ثالث أكبر حزب سياسي في البلاد، أن يسهم في رفع فرص نجاحه في الانتخابات المقبلة عبر إقصاء الصوت الكردي.

ما التحديات التي تواجه أردوغان في محاولة إغلاق "الشعوب الديمقراطي"؟

سبق أن حظرت محاكم تركية أحزاباً كردية، لاتهامها بالتعامل مع "العمال الكردستاني"، لكن أحزاباً كردية أخرى سرعان ما عادت إلى المشهد السياسي، من خلال إعلانات جديدة عن تشكيلها، ولو بأسماء مختلفة.

فيما لا توجد حتى الآن أية مؤشرات واضحة لما سيكون عليه مستقبل حزب الشعوب الديمقراطي في المرحلة المقبلة، وعما إذا سيتم حلّه بالكامل بالفعل، أو أن تُتخذ بحقه إجراءات عزل قد تضعف شعبيته، وتسود تكهنات عما سيكون عليه المشهد الداخلي لتركيا في المرحلة المقبلة، لا سيما مع تتابع مراحل حلّ "حزب الشعوب"، وما يرافقها من توتر، كالهجمات التي تعرّضت له مكاتب "حزب الشعوب" في البلاد، ومنها في مدينة إزمير، والتي أسفرت عن مقتل موظفة بتاريخ 17 يونيو 2021. وهذه الهجمات والانتهاكات بحق الحزب باتت تلفت أنظار المجتمع الدولي والمنظمات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بتركيا، والتي تواجه انتقادات كبيرة وواسعة من قبل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث حذّرت الولايات المتحدة نظام الرئيس التركي في عدة مناسبات من محاولات حل حزب الشعوب الديمقراطي، معتبرةً أن ذلك سيشكل تقويضاً للديمقراطية وحرية التعبير. إذ قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس "نراقب بدء الجهود لحل حزب الشعوب الديمقراطي، وهو قرار سوف يطيح - دون مبرر - بإرادة الناخبين الأتراك، ويؤدي إلى المزيد من تقويض الديمقراطية في تركيا، وحرمان الملايين من الأتراك من تمثيلهم الذي اختاروه".

وهذه التطورات ستكون لها تداعيات على صعيد العلاقة بين الحكومة والمعارضة بشكل عام، والحكومة وحزب الشعوب بشكل خاص، في ظل الحديث عن مغبة أن تؤدي الخطوة لردة فعل غاضبة من قواعد الحزب، أو حتى بعض التيارات التي ترى في الإغلاق منع للحريات. لذا هناك مخاوف ضمن أوساط الحزب الحاكم، تفيد بأنه في حال إغلاق الحزب الكردي، قد يزيد ذلك من شعبيته داخل الأوساط الكردية وخارجها، إذ سيشعر الشارع الكردي بمظلومية حزب الشعوب الديمقراطي، وبالتالي من الممكن أن "تنعكس خطوة الإغلاق سلبياً على نتائج الانتخابات المقبلة بالنسبة لأردوغان".

كما إن هذه السياسة التي تنتهجها الحكومة ضد الكرد، أجبرت "الطاولة السداسية" لتحالف المعارضة على الابتعاد هي الأخرى عن حزب الشعوب الديمقراطي، لضمان أصوات القوميين والفاشيين الأتراك، لكنّ ذلك كان له تأثيراً معاكساً، ساهم في زيادة التفاف الكرد حول حزب الشعوب الديمقراطي، وهذا الالتفاف سيزيد مخاوف أردوغان، وقد يدفع بالمعارضة لمحاولة الاتفاق السري مع حزب الشعوب الديمقراطي، لدعمهم في الانتخابات للإطاحة بأردوغان.

وهناك أيضاً تحديات قانونية- دستورية تواجه عملية حظر الأحزاب السياسية في تركيا، خصوصاً بعد التعديلات الدستورية التي أدخلها حزب العدالة والتنمية في الدستور التركي عام 2010، وتحديداً في مدى صلاحية السلطة القضائية في حظر الأحزاب، وذلك من أجل منع تكرار حادثة محاولة حظره عام 2007، عبر ما عُرف آنذاك بالمذكرة الإلكترونية التي وجهتها رئاسة أركان الجيش إلى المحكمة الدستورية، مطالبةً بحظر حزب العدالة والتنمية بتهمة تهديد علمانية الدولة، إلا أن الحزب تجاوز هذه الحادثة بفارق صوت واحد في المحكمة الدستورية.

وبموجب الدستور التركي، فإن قرار إغلاق حزب سياسي يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء المحكمة الدستورية، المكونة من 15 عضواً، وبالتالي فإنه وفي حال حضور كافة أعضاء المحكمة يتوجب تصويت 10 من أعضائها على القرار، أو ثلثي عدد الحاضرين، وهي أغلبية كبيرة. وتتألف المحكمة حالياً من 15 قاضياً، تم انتخاب ثلاثة منهم من قبل البرلمان، أما القضاة الـ 12 الآخرون فقد تم اختيارهم أو تعيينهم من قبل الرئيس أردوغان.

ما يعني أن قرار حظر الحزب هو بيد أردوغان حالياً، ورغم أن حزب الحركة القومي يصرّ على إغلاق الحزب بشكل كامل، إلا أن لدى أردوغان مخاوف من تداعيات الإغلاق الكامل للحزب، وخشيته من ردة فعل الكرد، الذين قد يختارون دعم المعارضة، حتى وإن كانت المعارضة هي الأخرى لا تظهر تقارباً مع الشعوب الديمقراطية، ولكن بهدف الانتقام من الحزب الحاكم وشريكه الحركة القومية، قد يصوّتون لصالح المعارضة، لذا قد يكتفي أردوغان بتقييد الحزب مالياً، وفرض الحظر على بعض أعضائه ونوابه دون إغلاق كامل للحزب قبل الانتخابات، وذلك ليُبقي طريق التفاوض والمساومة مع الكرد مفتوحاً، في حال شعر أردوغان أنه قد يخسر الانتخابات، وقد يلجأ إلى استرضاء الكرد في اللحظات الأخيرة قبل الانتخابات.

ماهي خيارات "الشعوب الديمقراطي"؟

من الطبيعي أن يؤدي الإغلاق المحتمل لحزب الشعوب الديمقراطي إلى تداعيات سياسية خطيرة في الداخل التركي، قد تؤدي إلى فوضى ومشاكل كثيرة، وهناك خيارات أخرى مختلفة أمام الحزب، كاختيار الحزب حل نفسه، لإسقاط الدعوى ضده بشكل فعال، وتشكيل مجموعة سياسية جديدة، أو عقد مؤتمر استثنائي لحل نفسه والانضمام إلى حزب "المناطق الديمقراطية"، والذي يحتفظ بمقعد واحد في البرلمان، كما قد يختار حزب الشعوب الديمقراطي الحل، ودفع

مشرعيه للانضمام إلى حزب آخر، في محاولة لإسقاط قضية الإغلاق، لكن قيادة حزب الشعوب الديمقراطي أوضحت أنها لن تتخلى عن الدفاع عن الحزب مهما تعرضوا للمضايقات.

وإن استمرت المحاكمة حتى دخول موعد الانتخابات، سيتمكن حزب الشعوب الديمقراطي من المشاركة، ومع ذلك قد يضع المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا سلسلة عقبات أمام حزب الشعوب الديمقراطي، وهذا ما هو متوقع بما في ذلك رفض مرشحي الحزب لترشيح أنفسهم.

وبكل الأحوال، فإن حزب الشعوب الديمقراطي يملك شعبية واسعة في تركيا، وأنصاره لن يتخلوا عنه بهذه السهولة، ما قد يثير الشارع التركي ويعقد الأمور داخلياً، وقد يسعى حزب العدالة والتنمية الحاكم والحزبان المنشقان عنه (حزب المستقبل، وحزب الديمقراطية والتقدم)، بالإضافة إلى حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي إلى كسب أصوات أنصار حزب الشعوب الديمقراطي، وهذه الخطوة قد لا تكتب لها النجاح، لأن أنصار حزب الشعوب الديمقراطي لن يفرطوا بممثليهم وسيدافعون عن حقوقهم بشتى الطرق المتاحة.

وما سيزيد من تشرذم المعارضة، إعلان «جبهة الحرية والعمل» التي تضمّ «حزب الشعوب الديموقراطي» وأحزاب يسارية في تركيا أنهم سيقدمون مرشحهم الخاص للرئاسة قريباً، وبما أن الشعوب الديمقراطية يمتلك لوحده (على الأقلّ 10% من الأصوات) ماعدا أصوات باقي الأحزاب اليسارية، وهذا يعني، بلغة الحسابات، أن الصوت الكردي سيذهب، في الدورة الأولى، إلى مرشّحه الخاص به، ولن يذهب إلى مرشّح المعارضة في حال قدّمت «الطاولة» مرشّحاً موحّداً ومشتركاً. كما يعني -أيضاً بلغة الأرقام- أن مرشّح المعارضة لن يفوز من الدورة الأولى، تماماً مثلما لن يفوز أردوغان في هذه الدورة، حيث يُتوقَّع أن ينال كلٌّ منهما حدود 42% - 44% من مجموع الأصوات. وهنا سيكون أصوات حزب الشعوب الديمقراطي هو الفيصل في ترجيح كفة أي طرف في الدورة الثانية.

وبما أن حزب الشعوب الديمقراطي يدرك أن مرشحه لا يملك فرصة وافرة للفوز في الانتخابات المقبلة، وبالتالي فدافعه الرئيسي للإعلان عن الترشيح، أو التلويح بفكرة الترشيح، ليس الفوز في صندوق الانتخابات، وإنما مكاسب أخرى على هامشه، ورسائل سياسية لعدة أطراف.

أول هذه الدوافع هو تعزيز فرصه كحزب في الانتخابات البرلمانية المتزامنة مع الرئاسية، ذلك بأن وجود مرشح رئاسي للحزب يقوّي حملته الانتخابية، ويفيده بأشكال عدة، كما أن الحزب

حريص على إثبات معنى حضوره وقوته في الساحة السياسية والانتخابية تحديداً مع القضية المرفوعة لحظره، وكذلك لإثبات "دستوريته" كحزب سياسي قائم وحاضر تحت قبة البرلمان.

هذه دوافع ودلالات عامة خاصة بالحزب، بيد أن الأهم هي الأسباب السياقية وخصوصاً الرسائل السياسية التي يتوخاها الإعلان، لا سيما وأنه بقي خارج التحالفين الرئيسين، وخصوصاً "الطاولة السداسية" المعارضة، وتشير الكواليس إلى أن هناك حراكاً من زعيم حزب "ديفا" علي باباجان، للتحالف مع حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية، وسط دعوات وجهها الزعيم الكردي المعتقل صلاح الدين دميرتاش إلى ضرورة التوحد بمرشح رئاسي مشترك، ينافس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ما يعني أن الحزب قد يشارك بمرشحه الخاص في الدورة الأولى، وقد يدعم مرشح المعارضة في الدورة الثانية.

التقييم

- قد تشكل محاولة حظر حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، الوسيلة الأخيرة لأردوغان لضرب المعارضة، وضمان الفوز في الانتخابات المقبلة، ولكن لن يكون ذلك سهلاً إذ تُواجه البيئة السياسية التركية تعقيداً كبيراً، وذلك بفعل انسداد أفق الحل السياسي للكثير من القضايا الداخلية والخارجية، والتي انعكست بدورها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها تركيا اليوم، وهذا ما سيدفع كل من الحزب الحاكم وتحالف المعارضة إلى عدم قطع الطريق بشكل كامل أمام التفاوض مع الشعوب الديمقراطي، وسيحاول كل منهم - بشكل سري على الأغلب - إرضاء الشعوب الديمقراطي، وتقديم وعود بشأن حل القضية الكردية، مقابل دعم الحزب لهم.
- في هذا الإطار يواجه حزب الشعوب الديمقراطي الكردي وضعاً سياسياً صعباً، في ظل إصرار التحالف الحاكم على إقصائه من الساحة السياسية، أو حتى احتوائه جزئياً، من أجل أهداف عدة أهمها تفكيك قوى المعارضة، وبعثرة الكتلة التصويتية الكردية في جنوب شرقي تركيا، وخلق مجال مشروع لإدامة العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، وهو ما يؤشر إلى أن حالة التصعيد السياسي ضد حزب الشعوب وقوى المعارضة، ستكون العنوان الأبرز لتحركات التحالف الحاكم في الفترة المقبلة.
- ترجح المعطيات أن يختار حزب الشعوب الديمقراطي دعم مرشح المعارضة للرئاسة، في محاولة للإطاحة بأردوغان، بهدف تغيير الوضع القائم في تركيا منذ عقدين، ورغم أن

تحالف المعارضة لم يقبل بضم الشعوب الديمقراطي إليه، ولم يذكر في برنامجه الانتخابي بشكل رسمي أي نقطة حول حل القضية الكردية، إلا أن البنود التي وضعوها بخصوص إنهاء نظام الرئاسة والعودة إلى النظام البرلماني سيفتح الباب أمام الحزب لدخول مفاوضات مع المعارضة في حال استلمت السلطة لإعادة النظر في القضية الكردية.

- وعليه يمكن القول إن عملية حظر حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، أصبحت اليوم قضية مركزية للتحالف الحاكم؛ فالشيء المهم بالنسبة للحزب الحاكم هو أن يكون قادراً على البقاء في السلطة لمدة أربع سنوات أخرى، أو حتى أكثر، باعتبار أن هذه الانتخابات ستكون انتخابات تاريخية، والتي ستحدد مصير الشعوب، من ناحية النتائج، إيجاباً أو سلباً لفترة السنوات العشر القادمة.

في ظلّ خلافاتٍ متجذّرة..

دوافع الاتفاق السّعودي الإيراني

مركز الفرات للدراسات

في خطوةٍ مفاجئة جداً، للكثير من المراقبين وللأوساط السياسية، أُعلن يوم الجمعة الماضي، 10 آذار/مارس الجاري، في بكين العاصمة الصينية، خلال بيان ثلاثي مشترك بين الصين وإيران والسعودية، عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين الأخيريتين، برعاية صينية.

حيث اتفق رئيس الأمن القومي الإيراني علي رضا شمخاني ونظيره السعودي، مستشار الأمن الوطني، مساعد بن محمد العيبان، ووزير الخارجية الصيني وانغ يي، على عودة العلاقات الثنائية بين السعودية وإيران، وإعادة فتح سفارات الدولتين في غضون شهرين من بدء الإعلان عن الاتفاق، إلى جانب احترام سيادة كل دولة من قبل الأخرى، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بين البلدين عام 2001، واتفاقية التعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، الموقعة عام 1998، بحسب الإعلان المشترك.

جذور الخلافات السعودية- الإيرانية

إن هذا الاتفاق المبدئي جاء بعد قطيعة استمرت سبعة أعوام بين البلدين، حيث بلغ فيها التوتر والنزاع أوجه، بعد انقطاع العلاقات بينهما منذ عام 2016 عقب هجوم متشددين موالين للنظام الإيراني على السفارة والقنصلية السعودية في طهران ومشهد، على خلفية إعدام السعودية أحد أبرز رجال الدين الشيعة؛ وهو "نمر النمر" الذي اعتقل في 2012 في خضم اندلاع ثورات الربيع العربي في المنطقة، واتهمته السعودية بالإرهاب والتشجيع على المظاهرات ضد الحكم في المملكة وحمل السلاح، ونفذت السعودية حكم الإعدام على الرغم من التحذيرات الإيرانية من مغبة إعدامه.

لا شكّ أنّ جذور الخلاف بين البلدين عميقة، وهي خلافات سياسية ومذهبية وعرقية على مر التاريخ، وتعود إلى القرن السابع الميلادي بعد هزيمة الجيوش الإسلامية للفرس، ونشر الإسلام في بلاد فارس، كما تعود أيضاً -كما هو معروف- إلى الخلاف حول أحقية الخلافة لعلي بن أبي طالب وأبي بكر.

أما حديثاً، وبعد نشوء المملكة السعودية، فقد اتسمت العلاقات بين إيران والسعودية بالتوتر، وتعود أبرز أسباب الخلاف بين البلدين إلى:

1- إعدام السعودية أحد الحجاج الإيرانيين، بعد أن اتهمته "برمي القاذورات داخل الحرم المكي وشتم النبي والصحابة"، فيما برّرت إيران إصابته "بدوّار وتقيّؤه أثناء الطواف"، وأدت هذه الحادثة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1943 لتعود مجدداً عام 1946.[1]
2- توتر العلاقات بين البلدين نتيجة اعتراف الشاه بإسرائيل عام 1950.
3- سقوط الشاه، وتأسيس الجمهورية الإسلامية المبنية على أسس وركائز شيعية، تهدف إلى السيطرة على العالم الإسلامي وقيادته، وإسقاط الأنظمة الملكية العربية، وتصدير نموذج "الثورة الإسلامية" إلى البلدان المجاورة.
4- الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات (1980-1988) ودعم السعودية للعراق ضد إيران.
5- مقتل أكثر من 400 شخص، معظمهم إيرانيون عام 1988، وذلك نتيجة صدامات بين الشرطة السعودية وحُجّاج إيرانيين تسببت بأعمال تخريبية، بعد خروج الحُجّاج في تظاهرات مؤيدة للجمهورية الإسلامية، تنادي بالموت لأمريكا وترفع صور للخميني، وعادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1990.

بعد هذه التوترات الطويلة وحالات القطيعة المتكررة، تحسنت العلاقات مع بروز نجم الإصلاحيين في إيران، في عهد رفسنجاني، ومحمد خاتمي الذي كان يسعى إلى إقامة علاقة حسن جوار مع دول المنطقة في عام 1997، ليسود التوتر من جديد العلاقات بين الطرفين مع

[1] أحمد جمعة- اليوم السابع- 5 أسباب تسببت في القطيعة بين الرياض وطهران- نشر بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2016- استرجع بتاريخ 13 آذار/مارس 2023 https://cutt.us/GgprI

تولي الرئيس المتشدد أحمدي نجاد الحكم عام 2005. وكانت أبرز الأحداث التي حدثت في عهده؛ ما سمي بـ "مؤامرة الاغتيال الإيرانية" الفاشلة التي استهدفت السفير السعودي السابق في الولايات المتحدة عادل الجبير من قبل مواطنين إيرانيين في واشنطن.

كان إطلاق الولايات المتحدة يد الجماعات الشيعية الموالية لإيران في العراق، بعد إسقاط نظام صدام حسين 2003، سبباً في تخوف السعودية من وجود مخطط إيراني يستهدف المنطقة العربية، وما عزز المخاوف السعودية وأدى إلى زيادة حدة التوتر بين طهران والرياض، هو التدخل الإيراني لصالح قوات النظام السوري إبّان اندلاع الحراك الشعبي في سوريا عام 2011، وبالتالي اندلاع حرب بالوكالة بين الطرفين على الأرض السورية، وكذلك اندلاع المظاهرات في البحرين في العام نفسه، واتهام السعودية إيران بتأجيج الاحتجاجات. أما حدة التوتر والصراع بين الطرفين، فبلغت أوجها خلال الحرب اليمنية ودخول إيران على خط الصراع ودعم الحوثيين بشكل كبير، ما دفع دول الخليج إلى تشكيل "التحالف العربي" بقيادة السعودية، وخوض حرب استنزاف في اليمن ضد الحوثيين الموالين لإيران.

كان توقيع الاتفاق النووي، بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عام 2015، أحد أكبر المخاوف السعودية من تنامي القوة الإيرانية وتشكيلها تهديداً لأمن السعودية، وقد مارست السعودية مع أطراف أخرى، مثل إسرائيل، ضغوطات كبيرة على إدارة ترامب لإفشال هذا الاتفاق، وبالفعل تم تعطيل الاتفاق عام 2018.

تلا ذلك تأجج لحدة الخلاف بين البلدين بعد الاستهدافات المتكررة من قِبل إيران لمنشآت حيوية في الخليج العربي، وكان أبرزها الهجوم على "منشأة أرامكو" السعودية التي تضم أكبر معمل لتكرير النفط في العالم، عام 2019.

دوافع الاتفاق السعودي-الإيراني في المرحلة الراهنة

لا شكّ أنّ الاتفاق حول إعادة العلاقات السعودية-الإيرانية في ظل تأزم الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، يصبّ في مصلحة البلدين، كما يصبّ في الوقت نفسه في مصلحة الصين، راعية الاتفاق أيضاً، فعلى الرغم من أنّ محاولة إعادة العلاقات بين البلدين ليست جديدة، وهي كانت مستمرة على مدى العامين الأخيرين بوساطة عراقيّة وعُمانيّة، وعقدت السعودية وإيران خلالهما خمس جولات من المفاوضات، لكنها لم تفلح بالتوصل إلى نتيجة. وكان سبب توقفها

اندلاع الحراك الشعبي في إيران في أيلول/سبتمر من العام الفائت، حيث هددت إيران بعدم خوض الجولة السادسة بسبب اتهامها السعودية بالوقوف وراء المظاهرات وتأجيجها من خلال تغطية وسائلها الإعلامية وتركيزها عليها.

ويمكن قراءة أسباب عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية، بالنسبة لكل طرف من الأطراف كالتالي:

أولاً- بالنسبة للصين

- الاتفاق فرصة للصين لإبراز دورها كقوة دولية قادرة على حل المشاكل والتوترات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، وهي ترسل بذلك رسالة للولايات المتحدة بأنها قوة سياسية منافسة أيضاً لا يستهان بها، وأنّ بإمكانها أن تتبوأ دوراً قيادياً في منطقة الخليج العربي التي تعتبر منطقة نفوذ أمريكية.

- الاتفاق جاء كردّ فعل على تسليح أمريكا لتايوان، حيث أعلن البنتاغون في مطلع شهر آذار/مارس الجاري المصادقة على بيع تايوان ذخائر تبلغ قيمتها 619 مليون دولار لطائراتها من طراز F16، وبحسب وزارة الدفاع الأمريكية فإنّ "هذه الصفقة ستعزز قدرة تايوان على الدفاع عن مجالها الجوي والأمن الإقليمي والتوافق العملياتي مع الولايات المتحدة"[2].

- تريد الصين إحلال الاستقرار والتهدئة في منطقة الخليج العربي؛ لخلق بيئة آمنة لاستثماراتها الكبيرة التي تطمح إليها، حيث كان النزاع السعودي-الإيراني من أكبر التحديات أمام إتمام الصين لصفقاتها في دول جنوب الخليج وإيران، وهي تريد أن تبدأ بتنفيذ اتفاقية الـ 25 عاماً مع إيران التي من المقرّر أن تستثمر فيها الصين 400 مليار دولار في مختلف القطاعات الحيوية والبنى التحتية في إيران.

الحال هي ذاتها فيما يتعلق بالسعودية بالنسبة للصين، التي تولي أهمية كبيرة للأولى وباقي دول الخليج العربي في مشروع "طريق الحرير" و"الحزام والطريق"، وتنوي إقامة استثمارات كبرى، ولا سيما في مشروع "السعودية 2030". وبالتالي، فإنّ الصين

[2] Euronews- **البنتاغون: واشنطن تبيع تايوان ذخائر بقيمة 619 مليون دولار**- نشر بتاريخ 2 آذار/مارس 2023- استرجع بتاريخ 13 آذار/مارس 2023 https://cutt.us/YMF2x

لا تريد أن يؤدي التوتر بين السعودية وإيران إلى زعزعة استقرار منطقة الخليج العربي بشكل يضر بمصالحها الاقتصادية، سيما وأنّ لإيران سوابق في استهداف البنية التحتية في هذه المنطقة.

- تعزيز علاقاتها مع إيران، وإعاقة مساعي الولايات المتحدة والغرب من التوصل إلى أي اتفاق مع إيران من شأنه إحداث أي تقارب بينهما على الصعيدين السياسي والاقتصادي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تسعى الصين إلى جذب السعودية -التي تُعتبر حليفاً للولايات المتحدة- أكثر إلى الحلف المناهض للحلف الغربي، مستغلةً بذلك الفتور في العلاقات الأمريكية-السعودية.

ثانياً: بالنسبة لإيران

ينطوي هذا الاتفاق على أهمية كبيرة بالنسبة لإيران، بسبب:

- اشتداد الضغوطات الداخلية والخارجية عليها، في ظل حركة الاحتجاجات الداخلية المطالبة بتغيير النظام الإسلامي، وفي ظل حالة العزلة الدبلوماسية الإقليمية، والضغوطات الدولية عليها من كل صوب وحدب، وعلى وجه الخصوص بسبب تقديم الدعم العسكري لروسيا في الحرب الأوكرانية، وأيضاً ملفها النووي، وانسداد أفق التوصل إلى أي اتفاق. فبعد أن أصبح تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول اكتشاف ذرات يورانيوم مخصبة بنسبة 84%، وهي نسبة قريبة جداً من صنع القنبلة النووية التي تبلغ 90%، محل اهتمام وتركيز الدول الغربية، تلمّست إيران توجهاً دولياً لإدانتها عبر مجلس حكام الوكالة، ونية المجتمع الدولي على فرض حصار شامل على إيران من خلال إعادة العقوبات الأممية عليها ما قبل اتفاق 2015، ولهذا السبب فإنّ إطلاق مفاجأة من هذا النوع ستخلط الأوراق قليلاً، وسترغم خصومها على مراجعة حساباتهم، للبدء بخطط جديدة تكون ذات فاعلية أكبر تجاه إيران. وهذا بدوره يستغرق وقتاً لا بأس به، وهو ما يحتاجه النظام الإيراني في الوقت الراهن؛ أي المزيد من الوقت وتخفيف الضغوطات الخانقة عليه، ليبتكر هو أيضاً سبلاً جديدة للمناورة.

- كسب الصين إلى جانبها، بعد أن استشعرت نوايا الصين بصرف النظر عن تنفيذ الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين البلدين، وذلك بسبب التوترات الإقليمية والدولية التي خلقتها

السياسة الخارجية الإيرانية، ولعل هذا التوجه انكشف لإيران خلال زيارة الرئيس الصيني "شي جين" الأخيرة إلى السعودية، والتصريحات التي أدلى بها تجاه إيران بضرورة عدم تدخل إيران في شؤون دول المنطقة واحترام سيادة الإمارات على الجزر الثلاث.

- استشعار إيران بخطورة احتمال توجه الولايات المتحدة نحو الخطة البديلة، وهي الخيار العسكري ضدها، وهذا الخيار على الرغم من خطورته وصعوبة تنفيذه في الوقت الراهن، لكنه يبقى خياراً محتملاً في ظل عدم حدوث أي تهدئة وانفراج للأوضاع المتأزمة بينها وبين المجتمع الدولي، فجاء هذا التقارب مع السعودية لضرب مشروع التحالف الإقليمي الذي يدأب الأمريكيون والإسرائيليون على تشكيله لمواجهة إيران. وهذا ما صرّح به أيضاً نفتالي بينيت، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، حيث اعتبر أنّ إعادة العلاقات بين السعودية وإيران هي "ضربة قاضية لجهود بناء تحالف إقليمي ضد إيران."[3]

أضف إلى ذلك، المناورات منقطعة النظير التي أجراها الأمريكيون في الآونة الأخيرة مع إسرائيل، والتي كانت تحاكي استهداف المواقع النووية الإيرانية. كذلك التدريبات العسكرية مع دول عديدة في المنطقة بينها السعودية ومصر والإمارات في الخليج العربي والبحر الأحمر، لضمان أمن الملاحة البحرية، ومواجهة التهديدات الإيرانية بإغلاق "مضيق هرمز".

- محاولة السيطرة على الحراك الداخلي، سيما وأنّ إيران كانت تتهم السعودية بتأجيج حركة الاحتجاجات الشعبية الإيرانية، وكانت المملكة سبّاقة في تغطية هذا الاحتجاجات وتعرية ممارسات النظام الإيراني ضد المتظاهرين وقمعهم.

ثالثاً: **بالنسبة للسعودية**

هذا الاتفاق مهم للسعودية أيضاً، التي تنظر إلى نفسها كلاعب سياسي واقتصادي إقليمي مهم في الشرق الأوسط، نظراً للمكانة التي تتمتع بها بين الدول العربية والإسلامية، ولكونها محط أنظار القوى الكبرى، التي تسعى إلى كسبها إلى جانبها في صراعها على النفوذ في هذه المنطقة. ويمكن تلخيص أهمية هذا الاتفاق بالنسبة للسعودية في النقاط التالية:

[3] كيف تؤثر عودة العلاقات بين السعودية وإيران على المنطقة العربية- بي بي سي-نشر بتاريخ 12 آذار/مارس 2023- استرجع بتاريخ 13 آذار/مارس 2023- https://www.bbc.com/arabic/64933458

- تهدئة التوتر المزمن مع إيران، بعد وصولها إلى قناعة بعدم جدوى وسائل الحرب بالوكالة ضد إيران، ولا سيما في اليمن، التي وضعتها مع دول التحالف العربي في موقع تصعيدي خطير مع إيران.
- طمأنة إيران بأنها لن تكون طرفاً في حال شنّت إسرائيل هجوماً ضدّ مواقعها، لضمان عدم تعرضها للخطر الإيراني في حال نفذت إسرائيل تهديداتها، سيما وأنّ الاندفاع الإسرائيلي لتنفيذ ضربات ضد مواقع وأهداف إيرانية في العمق، بلغ مرحلة متقدمة جداً، حيث أفادت تقارير فرنسية مطلع شباط/فبراير الفائت بأنّ إسرائيل حددت 3 آلاف هدف في الداخل الإيراني، لكنها بحاجة إلى حلفاء يساندونها في الحملة، ومن بينهم الولايات المتحدة وبعض الدول الخليجية التي تشكل إيران تهديداً لها أيضاً.[4]
- إبعاد القلاقل الأمنية التي يتسبب بها صراعها مع إيران، والتركيز على المشاريع التنموية والنهضوية التي تخطط لها، وإبطال مفعول التهديدات الإيرانية التي تؤثر سلباً على هذه المشاريع.
- عدم ثقة السعودية بالولايات المتحدة، وتشكل قناعة لديها بأنّ الأخيرة لن تدافع عنها في حال تعرضها للهجوم من قِبل إيران، وهذا الدرس استخلصته السعودية من الهجمات المتكررة التي تعرضت لها من قبل إيران ولم تحرك الولايات المتحدة ساكناً.
- الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل للرضوخ إلى المطالب السعودية، المتمثلة بإعطاء الضمانات الأمنية اللازمة لها في مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها، ولا سيما درء الخطر الإيراني عنها، ودفع واشنطن إلى اتخاذ سياسة صارمة ضد إيران، في ظل ما أحدثته من فوضى واضطرابات أمنية في عدة دول عربية، وسعيها لتعزيز وتقوية نفوذها في المنطقة على حساب السعودية وباقي الدول العربية، من خلال "الهلال الشيعي"، الذي بات اليوم بمثابة قواعد عسكرية إيرانية مسلحة بأسلحة دقيقة مؤثرة وغير تقليدية يصعب مواجهتها، وعملها الدؤوب على تطوير برنامجها النووي وبلوغها العتبة النووية، وترسانة صواريخها البالستية وطائراتها المسيّرة التي لم يعد يقتصر تهديدها على أمن السعودية والمنطقة فقط، بل تجاوز إلى تهديد الغرب، بعد إمداد الجيش الروسي بهذه المسيّرات في

[4] تل أبيب تسعى لتشكيل تحالف ضد إيران.. وضعت استراتيجية لمهاجمتها وحددت 3 آلاف هدف- عربي بوست- نشر بتاريخ 5 شباط/فبراير 2023- استرجع بتاريخ 14 آذار/مارس 2023 https://cutt.us/FyiHk

حربه على أوكرانيا. إضافةً إلى ذلك، تطلب السعودية من الولايات المتحدة دعمها في تطوير برنامجها النووي السلمي، وهذا الشرط يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن؛ لأنّ إسرائيل لا تقبل بوجود قوة نووية منافسة لها في الشرق الأوسط، كما أنّ الولايات المتحدة اتخذت عبرةً من الدرس الإيراني، ذلك أنّ البرنامج النووي الإيراني ربما لم يكن ليوجد الآن لولا مساعدة الولايات المتحدة في إنشائه وتقديم الدعم اللازم له عام 1954 خلال فترة رئاسة إيزنهاور.

بالتالي، لا تريد إسرائيل وأمريكا "إيران جديدة" في المنطقة، تدخلهم في المتاهة التي أوضعتهم فيها إيران في الوقت الراهن.[5]

هل سيحقق الاتفاق تطبيعاً مستداماً بين الطرفين؟

ربما يكون من المبكر الجزم بمدى نجاح هذا الاتفاق، سيما وأنّ تنفيذه سيبدأ بعد شهرين من تاريخ الإعلان عنه، وهذا يتعلق بمدى جديّة والتزام إيران المعروفة بالتنصل من التزاماتها متى ما ارتأى الساسة الإيرانيون ذلك، وأيضاً يتعلق نجاح الاتفاق بالمتغيرات الدولية التي قد تطرأ خلال هذه الفترة. لكن حتى لو نجح الاتفاق وعاد التمثيل الدبلوماسي بين طهران والرياض، فإنّ استمرار هذه العودة سيكون إلى حين، وهذا الأمر يعرفه الخصمان التاريخيان حق المعرفة، نظراً لعدم اقتصار الخلاف السعودي- الإيراني على الصراع الدائر على حدود الأولى في اليمن وحسب، بل يتعدى ذلك إلى:

-الموقف من الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، والصغرى، وأبو موسى)، التي تعتبرها إيران جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، بينما ترى دول "مجلس التعاون الخليجي" وبينها السعودية أنها جزر عربية، وهي جزء من الأراضي الإماراتية، وهذا الخلاف سيبقى حجر عثرة أمام التطبيع الكامل بين الطرفين.

- الصراع على النفوذ الأيديولوجي في البحرين التي تسود فيها التوترات الطائفية، حيث تبلغ نسبة الشيعة فيها قرابة 70%، في حين أنّ الأسرة الحاكمة فيها تنتمي للمذهب السني، ويسعى كل طرف إلى بسط هيمنته عليها.

- السياسة الخارجية للبلدين تجاه القضية الفلسطينية وإسرائيل؛ فالموقف الإيراني واضح تجاه

[5] سيد جبيل- نعرف- الأسباب الثلاث التي دفعت السعودية للتطبيع مع إيران الآن؟- نشر بتاريخ 13 آذار/مارس 2023- استرجع بتاريخ 15 آذار/مارس 2023 https://cutt.us/Ag5oE

هذه القضية، والنظام الإيراني لا يقبل بأي تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وموقفه واضح تجاه إسرائيل، حيث تعتبره كياناً غير شرعيّ وتدعو إلى زواله جهاراً نهاراً. في حين أنّ السعودية تؤيد التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، ولديها مبادرات لحل القضية الفلسطينية مقابل التطبيع مع إسرائيل.

- الخلاف السعودي-الإيراني حول لبنان وسوريا: ففي لبنان تدعم إيران حزب الله الشيعي، بينما تدعم السعودية القوى السنية المعارضة له، وتعتبر الأراضي اللبنانية ساحة صراع باردة بين الطرفين لفرض نفوذهما الإقليمي. وفي سوريا وطدت إيران علاقاتها مع نظام حافظ الأسد، بسبب التقارب المذهبي بينهما، وشكل هذا التقارب تحالفاً ضد أي رفض عربي للدور الإيراني في المنطقة، سيّما بعد تشكيل "محور المقاومة" لمواجهة إسرائيل.

- الحرب الباردة بين الطرفين في العراق: بعد سقوط نظام صدام حسين، استشعرت إيران خطر المصير الذي واجهه العراق، فعمدت على تقوية نفوذها في العراق من خلال دعم الشيعة وإيصالهم إلى السلطة، ما شكّل تحدياً للسعودية التي تدرك أنّ المدّ الإيراني لن يتوقف عند العراق وحسب، لذلك دأبت على دعم السنة مادياً ولوجستياً في مواجهة الشيعة للحد من نفوذ إيران.

- الموقف من النفوذ الأمريكي في المنطقة: فالنظام الإيراني يقوم على عقيدة أساسية وهي إخراج أمريكا من الشرق الأوسط، بينما تستضيف السعودية قواعد أمريكية على أراضيها، وتسعى لتكون حليفاً قوياً لها. [6]

خاتمة

مما سبق نستنتج أنّ الخلافات بين السعودية وإيران متجذرة، وهي في الجوهر صراع على النفوذ في المنطقة، وأنّ تاريخ العلاقات بين الطرفين حافلٌ بانقطاع العلاقات وعودتها، نظراً لتعدد أسباب الخلاف ومستوياته. ولذلك، فإنه ليس من المستبعد أن يعود الصراع من جديد بين الطرفين، ما إن تتوفر الأسباب لذلك، وهي كثيرة. وعليه، قد تتنازل إيران مبدئياً عن "ورقة الحوثيين"، وتوقف تهديداتها المباشرة للسعودية، لكنها لن تغيّر استراتيجيتها في سوريا ولبنان والعراق-المتعارضة مع الاستراتيجية السعودية- وستبقي على تهديداتها لإسرائيل من خلال

[6] (فداء يوسف أبو جزر)، "العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساها على دول الجوار العربي (1979-2005)"، أطروحة ما ماجستير- جامعة الأزهر- اريخ المناقشة /2014/ ص59-70

ميليشياتها، ما دامت أزمة إيران قائمة مع المجتمع الدولي. وبالتالي، قد نكون أمام تصعيد ضد إيران من قبل الغرب والولايات المتحدة، والمضي قدماً في رصد انتهاكات إيران النووية وفرض عقوبات رادعة لها، ودعم الحراك الشعبي في الداخل، وكذلك المعاضة الإيرانية في الخارج. وعلى الصعيد العسكري، قد نشهد دعماً أمريكياً أكبر لإسرائيل، من خلال تزويدها بأسلحة نوعية، من شأنها تغيير قواعد اللعبة، ومنها "القنبلة الخارقة للتحصينات" من نوع GBU-57 والتي ستشكل ردعاً قوياً لإيران، بسبب قدرة هذا السلاح على تدمير المنشآت النووية الإيرانية المتحصنة تحت الأرض. كما قد نشهد تصعيداً في الهجمات الإسرائيلية ضد المواقع والمنشآت الحيوية داخل الأراضي الإيرانية والسورية، ولعلّ الهجمات الأخيرة على مدينة مصياف بريف حماة في وضح النهار، بعد توقيع الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بيومين، يشير إلى هذا التوجه، كما ستتوقف مدى ديمومة واستمرار هذا الاتفاق على ما يمكن للأمريكيين والإسرائيليين تقديمه للسعودية ولدول الخليج في المرحلة القادمة.

في يومها الدّولي.. اللغة الأمُّ ركيزة التّعدُّد اللّغوي

مصطفى مصطفى – باحث في مركز الفرات للدراسات

تحتفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو"، سنوياً، باليوم الدولي للغة الأم، والذي يصادف يوم 21 فبراير\شباط، بعد أن تختار موضوعاً وشعاراً تسلط الضوء عليه، لرفع الوعي بضرورة تعزيز التعدد اللغوي والثقافي. ويُقام اليوم الدولي للغة الأم، في هذا العام (2023)، تحت شعار "التعليم المتعدد اللغات، ضرورة لتحقيق التحول المنشود في التعليم".

مؤخراً، دعت المنظمة جميع الدول إلى انتهاج سياسة التعليم متعدد اللغات، ونصحت باعتماد اللغة الأم في التعليم خلال السنوات الأولى للدراسة. لكن ما المقصود باللغة الأم؟ هل هي لغة الأجداد واللغة القومية، أم أن هناك التباس في هذا التعريف؟ ولماذا تصرّ المنظمات، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، على انتهاج سياسة التعليم متعدد اللغات والقائم على أساس اللغة الأم؟

قصة اليوم الدولي للغة الأم

بدأت قصة اليوم الدولي للغة الأم منذ عام 1948، عندما قام رئيس وزراء باكستان في ذلك الوقت بفرض لغة "أوردو" على باكستان الشرقية (بنغلادش حالياً)، حيث كانت باكستان تنقسم جغرافياً لباكستان الغربية (باكستان حالياً) وباكستان الشرقية. في عام 1952، أعلنت الحكومة في باكستان بأن "الأردية" هي اللغة المعتمدة في الدولة، متجاهلة بذلك النصف الشمالي في باكستان الشرقية، ولا سيما أن أهلها يتحدثون اللغة البنغالية، ويشكّلون الجزء الأكبر من السكان.

هذا الإعلان أثار غضب البنغلاديشيين، وجعلهم يحتجون دفاعاً عن لغتهم. وكانت بعض هذه الاحتجاجات دامية. ففي 21 فبراير\شباط 1952 تصدّت قوات باكستان للحركة التي قام بها طلاب "جامعة دكا"، وفتحت النار عليهم، مخلّفة خمس ضحايا من الطلاب والنشطاء المحتجين، بالإضافة أيضا لمئات الجرحى. لذا، سميت بـ "ثورة اللغة" أو "الحركة اللغوية التاريخية" (أمور إكوشي).

بعد ذلك أقرت باكستان بأن البنغالية هي لغة رسمية في الدولة بتاريخ 1956، ثم بعد أن استقلت بنغلاديش (باكستان الشرقية)، في 26 آذار من العام 1971، أصبحت البنغالية هي لغتها الرسمية.

في عام 1999، وبمبادرة من بنغلادش، ومن أجل حماية اللغة الأم وإنقاذها، أعلن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن اليوم الدولي للغة الأم. وتم الترحيب بإعلان هذا اليوم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2002.

اللغة الأم.. أُمُّ اللغات

بالنسبة للغة الأصلية للشخص، تُعتبر اللغة الأم مصطلح تقليدي، وهي لغة يتعلمها الشخص من الولادة. وتسمى أيضاً (اللغة الأولى، واللغة السائدة، واللغة المنزلية، واللغة الأصلية، على الرغم من أن هذه المصطلحات ليست مرادفة لبعضها بالضرورة.

لذا، فإن الكثير من الناس يقعون في الالتباس، عند الحديث عن ماهية اللغة الأم وتعريفها، والتي تُعرّف – بشكل عام - بأنها: اللغة التي نتعلمها أولاً، ونستخدمها كثيراً، وهي اللغة التي نتعرف عليها، أو التي نُعتبر متحدثين أصليين بها.

بالتالي، وبالقول المنطقي والمعقول، فقد سميت اللغة الأم بهذا الاسم؛ لأنها أول لغة يتحدث بها الطفل، فتكون هي أم اللغات التي عرفها طيلة حياته، وليس لأنه اكتسبها من أمه أو والديه بشكل عام، فهي اللغة الأم وليست لغة الأم. وهي تختلف عن اللغة القومية، وليست بالضرورة أن تمثل قومية الطفل، فمن الممكن أن تكون اللغة القومية هي اللغة الأم، ولكن ليس من الضروري أن تكون اللغة الأم هي نفسها اللغة القومية. وفي هذا الصدد من المهم تنمية اللغة الأصلية أو اللغة القومية في سبيل المحافظة عليها وحمايتها من الاندثار، وجعلها اللغة الأم للطفل.

لتوضيح الفكرة نستعين بالمثال التالي: لو افترضنا أن طفل ما ولد لأب وأم عربيين في دولة أجنبية، أي أن قومية الطفل هنا عربية. ولكن، اللغة المستخدمة في المنزل هي اللغة الأجنبية، أي أن اللغة الأجنبية هي اللغة الأولى التي سمعها الطفل منذ ولادته ويتحدث بها والديه معه. هنا – وبدون أدنى شك وبحسب التعريف المتفق عليه - فإن اللغة الأم للطفل هي اللغة الاجنبية وليست العربية، على الرغم من أن جنسية الطفل أو قوميته عربية.

بكل تأكيد، التعليم باللغة الأم أفضل وأكثر فائدة من أي لغة أخرى، وإن كان يتحدث بها فقط خمسة أشخاص في العالم! فهي لا تزال تُعرف بأنها أفضل اللغات وأكثرها فائدة في مجال العلوم والتعليم.

يقول الزعيم الإفريقي الراحل "نيلسون مانديلا" حول أهمية اللغة الأم: "لو تحدثت إلى شخص بلغة يفهمها، يدخل حديثك رأسه. ولكن، لو تحدثت إليه بلغته، يدخل حديثك قلبه".

تعليم متعدد اللغات

إن التعليم متعدد اللغات القائم على اللغة الأم، يمثل عاملاً مهماً للجودة في مجال التعليم والدمج الشامل، وهذا ما تشجع عليه اليونيسكو دائماً. ويشير التعليم المتعدد اللغات - بالنسبة لليونيسكو - إلى إدراج ثلاث لغات على الأقل في التعليم، أي اللغة الأم، ولغة إقليمية أو وطنية، ولغة عالمية. وتبين البحوث أن التعليم الثنائي أو متعدد اللغات القائم على اللغة الأم، تعليم ذو تأثير إيجابي على التعلم ونتائجه.

كلنا نعلم، أن الشخص الذي يريد تعلم لغة وإتقانها، يحتاج إلى أربع مهارات رئيسية: القراءة، والكتابة، والاستماع، والتحدث. فعملية الكتابة، مثلاً، تحتاج إلى معرفة القراءة. وحتى نستطيع أن نتحدث بلغةٍ ما بشكل جميل وصحيح، يجب أن نكون قد استمعنا جيداً إلى طريقة نطق تلك اللغة ودرّبنا آذاننا عليه.

هنا، عندما يذهب طفل يبلغ من العمر 6 سنوات إلى المدرسة، وتكون لغة المدرسة هي نفس لغته الأم، فإنه يتقن مهارتين (الاستماع والتحدث) مسبقاً. وتتطور مهارات هذا الطفل بسرعة كبيرة، ويتعلم القراءة والكتابة، وتتوسع آفاقه المعرفية، وبالتالي يصبح تعلم لغة ثانية وثالثة بالنسبة له أكثر سهولة وسرعةً.

وقد ثبُت منذ ستينات القرن الماضي، أن التدريس بغير اللغة الأم، ولا سيما في المرحلة الابتدائية، ذو نتائج سلبية على نمو الطلاب اللغوي والعاطفي وولائهم للغتهم وثقافتهم، وهذا ما تؤكده كثير من الدراسات الأجنبية والعربية، التي تُلح على أن اللغة الأم هي الأساس في التعليم.

فمثلاً، في دراساتٍ أُجريت عن تجربة دولة ماليزيا الاقتصادية والصناعية، قبل عدة أعوام، التي حققت لها نهضة متميزة في العالم، وهي التي تمثلت في مشروع اعتماد اللغة الإنجليزية في تعليم مبادئ العلوم والرياضيات بدل اللغة الماليزية، ووصف هذا المشروع بأنه "التنازل الأهم في مسيرة الصناعة الاقتصادية الماليزية". ولكن، بعد 6 سنوات من التجربة قررت ماليزيا إيقاف مشروع تدريس الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية والعودة إلى التدريس باللغة الماليزية "المالوية" (اللغة الأم)، والسبب حسب ما جاء في القرار، هو أن الدراسات التي أجريت على

أكثر من 10 آلاف مدرسة أثبتت فشل التجربة، وأن التدريس بالإنجليزية (غير اللغة الأم) أدى إلى تدهور مستوى الطلبة على المدى البعيد، وتدهور في مستوى أدائهم في الرياضيات، بحسب تقرير نشرته وكالة «أنباء الشرق الأوسط» الرسمية المصرية.

مزايا التعليم المتعدد اللغات القائم على اللغة الأم

بمناسبة حلول "اليوم الدولي للغة الأم" ذكّرت اليونسكو العالم بأهمية صون لغات الشعوب الأصلية، إذ إنّ 40٪ من اللغات المنطوقة بالعالم، والتي يفوق عددها 6700 لغة، مهددة بالاندثار على المدى البعيد، نظراً لقلّة عدد الناطقين بها.

لذا، فإن إصرار اليونيسكو على جعل عملية التعليم في جميع انحاء العالم قائمةً على اللغة الأم لا يأتي من الفراغ، فهي كانت نتيجة دراسات وأبحاث وتجارب بلدان، وفي سبيل ذلك تغتنم حلول اليوم الدولي للغة الأم، لدعوة البلدان إلى انتهاج سياسة التعليم المتعدد اللغات. وتنصح المنظمة باعتماد اللغة الأم في تعليم الأطفال إبّان السنوات الأولى من دراستهم، أذ يُعد التعليم المبكر في هذه المرحلة يؤسس للتعليم في المستقبل، وذلك مع إمكانية دمجها مع لغة التدريس الرسميّة في نهج يعرف تحت مسمّى "التعليم المتعدد اللغات" باعتباره عنصراً ثقافياً مهماً، وكذلك لما لها مزايا عديدة منها:

- **الوظيفة التنفيذية**

إن الوظيفة التنفيذية هي من أهم المهارات المرتبطة بالتعددية اللغوية لدى الطفل، حيث تتضمن التفكير المرن والتحكم الرادع، المسؤولان عن السلوكيات المختلفة عند الطفل، كالانتباه والتركيز، مما تساعد في إيجاد حلول وطرق بديلة للمشكلات والتحكم في العواطف، بحسب دراسات علمية قارنت بين أطفال متعددي اللغات وأطفال أحادي اللغة.

- **تطوير التنمية الاجتماعية**

إن التعليم متعدد اللغات والقائم على أساس اللغة الأم، له تأثير كبير على النمو العام للطفل خلال السنوات الأولى من الدراسة. يلعب التعليم باللغة الأم دوراً مهماً للغاية في عملية التنمية الاجتماعية والثقافية والنفسية والمعرفية والجسدية والعاطفية للأطفال. ويرجع ذلك إلى أن الحصول على التعليم باللغة الأولى يجعل

الأمـور أسـهل فـي الفهـم، ممـا يـؤدي إلـى ارتفـاع معـدلات الاحتفـاظ بالـذاكرة، والـذي يؤدي إلى درجات أعلى ونسبة نجاح أكبر، وتقليل فرص الفشل.

- **الوعي اللغوي المرتفع**

الوعي اللغوي مرتفع أيضاً عند الأطفال متعددي اللغات، مما يعني أنهم لا يعرفون فقط قواعد المفردات والقواعد اللغوية للغات، ولكن أيضاً كيف تعمل اللغات، إلى جانب ذلك، يشعر الأطفال متعددو اللغات بالارتباط، والقدرة على المساهمة في ثقافات تراث والديهم، وكذلك في الثقافة التي يعيشون فيها.

- **فهم أفضل للمناهج الدراسية**

تظهر الأبحاث أن الأطفال متعددو اللغات، والذين يتعلمون على أساس لغتهم الأم، يتبنون فهماً أفضل للمناهج الدراسية، ولا يلزم إعادة تدريس المهارات المكتسبة باللغة الأم عندما ينتقل الطفل إلى لغة ثانية، وتسهّل تعلم اللغات الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تقدير الذات لدى الأطفال، وزيادة تفاعلهم مع والديهم ومحيطهم.

ختاماً.. يقول اللغوي الكردي "جلادت بدرخان"، وهو أول من كتب اللغة الكردية بأحرف لاتينية، وأول من ضبط قواعدها: "اللغات الأجنبية هي أسلحتنا وملابسنا، لكن اللغة الأم هي جسدنا".

لذا، فإن التعليم المتعدد اللغات والقائم على أساس اللغة الأم، بات مصدر قوة وفرصة للبشرية، فهو يجسد تنوعنا الثقافي، ويشجع تبادل وجهات النظر، وتجديد الأفكار، وتوسيع قدرتنا على التصوّر، كما يزيد استخدام اللغة الأم من إتقان الطفل لها، وإحساسه بقيمته الذاتية، وشعوره بهويته وانتمائه لمجتمعه وثقافة بلده، لا سيما للطفل الذي يعيش في بلاد اللجوء، والتي ستكون فرصة تعلّمه للغة جديدة متاحة أمامه لاحقاً.

تشير الكثير من تقارير الأمم المتحدة إلى أن الدول التي تقف في الصدارة العالمية كلها تدرس بلغاتها الأم، وهناك 19 دولة تتصدر العالم تقنياً، يسير فيها التعليم والبحث بلغاتها الأم.

ومن جانبه، يقول عالم اللغويات "نعوم تشومسكي"، وهو أستاذ لسانيات وفيلسوف أمريكي: "إن البرامج التعليمية التي تتبنى أسلوب التعليم باللغة الأم ثم بلغة ثانية أجنبية فيما بعد قد أثبتت

نجاحاً ملحوظاً في كثير من مناطق العالم، كما أنها حققت نتائج إيجابية مهمة، سواءً على الصعيد النفسي أو الاجتماعي أو التربوي، وذلك لأنها تقلل من آثار الصدمة الثقافية التي يتعرض لها الطفل عند دخوله المدرسة، وتقوي إحساسه بقيمته الذاتية وشعوره بهويته، وترفع من إحساسه بإنجازه على المستوى الأكاديمي".

ماذا وراء زيارة الرئيس الإيراني لدمشق؟

مركز الفرات للدراسات

تأتي زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى دمشق، بعد 13 عاماً من آخر زيارة على المستوى الرئاسي للعاصمة السورية. حيث جذبت هذه الزيارة اهتمام الأوساط السياسية الإقليمية والدولية، سيما بعد الأحداث المتتالية في المنطقة ذات الصلة بالشأن السوري والإيراني، والتي ترتبط بشكل أو بآخر بالسياسات الخارجية للدول العربية أيضاً، نظراً لصراع النفوذ القائم بين هذه الدول وإيران، والتي تعتبر سوريا في الوقت الراهن نقطة ارتكاز لهذا الصراع، الذي كان – أيضاً- سبباً في إطالة أمد الأزمة السورية.

أهمية سوريا بالنسبة لإيران

لم يعد خافياً على أحد مدى أهمية سوريا بالنسبة لإيران، التي دأبت منذ اندلاع الاحتجاجات السورية، على مساندة القوات الحكومية في وجه الحراك الشعبي الذي اندلع عام 2011. فكان للخبراء العسكريين الإيرانيين دوراً كبيراً في تقديم المشورة إلى قوات النظام السوري للسيطرة على المظاهرات، التي كانت رقعتها تتسع يوماً بعد آخر، سيما وأن الإيرانيين كانت لديهم تجربة سابقة مع احتجاجات "الحركة الخضراء" في 2009. وبعد تحول الاحتجاجات إلى الصراع المسلح، وتلقي المعارضة السورية الدعم من تركيا ودول الخليج العربي، وفي مقدمتها السعودية، تدفقت الفصائل الشيعية التابعة لإيران إلى الأراضي السورية، وخاضت - مع حزب الله، وقوات حكومة دمشق - الصراع ضد فصائل المعارضة المسلحة، وتحملت إيران في هذا الصراع تكاليف بشرية ومادية باهظة، حيث بيّن الرئيس السابق للجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، حشمت فلاحت بيشه - وذلك بالتزامن مع زيارة رئيسي إلى دمشق- أنّ ديون إيران المستحقة على سوريا بلغت 30 مليار دولار.

إنّ الدعم الإيراني لدمشق، ليس مجرد دعم عادي يقدمه حليف لحليفه، بل يتعدى الأمر ذلك إلى وجود ارتباط عضوي بين سلطات البلدين، وهذا الارتباط هو الذي يحفظ وجودهما بذات الدرجة. فقد رأينا خلال سنوات الحرب السورية الدور الجوهري لإيران، إلى جانب روسيا، في

إعادة بسط نفوذ سيطرة الجيش الحكومي على مساحات واسعة من الجغرافيا السورية، في مقابل ذلك نجد أيضاً كيف استثمرت إيران هذا التواجد على الأرض في سوريا، وباتت اليوم تشكل جبهة عسكرية متقدمة، خارج حدودها، تتيح لها المناورة والضغط على الأطراف الإقليمية والدولية، للمضي قدماً في مشروعها الرامي إلى الهيمنة على العالم الإسلامي، وتصديع رأس الولايات المتحدة وحلفائها، لدفعها إلى الخروج من المنطقة، وهو يعتبر هدف عقائدي أساسي لنظام الجمهورية الإسلامية، سيما وأنّ الولايات المتحدة باتت اليوم تشكل العقبة الكبرى أمام إيران لتثبيت وجودها في سوريا- التي تعتبر الشريان الرئيسي لمشروعها التوسعي- بل وتهدد هذا النفوذ، وتسعى إلى ضربه، بشتى الوسائل، وهو هدف تشترك فيه إسرائيل والدول العربية، والولايات المتحدة. وتدرك إيران جيداً أنّ خسارة سوريا هي مسألة مصيرية بالنسبة لها، لأن هذه الخسارة تقطع شريان الحياة الرئيسي في مشروعها التوسعي، والذي يربط وجودها في العراق بوجودها في لبنان من خلال حزب الله. وبالتالي، فإنّ انهيار هذا المشروع، الذي يعتبر أحد أوراق الضغط الرئيسية، إلى جانب الورقة النووية وورقة الصواريخ البالستية والمسيّرات، من شأنه أن يحدث خلخلة كبيرة في السياسة الإيرانية، ويفقدها أحد ركائز الضغط الرئيسية، وبالتالي ستدخل في سلسلة التنازلات، التي ستنتهي في نهاية المطاف بالإطاحة بالنظام.

سبب زيارة رئيسي في هذا التوقيت

برز ملف الأزمة السورية، خلال الفترة الأخيرة، إلى الواجهة من جديد، مع محاولات الدول العربية كسر العزلة عن النظام السوري، وإعادته إلى محيطه العربي، تمهيداً لإيجاد حل سياسي للأزمة، وحل قضية اللاجئين السوريين، وبحث سبل التعاون مع الأمم المتحدة لتوفير بيئة آمنة، ودعم البنية التحتية في المناطق التي سيعود إليها اللاجئون، ما قد يشكل تمهيداً لإعادة الإعمار، في حال توصلت هذه الدول مع الحكومة السورية إلى حلحلة الأزمة.

حيث تكررت الزيارات الدبلوماسية بين سوريا ودول الخليج، خلال الآونة الأخيرة، كما شهدت العاصمة الأردنية عمّان، في مطلع الشهر الجاري، عقد اجتماع تشاوري ضم "المقداد" مع وزراء خارجية الأردن والسعودية والعراق، لمناقشة السبل المتاحة للتوصل إلى حل للأزمة السورية، وجاء الاجتماع بعد أسبوعين من اجتماع جدة، الذي عقد للهدف ذاته، وانتهت هذه المساعي بالموافقة على استعادة سوريا مقعدها في الجامعة العربية، خلال الاجتماع الذي عقده

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، برئاسة مصر، في 7 أيار/مايو الجاري.

يثير هذا الالتفاف العربي حول سوريا، بعد قطيعة دامت لأكثر من عقد، مخاوف إيران من حدوث تقارب من شأنه أن يحدث تباعداً بين الحليفين الاستراتيجيين، ويلحق الضرر بالحسابات الإيرانية في المعادلة السورية.

إنّ المساعي العربية في التقارب مع حكومة دمشق، وإعادتها إلى الجامعة العربية، هدفها الرئيسي هو إعادة الاستقرار إلى المنطقة العربية، ونزع فتيل التوتر فيها، بعد التأزم الكبير الذي انتشر في دول المنطقة، نتيجة الحرب الدائرة في سوريا، التي امتدت تداعياتها بشكل واضح إلى دول الجوار مثل الأردن ولبنان ودول الخليج وعلى وجه الخصوص، السعودية. وتشمل هذه الآثار قضية اللاجئين السوريين، وخطر تهريب المواد المخدرة، والحرب بالوكالة التي امتدت نارها إلى الحدود السعودية مع اليمن، واستمرت لسنوات.

كما يمكن اعتبار عملية إعادة حكومة دمشق إلى الحاضنة العربية، استمراراً لسياسة السعودية في تقاربها مع إيران، لأنّ بؤرة التوتر الإقليمي السعودي مع إيران تأججت مع اندلاع الأزمة السورية، حيث دخل الطرفان منذ بداية الأحداث، على خط المواجهة، وخاضا حرباً بالوكالة على الأراضي السورية.

إنّ الدول العربية على دراية كاملة بالمشروع الإيراني التوسعي في المنطقة، وجعل الأراضي التي تتواجد فيها إيران بمثابة دروع لها لمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة، اللتان تعتبران أكبر عائقين أمامها لتحقيق مشروعها، وبالتالي يمكننا القول بإنّ إبعاد الشبح الإيراني من المنطقة العربية سيكون من ضمن أولوياتها، ولعلّ الهدف من التقارب مع النظام السوري أيضاً له ذات الهدف.

وعليه، فإنّ زيارة رئيسي إلى دمشق في هذا التوقيت تحمل بين طياتها عدة رسائل إلى الأطراف العربية والإقليمية والدولية:

1- رسالة إلى النظام السوري وتذكيره بأهمية التحالف الإيراني- السوري على مر عقود. كذلك التذكير بالخسائر الإيرانية الكبيرة التي قدمتها إيران في سبيل المحافظة على بقاء النظام،

وبالتالي لا يمكن تجاهلها في أي محاولة لحلّ الأزمة السورية، سيما وأنّ النوايا العربية تتجه صوب ضرب التحالف السوري-الإيراني.

2- رسالة إلى الدول العربية، مفادها أنه ليس من السهولة بمكان إبعاد النظام السوري عن الحليف الإيراني، وإنّ إيران ستكون حاضرة في أية مشاريع إعادة إعمار مستقبلية، وهذا ما بيّنه المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، بأنّ سوريا دخلت مرحلة الإعمار، وأنّ إيران جاهزة لتكون مع الحكومة السورية في هذه المرحلة، كما كانت معها "في القتال ضد الإرهاب".[1]

3- رسالة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، بأنّ الضربات الإسرائيلية، التي زادت وتيرتها في الآونة الأخيرة، لن تتمكن من إخراج إيران من سوريا، ويتضح ذلك من لقاء رئيسي، في القصر الرئاسي بدمشق، بعدد من قادة الفصائل الفلسطينية، بحضور وزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان، والتأكيد على التزام إيران بدعم إيران لـ "محور المقاومة".

أهداف معلنة وأخرى خفيّة

تناقلت وسائل الإعلام العربية مخرجات الاجتماع بين الرئيسين الإيراني والسوري، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بعنوان: "خطة التعاون الشامل الاستراتيجي طويل الأمد" بين سوريا وإيران. وتم توقيع عدد من الاتفاقيات الحيوية في مجال الزراعة والنفط والمناطق الحرة والاتصالات، ومجالات أخرى، منها: مذكرة تعاون في مجال النفط، ومجال المناطق الحرة، وأخرى بين المركز الوطني للزلازل في سوريا والمعهد الدولي للهندسة الزلزالية في إيران. إضافةً إلى محضر اجتماع للطيران المدني.[2]

مما لا شك فيه أنّ هذه الاتفاقيات على درجة من الأهمية بالنسبة للنظام الإيراني، الذي يسعى إلى تثبيت نفوذه في المجالات الحيوية المهمة في سوريا، ومنها تعزيزه لنفوذه في الساحل السوري، والعمل على ربط دمشق بطهران من خلال إنشاء خط سكة حديد تمر ببغداد، ما يزيد من حجم الصادرات الإيرانية إلى سوريا، وقد تستفيد إيران من هذا الخط بنقل العتاد والمواد اللوجستية التي تدعم مشروعها في سوريا.

---

[1] إبراهيم رئيسي في زيارة إلى سوريا تمهيداً لمرحلة الإعمار- بي بي سي- نشر بتاريخ 3 أيار/مايو 2023- استرجع بتاريخ 7 أيار/ مايو 2023 https://cutt.us/JIndM

[2] رئيسي والأسد يوقعان مذكرة التفاهم لخطة التعاون بين إيران وسوريا- العربية- نشر بتاريخ 4 أيار/مايو2023- استرجع بتاريخ 7أيار/مايو 2023 https://cutt.us/XTWj2

هدفٌ آخر كان وراء زيارة إبراهيم رئيسي إلى دمشق له صلة بملف إيران النووي، في ظل عدم حدوث انفراجة فيه، واستمرار تعنّت إيران ومماطلتها حيال الإذعان لشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تطالب إيران بتعهدات تؤكد على التزامها بتعهداتها حيال سلمية برنامجها النووي، وعدم وجود أنشطة نووية سرية في الأراضي الإيرانية.

حيث كشفت وثيقة سريّة مسرّبة[3] عن موافقة الحكومة الإيرانية في كانون الثاني/يناير الفائت، على طلب منظمة الطاقة الذرية الإيرانية لشراء 800 ألف طن من الفوسفات السوري المستخرج من منجم خنيفيس، الذي يتضمن مستويات عالية من اليورانيوم، سنوياً، للاستفادة منه في صنع "الكعكة الصفراء"، وهي أحد أنواع بودرة اليورانيوم المركّزة، التي تستخدم في تحضير وقود المفاعلات النووية، وبذلك تسترد إيران جزءاً من التكاليف التي أنفقتها في الصراع السوري من جهة، ومن جهة أخرى، تستمر في سياستها التصعيدية في مواجهة الغرب والولايات المتحدة، في ظل عدم التوصل إلى اتفاق في ملفها النووي بشكل يلبي طموحاتها، كما أنها تستعد للسيناريو الأسوأ الذي قد تواجهه مع التطور المحتمل للأحداث داخل إيران، والتصعيد الذي ستنتهجه القوى الغربية في حال قررت إعادة فرض العقوبات الأممية عليها، أو بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل بالتفكير بشكل جدّي في شنّ ضربات عسكرية ضد المواقع النووية الإيرانية، سيما وأنّ الولايات المتحدة وإسرائيل كثفتا في الآونة الأخيرة من تدريباتهما العسكرية الجوية والبحرية المشتركة لمواجهة التهديدات الإيرانية، كما أنّ أمريكا زودت طائراتها في الشرق الأوسط بقنابل خارقة للتحصينات، وهي إشارة إلى الاستعداد لتدمير المنشآت الإيرانية النووية المحصنة تحت الأرض، في حال جرت الأمور نحو مزيد من التصعيد، وخرجت عن السيطرة.

في ظل هذا التنافس بين الدول العربية وإيران للتأثير على النظام السوري، وعمل كل طرف منهما على دفعه للسير وفقاً لرؤيتها، لا نعتقد أنّ الأخير سيختار طرفاً منهما بشكل كامل على حساب الآخر، وإنما سيحاول اللعب على هذا التناقض المتاح له، في سبيل كسب المزيد من الوقت، وانتظار ما قد يحدث من متغيرات على الساحة الإقليمية والدولية، تبعده إلى حين من مواجهة الطريق المسدود والجمود الذي توقفت عنده الحالة السورية.

[3] افشای سند "خیلی محرمانه" در باره بهره برداری ایران از معادن فسفات سوریه برای تهیه اورانیوم- إيران إنترناشينال- https://cutt.us/Zh3fS نشر بتاريخ 3 أيار/مايو 2023- استرجع بتاريخ 8 أيار/مايو 2023

الفصـل الثالث

مقالات رأي

"الاختصاص العالمي" .. سبيلٌ ممكن
لملاحقة مرتكبي الجرائم في شمال وشرق سوريا

د. فاضل محمد

كثيرةٌ هي الجرائم التي ارتُكبت وتُرتكب - حتى الآن - بحق السوريين عامةً، وسكان شمال وشرق سوريا خاصةً، وانتهاكاتٌ خطيرةٌ وجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان، تُرتكب يومياً؛ سواءً من قبل الدولة التركية، واعتداءاتها المتكررة، وعدوانها المتجدد على المدنيين، والبنية التحتية، والمنشآت الحيوية في شمال وشرق سوريا، أومن قبل الفصائل المسلحة السورية، والمدعومة من الدولة التركية، من اعتقالات تعسفية، وتهجير قسري، وتغيير ديمغرافي، وقتل تحت التعذيب.

اشتدّت وتيرة هذه الجرائم والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، بعد عمليتي غصن الزيتون 2018، ونبع السلام 2019، واحتلال مدن في الشمال السوري (عفرين، ورأس العين، وتل أبيض). بدأت تلك الجرائم باغتيال الناشطة السياسية، ورئيسة حزب سوريا المستقبل (الشهيدة هفرين خلف)، ولا زالت مستمرة حتى اليوم، وآخرها هو القتل تحت التعذيب في معتقلات استخبارات الدولة التركية، والمجموعات المسلحة التابعة لها في عفرين المحتلة للمحامي والناشط الحقوقي "لقمان حنان".

أمام عجز القانون والقضاء الدوليين في محاسبة هؤلاء المجرمين وتحقيق العدالة المنشودة، كرّست معظم الدول، وخاصة الأوروبية الغربية، في تشريعاتها الوطنية مبدأ "الاختصاص العالمي" للقضاء الوطني، وذلك لملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة "الدولية"، وتفادي إفلاتهم من العقاب. وذلك أما بسبب العجز في إنشاء المحاكم الدولية الخاصة، أو بسبب عدم إمكانية إحالة المجرمين الى محكمة الجنايات الدولية، والتي تستلزم إما التوقيع على نظامها الأساسي من قبل الدولة منتهكة القانون الدولي الإنساني، أو قراراً من مجلس الأمن الدولي لتحريك الدعوى الجنائية.

وهنا تبرز عدة أسئلة، أهمها: ما المقصود بالاختصاص العالمي، ونشأته، وتطوره؟ وهل يمكن اللجوء إليه لحماية سكان شمال وشرق سوريا من اعتداءات الجيش التركي والفصائل المسلحة التي تسيطر – عسكرياً - على مدن من الشمال السوري، مستندين في ذلك الى أهم السوابق القضائية أمام المحاكم الأوروبية، تطبيقاً لهذا المبدأ؟

بدايةً، من المعلوم أن القضاء الوطني للدول، يختص فقط بالنظر في الجرائم التي تُرتكب في إقليم الدولة، أو من قبل الأشخاص الذين يحملون جنسية الدولة، دون أن يتعدى اختصاص المحاكم الوطنية إلى محاكمة أشخاص لا يحملون جنسية الدولة، أو جرائم لم تُرتكب على أراضيها.

إذاً، الأصل هو أن التشريعات الوطنية تتخذ مبدأين أساسيين، وهما:

- مبدأ شخصية الجرائم، والذي يعني أن قانون العقوبات الوطني يُطبق على أي شخص يحمل جنسية الدولة، في أي مكان ارتكبت فيه جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات الوطني.
- والمبدأ الثاني، هو مبدأ الإقليمية، والذي يعني – بدوره - تطبيق قانون العقوبات الوطني على كل شخص يرتكب جريمة داخل إقليم الدولة، بغض النظر عن جنسيته.

يُستنتج من ذلك - وبمفهوم المخالفة - أنه لا يطبق قانون العقوبات الوطني للدولة على أشخاص لا علاقة لهم بالدولة، وقاموا بارتكاب جرائم خارج حدود إقليم هذه الدولة.

ولكن، واستثناءً من هذه القاعدة (الإقليمية والشخصية لقانون العقوبات الوطني)، وأمام عجز القضاء الدولي في ملاحقة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الخطيرة، والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان (جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية) تم إنشاء ما يسمى بمبدأ الاختصاص العالمي للقضاء الوطني.

يُقصد بمبدأ الاختصاص العالمي، أنه يمكن للدولة أن تباشر اختصاصها القضائي على بعض أنواع الجرائم الدولية ومرتكبيها، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة، أو جنسية مرتكبيها. وذلك نظراً لوحشية وخطورة هذه الجرائم، إذ يدينها المجتمع الدولي بأكمله، وتجعل من مرتكبي هذه الجرائم أعداءً للشعوب عامة، والأذى الذي تلحقه هذه الجرائم بالمجتمع الدولي (العالمي)، يُلزم الدول جميعها بملاحقة المجرمين، بغض النظر عن جنسياتهم، وأماكن ارتكاب الجريمة.

ومبدأ الاختصاص العالمي يجد جذوره في القانون الدولي نفسه. حيث تنص اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، على التزامٍ يقضي بأن تحترم الأطراف السامية المتعاقدة، قواعد القانون الدولي الإنساني، وتكفل احترامها في جميع الأحوال. بمعنى أنه يتوجب على الأطراف المتعاقدة، احترام القانون الدولي الإنساني، ومن ضمن وسائل هذه الاحترام، مطالبة منتهكي القانون الدولي الإنساني بالكف عن هذا الانتهاك. كما أن فرض ذلك الاحترام ليس محدوداً بوسائل أو إجراءات معينة، بل يتسع ليشمل كل ما من شأنه أن يضمن تطبيق القانون الدولي الإنساني، وفقاً للأهداف التي صيغت من أجلها، فاذا أوقفت دولة هي طرف في اتفاقيات جنيف مجرمُ حربٍ، وحاكمته، أو سلمته الى الدولة المعنية بالمحاكمة، أو سنّت تشريعاتٍ يقتضيها القانون الدولي الإنساني، فإن ذلك يندرج في إطار احترام هذا القانون.

كما تنص اتفاقيات جنيف على عدم إعفاء أي دولة متعاقدة من المسؤوليات التي تقع على عاتقها، أو على طرف متعاقد آخر، بسبب ارتكاب إحدى الانتهاكات الجسيمة (جرائم حرب)، التي نصت عليها الاتفاقيات. وأكد البرتوكول الإضافي الأول لعام 1977، الملحق باتفاقيات جنيف الأربع، على أن كل طرف من أطرف النزاع مسؤول عن الأعمال التي يرتكبها أشخاص تابعين لقواته المسلحة.

نجد مما سبق، أن اتفاقيات جنيف الأربع، قد وضعت الأساس النظري للاختصاص العالمي، للقضاء الجنائي الوطني، والذي يمكن أن يوفر فعالية لا يتمتع بها القضاء الجنائي الدولي. انطلاقاً من هذا الأساس الدولي، اتجهت كثير من الدول، وخاصة الأوروبية الغربية، إلى ادماج وتفعيل مبدأ الاختصاص العالمي في تشريعاتها الوطنية، لملاحقة، ومحاسبة مرتكبي جرائم حرب أمام محاكمها الوطنية.

كانت بلجيكيا، من أولى الدول التي أخذت بمبدأ الاختصاص العالمي، وطبقته سنة 1993. حيث قام المشرّع البلجيكي في عام 1993، بإصدار قانونه، الذي أخذ بقاعدة الاختصاص الجنائي العالمي للقضاء الوطني، وطبقته على الجرائم التي تقع انتهاكاً لاتفاقيات دولية. ويذكر أن المشرّع البلجيكي لم يشترط وجود المتهم على أراضي الدولة البلجيكية، إلا أنه قام في 23 نيسان 2002، بإجراء تعديل على تطبيقها لمبدأ الاختصاص العالمي، تحت تأثير الضغط السياسي الخارجي، نظراً لإقدامها على النظر في محاكمة مسؤولين كبار في بعض الدول، منهم "آرييل شارون" رئيس وزراء إسرائيل سابقاً، عندما قدمت شكاوى ضده عن مسؤوليته عن المذابح الفلسطينية في

مخيمات صبرا وشاتيلا سنة 1982. وبحسب التعديل لعام 2002، لا يجوز البدء في التحقيق في الجرائم التي ينعقد فيها الاختصاص العالمي، إلا بناءً على طلب مقدم من المدعي العام الفيدرالي. في عام 2003، أصدر المشرع البلجيكي، قانوناً آخر، والذي سمح بالاختصاص الجنائي العالمي بجميع تعديلاته، وأعاد تضمين بعض نصوصه في قانون العقوبات، والإجراءات الجنائية البلجيكية. بموجب التعديلات الأخيرة، يُشترط لقبول الدعوى أمام المحاكم البلجيكية وجود المتهم على أراضي الدولة البلجيكية.

في فرنسا، قررت محكمة النقض الفرنسية، بموجب قرار صادر عنها، في تشرين الثاني2021، التضييق على اختصاص المحاكم الفرنسية بالجرائم الدولية المرتكبة في سوريا. حيث فرضت السلطة القضائية العليا شرطين يقيدان الاختصاص العالمي للمحاكم الفرنسية. وهما، أولاً: تواجد المتهم بارتكاب جرائم دولية، أو التي وقعت انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، في إقليم الدولة الفرنسية، والشرط الثاني هو: يجب - بحسب محكمة النقض الفرنسية - أن تكون جريمة الحرب، أو الجريمة ضد الإنسانية، منصوصاً عليها في التشريعات السورية، استناداً لمبدأ "لا جريمة، ولا عقوبة إلا بنص تشريعي".

في ألمانيا، وفي كانون الثاني 2022، قضت محكمة ألمانية، تطبيقاً لمبدأ الاختصاص العالمي، على العقيد السوري السابق أنور رسلان، بعد تواجده في ألمانيا، وتقديمه لطلب اللجوء، بالسجن مدى الحياة، لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، من بينها التعذيب، والاعتداء الجنسي، والاغتصاب بين عامي 2011 -2012.

مما سبق نلاحظ، أن هنالك قيوداً فرضت على تطبيق مبدأ الاختصاص العالمي، نتيجةً لضغوط سياسية، بالدرجة الأولى، تُمارس على الدول التي تأخذ بهذا المبدأ: كشرط تواجد المتهم على أراضي الدولة المعنية بتطبيق الاختصاص العالمي، أو شرط النص على الجريمة في قانون دولة المتهم. يضاف إلى هذه القيود، مبدأ الحصانة الدبلوماسية، الذي يقف عائقاً أمام محاسبة، أو ملاحقة رؤساء الدول والحكومات.

يُذكر أن اتفاقيتي فيينا، المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية، والعلاقات القنصلية، تنصان فقط على حصانة العاملين في السلك الدبلوماسي، دون التطرق الى حصانة رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة. لكن القانون الدولي العرفي يعترف بهذه الحصانة لرؤساء الدول والحكومات، ما داموا

على رأس عملهم، ويؤدون وظائفهم. إذا تطبيقاً للقانون الدولي العرفي، لا يجوز للدول التي تأخذ بالاختصاص العالمي، ملاحقة رؤوساء الدول، والحكومات الأجنبية، لدى قيامهم بوظائفهم، وإلا سوف يكونوا عرضة للمساءلة الدولية.

في الختام، صحيحٌ أن هنالك قيوداً فُرضت على تطبيق مبدأ الاختصاص العالمي، وعوائق في طريق هذه التطبيق، مع ذلك يشكل هذا المبدأ أملاً كبيراً في عدم افلات منتهكي القانون الدولي الإنساني من العقاب، في ظل عجز المحاكم الدولية في محاكمة الأشخاص الذي ينتهكون ذلك القانون.

بالتالي يبقى الاختصاص العالمي، ملاذاً قانونياً لحماية سكان شمال وشرق سوريا من الاعتداءات التركية. وسبيلاً ممكناً، يمكن اللجوء إليه لملاحقة قادة وعناصر الفصائل المسلحة التابعة للمعارضة السورية، وقادة الجيش التركي، الذين يرتكبون جرائم دولية "يومية" بحق المدنيين في شمال وشرق سوريا. حتى ولو كانت بعض الدول تشترط تواجد المتهم على أراضيها، فبمجرد وصوله إلى هذه الدول يمكن محاسبتهم، وفرض العقاب المناسب بحقهم على جرائم ارتكبوها سابقاً، خاصة أن الجرائم الدولية لا تسقط بالتقادم. في هذه الحالة، يبدو أن الضرورة تكمن في إيجاد آليات تحقيق وتوثيق لهذه الجرائم، من قبل المنظمات الحقوقية العاملة في شمال وشرق سوريا، وبدعم من الاتحادات الحقوقية، والهيئات القضائية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وتنسيق بين هذه المنظمات، ومثيلاتها الأوروبية، للمحاولة في استصدار مذكرات قضائية غيابية بحق المتهمين بالجرائم الدولية في هذه المناطق، أو تحريك دعاوي جنائية بحقهم في حال تواجدهم، يوما ماً، على الأراضي الأوروبية.

الفهرس

تقديم	5
الفصـــل الأول دراســـــــــات	**7**
حقُّ الملكيّة العقاريّة من الحماية القانونيّة إلى السّياسة التَّمييزيّة	9
الفصل الأول: الحماية القانونية لحق الملكية العقارية	15
الفصل الثاني: القوانين الاستثنائية التمييزية	31
أطفال داعش في المخيمات ومراكز التأهيل	51
الفصل الأول أطفال داعش بين المخيمات ومراكز الرعاية وإعادة التأهيل	57
الفصل الثاني مخاطر وإشكاليات أطفال داعش	76
الفصـــــل الثاني قضايا راهنة	**101**
الانفتاح العربي على دمشق..محاولة تطبيع أم "دبلوماسية الكوارث"	103
الانتخابات التركية.. قراءة تحليلية	111
التقاربات الأخيرة في المنطقة وتداعياتها على الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا	119
الزلزال يكشف عن فالق "إنساني وجيوسياسي" عميق في سوريا	131
القوى المأزومة تبحث عن قشة نجاة في مسار التطبيع التركي – السوري	143
تحالف أردوغان – بهجلي يدفع نحو حظر "الشعوب الديمقراطي".. الأهداف والتداعيات؟	155
دوافع الاتفاق السّعودي الإيراني	165

في يومها الدّولي.. اللغة الأمُّ ركيزة التّعدُّد اللّغوي 175

ماذا وراء زيارة الرئيس الإيراني لدمشق؟ 181

الفصـــــل الثالث مـقـالات رأي **187**

"الاختصاص العالمي" .. سبيلٌ ممكن لملاحقة مرتكبي الجرائم في شمال وشرق سوريا 189